

٤١٥

م. ف

مجيب النداء ، الى شرح قطر الندى ، تأليف الفاكهي ،

عبد الله بن أحمد - ٩٧٢ هـ . كتب سنة ١٢٢٢ هـ .

١٤٤ ق ٢٠ س ٢١ ٥٠ اسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الاعلام ٤ : ١٩٣ ، معجم المطبوعات ٢ : ١٤٢٢

٤٥٤

١ - النحو ، اللغة العربية ١ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح قطر الندى .

الحمد لله والرسول صلى
من لسان الورى فكيف
قيل ان الاله ذو ولد
قيل ان الرسول قد كنه

كيسك

ان الكلام لفي الفؤاد واما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا

الحرف ما ليست له علامة
ففس على قولي تكن علامة

بليت بنحوى يصول مغاضبا

١٦٦٩



اد انزل السماء بارض قوم
راعيناه ولو كانوا غضايا

اقلى اللوم عاقل والعتاب
وقولي ان اصببت لقد اصاب

رضينا قسمة الجبار فينا
لنا علما والجهال مال
فان المال يفنى عن قريب
وان العالم باق لا يرا

عافنى من كل راء واقض عنى حاجتى
ان لى قلبا سقيما انتيت من لستة العليل
كثيرا فضل انت وهاب كبريم
اعطنى مالى ضميرى دلى جنى الدليل

كلام مريب له باشه كباشه
زنى ونهى واستفهام ظالى

مدرسة صدر دار ودرسيه بدرست
افرن باد برين بهت مرادانه

فكوت الى وكيع سوء حفظى
فاوصانى الى كرك المعاجنى
لأن العلم وفضل من اله
ويفضل الله لا يعطى المعاجنى

فقد ملأ به هذا الكتاب بالبيع بتسعين قرشاً
صالح بن عبد الرحمن الاغوانى اليوسفى يار

ومصنف هذا الفاكهي عبد الله بن احمد المشهور بالفاكهي
اصفا

صبت الحلو وخلص ولوز سكر

فلقد اسود عند الله
هذا الكتاب عجيب
الكتاب الذي شرح
فطر الله الامام
الفاكهي يارني رحمة الله

١١٤٥٥
١١١٩
١٢٩٨

المقصود الفاكهي

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مجموع الفتاوى شرح فطر الله
الرقم	٤٥٤
اسم المؤلف	عبد الله بن احمد الفاكهي
تاريخ النسخ	١٤٢٤ هـ
عدد الأوراق	١٤٤
القياس	١٥ X ٢١ سم
ملاحظات	نحوه صوف

م. ٢. ف

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

فان قلت ان الكلمة معرفة بالجنسية
فكيف يصح تعريفها بانها قول مفرد
اذ يلزم اجتماع معرفتين على معرف
واحد اجيب بان تعريفها بال =
الجنسية تعريف لفظي وتعريفها بانها
قول مفرد تعريف معنوي قابليناط

قوله قول لم يقل قوله لم يطابق الخبر المتبادر
في التأنيث لأن شرط المطابقة أن يكون الخبر
مشتقا أو محكيه والقول هنا وإن كان في حكم
معنى المشتق أي مقول إلا أنه مصدر وقد قال
الرضائي لا تتبع من المصادر إلا ما وضع

[illegible]

الذي نحن بصددده علم بأصول يعرف بها احوال واخر
لكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية يبحث
فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايتها الاحتراز
من الخطا في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب
السنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض
لما كان موضع هذا العلم الكلام العربية وكان البحث
في كل علم عن احوال موضوعه بدأ المص ببيان الموضوع
قال بعد الابتداء بالبسملة تركا باسم القدم واقتداء
الكتاب الكريم وعمل بقول النبي العظيم كل مردي
ال لا يبدئ فيه باسم الله فهو ابتراي اقطع **الكلمة**
فتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسر هاء مع
شك ان اللام فيها وهي لغة تقال للجمل المفيدة بقوله
عالي وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهو
سنا اطلاق الجوز مراد به الكل واصطلاحا **قوله**
قوله تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى القول
اللفظ بمعنى المفظوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد
انا ومركبا مفيدا او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به
لاسان مهيلا كانا ومستعملا فالقولا خض منه
اختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس
المعنى اللغوي وخرج بالقول غيره كالذوال الابع
وهو اشتقاق

الذي نحن بصددده علم باصول يعرف بها احوال واخر
الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية بحث
فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز

السنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض
فانها تنوق على الغريبه خصوصاً العلم بالوصايا والاقرار الخ
لما كان موضع هذا العلم الحكم العربي وكان البحث
في كل علم عن احوال موضوعه بدأ المص ببيان الموضوع

قال بعد الابيد باسم الله فهو ابتراي قطع **الكلمه** ولا تقه
لكتاب الكريم وعمل بقول النبي العظيم كل امرئ **الاول**
الابيد فيه باسم الله فهو ابتراي قطع **الكلمه** ولا تقه
فتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسر هاء **الانوار**
الطاهره **الطاهره**

سكان اللوم فيهما وهي لغة تقال للجمل المفيدة لقوله
فالي وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهو
من اطلاق الجوزية الكل واصطلاحها **قول** اي
يقول تحقيقا وتقديرا استعمالا المصدر بمعنى القول

اللفظ بمعنى المفظوظ وهو اللفظ الموضوع لعني مفرد
انا ومركبا مفيد او غير مفيد واللفظ ما ينلفظ به
لاسان مهيلا كانا ومستعملا فالقولا خض منه
اختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس

المعنى اللغوي وخرج بالقول غيره كالذوالالابع وهو اشتقاق

وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة
للكتابة في الدلالة على المعنى ^{أمر الاقادة} ^{القول} واضح الخارج به وان
كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين

يقال معنى مفرد والمراد ما لا يدل جزئه على جزء معناه
كزيد فان اجزائه وهي ذاك حروفه الثلاثة التي هي
زيد كل منها لا تدل على معنى وليس اجزائه الزاء والياء
والدال خلافا لما في الشرح بل هذه اسماء ومسميات

لا تدل على معنى وإنما يقال لها حروف المباني وتطلق
بأزواج حروف المعاني التي هي قسمة الأسماء والأفعال
كما صنفت العلامة ابن أبي شريف في حاشيته على المحلى
وخرج بالفوائد المذكورة

معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في
التسهيل مستنقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على
معنى كروف المضارعة وبياء النسب وتاء التانيث قام

والف لفاعلة لاها ليست بجمادات لعدم استعلاها
واسقطه المص كغيره واطل لما جئ اليه الرمي من انها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on a separate sheet of paper.

وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة
للكتابة في الدلالة على المعنى ^{اص الالف} وضع ^{اص الالف} الخرج به وان
كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما

يتناول عموم فصله والقول مع فصله الذي هو مفرد
كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه
على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما
يقال معنى مفرد والمراد بالمثل بدل عنه على جزء معناه

كزبد فان اجزائه وهي ذلك حروفه الثلاثة التي هي
زيد كل منها لا تدل على معنى وليس اجزائه الراء و
الباء والداد خلافا لما في الشرح بل هذه اسماء ومسميات
البيان القطر فانه قال واجزائه الراء والياء والباء
وهي اسماء

لا تدل على معنى فاما يقال لها حروف لمباني ويطبق
 باناء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال
 كما صرح به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته على المحلى
 وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء

معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في
التسهيل مستقل لإخراج بعض الكلمات الدالة على
معنى كحرف المضارعة وبياء النسب وتاء التانيث ^{فقرش} قام
والف المغالطة لأنها ليست بكلمات ^{طوار} لعدم استقلالها

واسقطه المص كغيره واحله لما جئ اليه ابرهني من انها

و هو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة
للكتابة في الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان
كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما
يتناول عموم فصله والقول مع فصله الذي هو مفرد
كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه
على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما
يقال معنى مفرد والمراد مما لا يدل جزؤه على جزء معناه
كزيد فان اجزائه وهي ذوات حروفه الثلاثة التي هي
زيد كل منهما لا تدل على معنى وليس اجزائه الزاء والياء
الباء والدال خلافا لما في الشرح بل هذه اسماء وتسميات
لا تدل على معنى وانما يقال لها حروف المبادئ وتطلق
بازاء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والادعال
كما صرح به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته على المحلى
وخارج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء
معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في
التسهيل مستنقلا خراج ابعاض الكلمات الدالة على
معنى تحريف المضارعة وبقاء النسب وتاء التانيث قائم
والف المفاعلة لانها ليست بكلمات اعدام استقلالها
واسقطه المص كغيره واعلم بان جنى اليه اليربني من انهما

وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة
للكلمة في الدلالة على المعنى وضع الخارج به وان
كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما

بتنا وله عموم فصله والقول مع فصله الذي هو مفرد
كذلك لصدقه هما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه
على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما
يقال معنى مفرد والمراد مما لا يدل حيزه على حيزه معناه

كريد فان اجزاءه وهي ذوات حروفه الثلاثة التي هي
زيد كل منهما لا تدل على معنى وليس اجزاءه الزاء والياء
الباء والدال خلا فالتا في الشرح جيل هذه اسماء ومسميات
اليساق القطر فانه قال و اجزاءه الزاء والياء والدال كريد

قوله حروف الباء سميت بذلك
منها خبر ما كان

لا تدل على معنى في ما يقال بها حروف المعاني ويطلق
 بانه حرف والمعاني التي هي قسمة الاسماء والافعال
 كما صرح به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته على المحلى
 وخرج بالمراد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء

معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في
التسهيل مستقل لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على
معنى تحريف المضارعة وبياء النسب وتاء التانيث ^{فرض} قامت
والف المفاعلة لأنها ليست بكلمات ^{مضارعة} مستقلة لها

[illegible]

فَقَالَ لَهُ هُوَ ضَارِفًا لَهُ عَلَى الْأَمْرِ خَلْفًا لِمَنْ
خَلْفَهُ وَكَانَ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْفِعْلِ وَسَمَاءِ
وَالنِّسْبَةِ فَلَا يَكُونُ فِعْلًا وَلَا يُسَمَّى عَلَى الْحَرْثِ
الْثَلَاثَةِ حِكْمًا أَنَّهُ ظَارِعٌ أَقْرَبُهُ إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ
أَنَّهُ اسْمٌ لَا يُسَمَّى عَلَيْهِ غَرْفًا وَلَا مَرْفَعَةً
لِلْمَعْنَاءِ إِلَى الْإِنْفِصَالِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى
تَقُولُ السَّكُونُ حِينَ وَانْ
إِشَارَةُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالنِّسْبَةِ الْعَقْلِيَّةِ يَقُولُ

ذلك الاسم ومراوده به ما يمكن دخول ال عليه كما مثل
لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها ال كالمضمرات والبهيمات
واكثر الاعلام ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة
لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم ايضا
وذلك لما افقهما ال المعرفة صورة وحكما وحل ودخول الموصولة
على المضارع على انه ضرورة او شاذل قال الخرجاني
انه خطأ بالاجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه
هنا وفي الشذور لكن الاول هو مقتضى كلامه في
الاوضح والجامع وتعبيره بال واي من تعبير من عبر
بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في
بل الباء واللام وتعبير غيره باوات التعريف احسن
من تعبيره بال لشمولية ال واللام على قول من يراها
وحدها هي المعرفة ولا يد لها على لغة حمير كقوله
عليه الصلاة والسلام ليس من م ت ر ام صيام في اسفر
ويعرف ايضا من آخرة **بالتنوين** وهو نون ساكنة
ثبت لفظا لاختلاف استغناء عنها بتكرار الحركة واقامه
المختصه بالاسم اربعة احدها تنوين التمكن وهو
للاحق للاسم لعرب المنصرف ما عدل الجمع بالف واء
اشعارا ببقائه على اصله بحيث لم يشبه الحرف فينبني
ولا الفعل فيمنع من التصرف وذلك كرجل ورجال

عبر به ذلك لان بعضها يدخل
و بعضها لا اصل كالفضل والعلم
وعند فارتت وضعه كالسبع
ليست للتعريف لان ال
في المعرفة واللام

اذا كانت المنه على حرف واحد يعبر
عنها باسمها فيقال في حرف واحد يعبر
بالا حروف وكذا الفاعل في حرف واحد يعبر
لانت الكلمة على اكثر من حرف فانه لا يوق
بلفظها للاسم

الاسم الذي لا يتصرف في ال
الاسم الذي لا يتصرف في ال
الاسم الذي لا يتصرف في ال
الاسم الذي لا يتصرف في ال

الثاني

الثاني تنوين التنكير وهو الاحق لبعض الاسماء
المبنيه اشعارا بان المراد به غير معين وهو معني
فوقهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعها في
باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه يسوي
الثالث تنوين المقابلة وهو الاحق لما جمع بالف واء
كسلمات سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة
النون في جمع المذكور السالم الرابع تنوين العوض
هو الاحق لاني وكل وبعض واي عوضا عن مضافا
اذا حذف نحو وانتم حينئذ تنظرون وكل في ذلك
يسبحون تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اياما
تدعوا فله الاسماء الحسني فله والجمع المتناهي المعقل اللام
اذا حذف يا واء كجوار وعواش فالتنوين فيهما عوض
عن الباء على الصحيح واما التنوين للاحق لروي البيت
وهو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة وللإعراف
المقفات والمصرعة فتسميته تنوينا مجازا لا حقيقة
لعدم اختصاصه بالاسم ومجاوعته لال وثبوته خطأ
ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في
النجفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمص في الاوضح
فلا يرد على اطلاقه هنا وقد انهي ابن الجوزي في شرح
الجزوليها قسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم

عوضا عنها واحد وان بالتنوين عوضا عنه

عوضا عنها واحد وان بالتنوين عوضا عنه

الصدر النصف الاول من البيت كان الظرب
اخره من البيت وهو النصف الثاني فعلم
بمدان البيت هو المركب من الصدر والجزء
الاول من البيت النصف الثاني

في قوله اقسام ثلوثهم عشر عليك ما فان تقسيمها
 من خير ما خزن مكن وعوض والمنكر زد
 او احكنا اضطرابا غال وما هنرا ويعرف ايضا بالحديث
 عن ي بالاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما يتم به الفائدة
كنا وضرب بتثليتها بالحركات فانها اسم لانك قد
 حدثت عنها بالضرب وكن وضرب من فوك من
 حرف جر وضرب فعل ماضى فان قيل فاذا كانا اسمين
 فكيف اجبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه
 فعل وهل هذا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد من
 انهما في هذا التركيب حرف وفعل بل المراد لانهما اذا
 استعملتا فيما وصفا له خرجت من الكوفة وضرب زيد
 كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم بن ما
 لك وينعه الخبيص اعتبر وفي الاسناد الى القول اسناد
 ما ليعناه ليخرج ما اسند اليه ما للفظه كالمثلين المذكورين
 واما اسناد خبر الى تسمع في قوههم تسمع بالمعدي
ضربان احدهما معرب وهو اي الاسم بعد التركيب
 الغالب وهذا قد مره ويسمى متمكنا ولا يمكن ان
 انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه وقد
 يتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل الذي

خو سلام الله يا مطر عليها
 وليس عليه يا مطر السلام
 مثال لتعريف الظاهر نحو
 وبنات العرس يا سلمي
 جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان لم
 جعلت من ضرب اسمان فكيف تخبر بان
 من حرف جر وضرب فعل ماض وهما هذا
 الاتناقض اجيب قال الرضي الخ
 قوله بعد التركيب
 اما قبله فمقسم قال لا معرب
 ولا مبني وهذا من ذهب بن
 عصفور ومذهب ابن مالك
 انها مبنيه لشبهها بالحواف والمهله
 في انها ليست عاملة ولا معمولة
 بغير

قوله ان تفرق واما ان كان غير معروف
 كما قد فانه مبني متمكنا
 لانه لم يشبه الحروف فبني
 ولم يسمى امكن لانه اشبه
 الفعل تقوية
 زيد قوله الاعراب متجانز زيد وورث
 الاعراب من زيدا فان زيد يميز
 والنصب والرفع هو الرفع
 (٢٢)

قوله ضربان
 المعرب والمبني
 المعرب والاسم الى ما هو اخص
 فانه مطلقا لا يسمي بغير
 ما هو اخص
 فانه مطلقا لا يسمي بغير
 ما هو اخص

او يمكن تمييزها بغيره والمعرّب مشتق من الاعراب
 فينبغي الكلام عليه اولا لمعرفة المشتق موقوفة
 على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير
 والتحسين يقال اعرّب الرجل عن حاجته اذا بان عنها
 واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية
 عروبة اي حسنا واصطلاحا على القول بانه لفظي
 اثر ظاهرا ومقدرا يحل به العامل في اخر الكلمة او ما
 نزل منزلة وعليه المص في الاوضح والشدور وعلى
 القول بانه معنوي تغييرا واخر الكلام وما نزل
 منزلتها لاختلاف الدخلة عليهما لفظا او تقدير او عليه
 كثير من المتأخرين وهو ظاهر تعريفه للتعرب بقوله
وهو ما اي الذي او شيئا يتغير هيئة اخوه

لفظا او تقدير **بسبب العوامل** المختلفة المقترنة رفعا
 او نصبا او جرا **الداخلية** عليه لفظا او تقدير وذلك
 كزيد وموسي فقوله ما يتغير كالجنس المعرب فدخل
 التغيير كائن في الاوائل والاواسط والآخر
 ما كان اخر حقيقة كدال زيدا ومجان كدال زيد
 وقولنا لفظا او تقدير اشارة الى ان المعرب نوعان
 لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد ونحوه و
 تقديري وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتي وعلمه

قوله الاعراب
 زيد قوله الاعراب متجانز زيد وورث
 الاعراب من زيدا فان زيد يميز
 والنصب والرفع هو الرفع
 (٢٢)

قوله كالجنس لم يقل جنسا خاشيا
 عن اطلاق الجنس على المشترك بين
 الماهية الاعتبارية فانه مجاز
 كاطلاق الفضل على الجنس ببعضها
 لان الجنس الحقيقي ما تحته ماهية
 متحققة في الخارج تبين كماله
 قوله اي الذي او شيئا اشارة الى انما تختلف
 ان تكون موصولة وان تكون موصوفة
 فليس
 قوله بسبب العوامل اي وجنسها لان الالام للجنس
 فبطل معنى الجمعية
 قوله كالجنس لم يقل جنسا خاشيا
 عن اطلاق الجنس على المشترك بين
 الماهية الاعتبارية فانه مجاز
 كاطلاق الفضل على الجنس ببعضها
 لان الجنس الحقيقي ما تحته ماهية
 متحققة في الخارج تبين كماله
 قوله اي الذي او شيئا اشارة الى انما تختلف
 ان تكون موصولة وان تكون موصوفة
 فليس
 قوله بسبب العوامل اي وجنسها لان الالام للجنس
 فبطل معنى الجمعية
 قوله كالجنس لم يقل جنسا خاشيا
 عن اطلاق الجنس على المشترك بين
 الماهية الاعتبارية فانه مجاز
 كاطلاق الفضل على الجنس ببعضها
 لان الجنس الحقيقي ما تحته ماهية
 متحققة في الخارج تبين كماله
 قوله اي الذي او شيئا اشارة الى انما تختلف
 ان تكون موصولة وان تكون موصوفة
 فليس

قوله الاعراب
 زيد قوله الاعراب متجانز زيد وورث
 الاعراب من زيدا فان زيد يميز
 والنصب والرفع هو الرفع
 (٢٢)

قوله الاعراب
 زيد قوله الاعراب متجانز زيد وورث
 الاعراب من زيدا فان زيد يميز
 والنصب والرفع هو الرفع
 (٢٢)

وهو القاضى رفعاً وجراً وجمع المذكر السالم المضاف

الى بياض المنكلم رفعاً فقط كسلى وكذا الاسماء الستة
والجمع المذكر مطلقاً والثني رفعاً اذا اضيف الى كلمة اولها
ساكن نحو جاء ابوالحسن ومسلموا القوم وصلحوا القوم
بنه عليه السيد في حاشية وغيره وخرج بقوله بسبب
العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها
كالابتاع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة
عليه اشارة الى ان اخر العرب لا يتغير لاجل العوامل الا
اذا كان العامل مسلطاً عليه سواء تقدم كضربت زيداً
ام تاخر كزيداً ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون
العامل ملفوظاً به كما مر او مقدراً كما في نحو بكم درهم
اشتريت اذا التقدر بكم من درهم ولهذا قلنا ثانياً
لفظاً او تقدير والاعمال جمع عامل وهو ما اثر في اخر
الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون
من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا يؤثر العامل
اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد
ولا يمتنع ان يكون له معمولان ^{كأنه القلوب} والاصل يخالف مع
المعمول في النوع فان كان من نوع واحد فلمشا ههه
العامل ما لا يكون معمولاً من نوع المعمول والصحيح في
الاعراب انه لا يدعى ماهية الكلمة ومقارن للوضع

وهو القاضى رفعاً وجراً وجمع المذكر السالم المضاف الى بياض المنكلم رفعاً فقط كسلى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقاً والثني رفعاً اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابوالحسن ومسلموا القوم وصلحوا القوم بنه عليه السيد في حاشية وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالابتاع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر العرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطاً عليه سواء تقدم كضربت زيداً ام تاخر كزيداً ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظاً به كما مر او مقدراً كما في نحو بكم درهم اشتريت اذا التقدر بكم من درهم ولهذا قلنا ثانياً لفظاً او تقدير والاعمال جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولان والاصل يخالف مع المعمول في النوع فان كان من نوع واحد فلمشا ههه العامل ما لا يكون معمولاً من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه لا يدعى ماهية الكلمة ومقارن للوضع

والثاني
وهو القاضى رفعاً وجراً وجمع المذكر السالم المضاف الى بياض المنكلم رفعاً فقط كسلى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقاً والثني رفعاً اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابوالحسن ومسلموا القوم وصلحوا القوم بنه عليه السيد في حاشية وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالابتاع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر العرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطاً عليه سواء تقدم كضربت زيداً ام تاخر كزيداً ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظاً به كما مر او مقدراً كما في نحو بكم درهم اشتريت اذا التقدر بكم من درهم ولهذا قلنا ثانياً لفظاً او تقدير والاعمال جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولان والاصل يخالف مع المعمول في النوع فان كان من نوع واحد فلمشا ههه العامل ما لا يكون معمولاً من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه لا يدعى ماهية الكلمة ومقارن للوضع

والثاني مبنى وهو ما كان بخلافه اي العرب اياهم بغير

اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضمه
لكان اولي لان الاعراب ضد البناء والضقان لا يجتمعان
والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك لكنه قد يشعر
بثبوت الواسطة لان الضدين يجوز ارتفاعهما وهو
مشتق من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ على
صفة يراد بها الثبوت واصطلاحاً على القول بانه
لفظي ما يجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبهه الا
عراب من حركة او حذف او سكون او حرف وليس
حكاية ولا نقلاً او ابتاعاً او نقلاً او تخلصاً من
سكونين وعلى القول بانه معنوي لزوم اخر الكلمة
حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعلته المص
في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه
وانما يبنى الاسم اذا شبه الحرف تشبيهاً قوياً يدينه
منه في الوضع او المعنى والاستعمال فلو عارض شبه
الحرف ما يقتضي الاعراب استصحاب لانه الاصل في
الاسم وانما لم يعرف الحرف عند مشابهته الاسم كما
يبني الاسم لمشا ههته لعدم مقتضى الاعراب لانه لا يقتضيه
المعاني حتى يعرب لبيان ما اراد منها **تنبيه** اختلف
في الاسماء قبل التركيب فينبغي له لوجود شبه الاعمال

وهو القاضى رفعاً وجراً وجمع المذكر السالم المضاف الى بياض المنكلم رفعاً فقط كسلى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقاً والثني رفعاً اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابوالحسن ومسلموا القوم وصلحوا القوم بنه عليه السيد في حاشية وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالابتاع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر العرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطاً عليه سواء تقدم كضربت زيداً ام تاخر كزيداً ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظاً به كما مر او مقدراً كما في نحو بكم درهم اشتريت اذا التقدر بكم من درهم ولهذا قلنا ثانياً لفظاً او تقدير والاعمال جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولان والاصل يخالف مع المعمول في النوع فان كان من نوع واحد فلمشا ههه العامل ما لا يكون معمولاً من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه لا يدعى ماهية الكلمة ومقارن للوضع

وهو القاضى رفعاً وجراً وجمع المذكر السالم المضاف الى بياض المنكلم رفعاً فقط كسلى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقاً والثني رفعاً اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابوالحسن ومسلموا القوم وصلحوا القوم بنه عليه السيد في حاشية وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالابتاع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر العرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطاً عليه سواء تقدم كضربت زيداً ام تاخر كزيداً ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظاً به كما مر او مقدراً كما في نحو بكم درهم اشتريت اذا التقدر بكم من درهم ولهذا قلنا ثانياً لفظاً او تقدير والاعمال جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولان والاصل يخالف مع المعمول في النوع فان كان من نوع واحد فلمشا ههه العامل ما لا يكون معمولاً من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه لا يدعى ماهية الكلمة ومقارن للوضع

فيها لانها عاملة ولا معولة واختاره ابن مالك

ففيها لانها عاملة ولا معولة واختاره ابن مالك
وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم مفتضى الاعراب
وسبب البناء وهذا هو المبنى للواسطة واعلم ان
المبنى على اربعة اقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح
ومبنى على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركات
جريا على العادة في تقديمها وان كان الانسب تقديم
السكون لاصلته في البناء والية اشارة بالمثل في
قوله **كسولا في لزوم الكسر** في الاحوال الثلاثة وهو
من اسماء الاشارة والهاء فيه للتنبيه وكلها مبنية
الا ذين وتبين على قول تضمنها معنى الاشارة فانه من
معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدي به كما وضع
للمنى والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان
يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك اذ قد
الدلالة على معنى في الغير انما هي من شأن الحروف ومبنى في غير
على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية
في ذلك واني بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله
وكذا الخدام وامس في لغة الحجاز للاشارة الى ان
المبنى على الكسر نوعان متفق على بنائه كسولا وقد
من الكلام عليه ومختلف فيه كخدام وامس فاما
خدام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح اوله علما

حرف الجاء

فالمطرات انما بنيت للتشبه
الوضعي واسماء الشرط والاستفهام
والاشارة للمشبه المعنوي واسماء الافعال
للمشبه الاستحقاق

لموت

لموت تشبها له بنحو تزل في التعريف والثابت والوزن
وكوبار اسم لقبيلته ولفظا واسم لبلدة وسكابا اسم
لفرس وسجاح بمهملة في اخره اسم لكذابة التي ادعت
النسوة فاهل الحجاز ينونونه على الكسر مطلقا قيل
تشبها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر
اذا قلت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
والكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فينبينه على
الكسر مطلقا ويعرب غير اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل عن فاعلة عندس وللعلمية والثابت
المعنوي عند البرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل
الي العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقدا يمكن
اعتبار الثابت فلا وجه للتكليف الي غيره وقد
وقع الجمع جمع الاعشى بين الفئتين التميميتين في قوله
وسر دهر على وبار فهلك جمرة وبار فبني وبار
الاول على الكسر واليد به يوم معين ولم يصف ولم
يعرف بال ولم يكسر ولم يعفر وعلقة بنائه عندس
تضمنه معنى لام التعريف وبني على حركة ليعلم ان
له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص من التقاء الساكنين واما بنوا تميم فمنهم من اعربه
اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن

والاعراب الاكثر منه ذهب الى الاعراب

واعراب النافذ
واما امس فاهل الحجاز ينعونه
على الكسر مطلقا

فانما

الامس واكثرهم جنس ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر
 في غيرهما فان فقد شرط من الشرط المتقدمة فلا
 خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت الحروف المراد
 به معين ظرفا فبني اجماعا كذا في الاوضح وشار الي
 القسم الثاني بقوله **واحد عشر واخواته** من ثلاثة
 عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيها
 في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها **في لزوم النفي** في
 الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدر او عجز
 اما الاول فلا فتقاره الى الثاني وقيل لتبنيها من الثاني
 منزلة صدر المركب من عجزه واما الثاني فلتضمنه معنى
 حرف العطف اي الواو لان اصل واحد عشر مثلا
 احد وعشر ثم حذف الواو وقصد المخرج الاسمين
 وجعلها اسما واحدا وكان البناء على حركة الما مر و
 كانت فتحة قصد التخفيف النفل الحاصل بالتركيب
 وانما لم ينجح الاسمان في نحو لا رجل وامرأة لان اللام
 والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة
 بخلاف لا رجل وامرأة واما اثنا عشر وثنا عشر
 فلا يبني الصدد منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون
 فكما ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الوقوع موقعها
 وترك المصاحلة على ما سياتي من انه يعرب اعراب

الامس واكثرهم جنس ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر
 في غيرهما فان فقد شرط من الشرط المتقدمة فلا
 خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت الحروف المراد
 به معين ظرفا فبني اجماعا كذا في الاوضح وشار الي
 القسم الثاني بقوله واحد عشر واخواته من ثلاثة
 عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيها
 في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم النفي في
 الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدر او عجز
 اما الاول فلا فتقاره الى الثاني وقيل لتبنيها من الثاني
 منزلة صدر المركب من عجزه واما الثاني فلتضمنه معنى
 حرف العطف اي الواو لان اصل واحد عشر مثلا
 احد وعشر ثم حذف الواو وقصد المخرج الاسمين
 وجعلها اسما واحدا وكان البناء على حركة الما مر و
 كانت فتحة قصد التخفيف النفل الحاصل بالتركيب
 وانما لم ينجح الاسمان في نحو لا رجل وامرأة لان اللام
 والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة
 بخلاف لا رجل وامرأة واما اثنا عشر وثنا عشر
 فلا يبني الصدد منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون
 فكما ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الوقوع موقعها
 وترك المصاحلة على ما سياتي من انه يعرب اعراب

الامس واكثرهم جنس ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر
 في غيرهما فان فقد شرط من الشرط المتقدمة فلا
 خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت الحروف المراد
 به معين ظرفا فبني اجماعا كذا في الاوضح وشار الي
 القسم الثاني بقوله واحد عشر واخواته من ثلاثة
 عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيها
 في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم النفي في
 الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدر او عجز
 اما الاول فلا فتقاره الى الثاني وقيل لتبنيها من الثاني
 منزلة صدر المركب من عجزه واما الثاني فلتضمنه معنى
 حرف العطف اي الواو لان اصل واحد عشر مثلا
 احد وعشر ثم حذف الواو وقصد المخرج الاسمين
 وجعلها اسما واحدا وكان البناء على حركة الما مر و
 كانت فتحة قصد التخفيف النفل الحاصل بالتركيب
 وانما لم ينجح الاسمان في نحو لا رجل وامرأة لان اللام
 والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة
 بخلاف لا رجل وامرأة واما اثنا عشر وثنا عشر
 فلا يبني الصدد منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون
 فكما ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الوقوع موقعها
 وترك المصاحلة على ما سياتي من انه يعرب اعراب

فانما تشاء في قوله
 فاما تشاء في قوله
 فاما تشاء في قوله
 فاما تشاء في قوله

المثنى وبني العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف و
 اشار الى الثالث بقوله **وكقبل وبعد واخواتهما**
 كالجهاث الست وحسب واول ودون **في لزوم**
الضم لا مطلقا بل بشرط **واحد حذف لفظ المضاف**
اليه ونوي معناه دون لفظه نحو لله الامر من
 قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبعة اي من قبل
 القلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي
 معناه فبيننا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف
 اليه كجئتك قبل زيد وبعده ونوي ثبوت لفظه
 كقوله ومن قبل نادي كل مولى قرابة فما عطف
 مولا عليه العواطف ا وحذف ولم ينو شيئا
 اصلا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبل اكا د
 اغص بالماء الفرات فانهما في هذه الاحوال الثلاثة
 يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية
 وحفظا بمن لكن يترك النونين في الحالة الثانية
 مراعات للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما
 يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة
 ككوتان كسائي النكرات والنونين فيهما للتمكين وانما
 اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شيئا
 الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب

المثنى وبني العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف و
 اشار الى الثالث بقوله وكقبل وبعد واخواتهما
 كالجهاث الست وحسب واول ودون في لزوم
 الضم لا مطلقا بل بشرط واحد حذف لفظ المضاف
 اليه ونوي معناه دون لفظه نحو لله الامر من
 قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبعة اي من قبل
 القلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي
 معناه فبيننا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف
 اليه كجئتك قبل زيد وبعده ونوي ثبوت لفظه
 كقوله ومن قبل نادي كل مولى قرابة فما عطف
 مولا عليه العواطف ا وحذف ولم ينو شيئا
 اصلا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبل اكا د
 اغص بالماء الفرات فانهما في هذه الاحوال الثلاثة
 يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية
 وحفظا بمن لكن يترك النونين في الحالة الثانية
 مراعات للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما
 يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة
 ككوتان كسائي النكرات والنونين فيهما للتمكين وانما
 اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شيئا
 الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب

المثنى وبني العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف و
 اشار الى الثالث بقوله وكقبل وبعد واخواتهما
 كالجهاث الست وحسب واول ودون في لزوم
 الضم لا مطلقا بل بشرط واحد حذف لفظ المضاف
 اليه ونوي معناه دون لفظه نحو لله الامر من
 قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبعة اي من قبل
 القلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي
 معناه فبيننا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف
 اليه كجئتك قبل زيد وبعده ونوي ثبوت لفظه
 كقوله ومن قبل نادي كل مولى قرابة فما عطف
 مولا عليه العواطف ا وحذف ولم ينو شيئا
 اصلا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبل اكا د
 اغص بالماء الفرات فانهما في هذه الاحوال الثلاثة
 يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية
 وحفظا بمن لكن يترك النونين في الحالة الثانية
 مراعات للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما
 يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة
 ككوتان كسائي النكرات والنونين فيهما للتمكين وانما
 اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شيئا
 الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب

وبينا عند وجود الشرط المذكور لمشايرهما الحرف
 من حيث تضمنهما معني الاضافة الذي هو معني الحرف
 مع ما فهمهما من شبه الحرف بالجوهر والافتقار والتوكل
 في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء
 بهما عن لفظ ما بعدهما وبينا على الحركة لما كانت
 ظنة جيرا باقوي الحركات لما لحقهما من التوهين بحذف
 المضاف اليه مع ان معناه مقصود وليكمل لهما
 جميع الحركات لانهما في حال الاعراب ما مجردان
 بمن او منصوبان او تخالف حركة بناءهما حركة اعلمها
 ومثلها في جميع ما ذكرنا اسماء الجهات وما عطف
 عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورة
 بعد ان كانت وسطا **تنبيه** الحق بهذه الظروف
 في البناء والاعراب لفظه غير الواقعة بعد لا وليس
 كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس
 المقبوض غيرهما فاضمر سم ليس فيها وحذف
 ما اضيف اليه غير ونوي معناه فبنيت على الضم
 لمشايرهما في الابهام وتقييدا للمص في الاوضح غير
 بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا تثبت
 لها هذا الحكم كما اوضح به في شرح الشذور وقال
 في المعنى والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا

انما ينما

بعد الحد في غاية في النطق

وقولهم لا غير لحن

بمعنى الشرح

الى

الاولى ان ينظر في ان الحكم

اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري
 في الفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شا
 رحو كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد
 لا انشد ابن مالك في القسم في شرح التسهيل قوله
 جوابا به نحو اعتمد فور بنا لعن عمل اسلفت لا غير
 نسئل فيجعل به من غير توقف فواقع في المعنى و
 شرح الشذور لا يعتر به وأشار الى الرابع بقوله

كن وكم في لزوم السكون في الاحوال الثلاثة ولا فرق
 في من بين ان تكون استهفامية او شرطية او موصولة
 او نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون استهفامية

بمعنى اي عددا او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من
 في الجمع لشبهها في الحرف في الوضع وفي المعنى اذا كانت
 شرطية او استهفامية وفي الافتقار فما اذا كانت
 موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لهما
 بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاحض للسكون
 يوهم انه خلاف لاصل اشار الى رفع ذلك التوهم

بقوله وهو اصل البناء لحقته ونقل البناء استحقاقا
 للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الالسبب
 كالنقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف
 واحد كبعض المضمرات وكونها عرسية لان يبتدأ بها

فان قلت قوله لا فرق في كونها شرطية او موصولة او استهفامية
 فيكون قوله لا فرق في كونها شرطية او موصولة او استهفامية
 فيكون قوله لا فرق في كونها شرطية او موصولة او استهفامية

واذا كان اصل البناء

قوله لحقته ونقل البناء لانه
 يلزم حالة واحدة وعلت الية
 ايضا بانها ضد الاعراب واصل
 الاعراب الحركة فاصل البناء
 السكون وبانه اضعف من
 الحركة فناسب
 اصل الية

ليست

كذلك

كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول وشبهها
بالعرب كقريب فانه شبه المضارع في وقوعه صفة
وصلة وخبر وحال ومن اجل ان الاصل في البناء السكون
دخل في الكلم الثلاث كل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب
الحركات الى السكون لم يوصوله باو في فتح الغم دخل ايضا
في الكلم الثلاث لسوف وقام واين ولما كان الكسر و
الضم تقييلن اختصا بالحرف والاسم خلفهما دون
الفعل **للفعل** وهو ما دل على معنى في
نفسه واقترب من احد الازمنة الثلاثة وصفا **فان**
اقسام عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين
والاخشى باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من
المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقيدة وانته
لهم المص في المعنى وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة
لاختصاص الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث
اما متقدم عن زمان الاخبار ومقارن له او متاخر
عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث
الاستقبال وقال ابن الجوزي على الدليل على ان الازمنة
ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما
بين ذلك وقول زهير واعلم علم اليوم والاس
قبلة ولكنني عن علم ما في عدي **فان** وهو

قوله كهل الى قدم الحرف لتوغلته
في البناء وثنى بالالف لانه الاعلى
فيه شيخ ياحسبي

قوله لشقلا ما لفظا فلا تلك لا تحذف
تلاوي الساكن الوسط واما معنى فلا لا تيم
على الحذف والزمان والظلمة المرفوعة بطريق
الاحسان ودلالة اسم الفاعل عند الفعل
على ما عارضته بواو صلة جمل على فعل
الفعل ما على حكم نصب واما والاصل
الفعول ونحوه لا ونحوه والفعول
اسماء وافعال فاعلم ان الفعل
وسماؤه الافعال لا تسمى الا بالانواع
انها وان كانت على الزمان لا تسمى

قوله ما في عدي
قوله ما في عدي
قوله ما في عدي

ما دل وضعها على حدث وزمان انقضى وسهي ماضيا
باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر
لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بناءه ولان
علامته متقدمة وقدمها على المضارع لانها قد يكونان
مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه
فخرج عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم المضارع لانه
لما شبه الاسم قوي وشرف واخر الماضي لتاخره
في الوجود ولانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم
على هذا توسط الامر **يعرف** يميز عن تسمية
بناء الثالث الساكنة الدالة على تانيث فاعله ونحقة
متصر فاكان او جامدا الفاعل التبع وجذا في المجر
وافعال الاستثناء وكفي قولهم كفي بهند ولا يفتح
في ذلك في كونها افعالا ماضية لان العرب انزلت
تدليس فاعلمها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق
بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفتني
نقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات
فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن في تنكسر
نحو قالت امرأة العزيز او تضم نحو قالت اخرج عليم
ولهذا قال الميرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة
التقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة الحركة

قوله كهل الى قدم الحرف لتوغلته
في البناء وثنى بالالف لانه الاعلى
فيه شيخ ياحسبي

قوله لشقلا ما لفظا فلا تلك لا تحذف
تلاوي الساكن الوسط واما معنى فلا لا تيم
على الحذف والزمان والظلمة المرفوعة بطريق
الاحسان ودلالة اسم الفاعل عند الفعل
على ما عارضته بواو صلة جمل على فعل
الفعل ما على حكم نصب واما والاصل
الفعول ونحوه لا ونحوه والفعول
اسماء وافعال فاعلم ان الفعل
وسماؤه الافعال لا تسمى الا بالانواع
انها وان كانت على الزمان لا تسمى

قوله ما في عدي
قوله ما في عدي
قوله ما في عدي

فانما تدخل على الاسم كفايئة وعلى الحرف كربت وثمرت الا
 ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء
 وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو الحول والاقوة واما
 قولهم ربت وثمرت بالسكون على فله حيث دخلت على الحرف
 فلا يرد على اطلاقه لعدم دلالتها على تانيث الفاعل بل هي
 في مثل ذلك لتانيث اللفظ والمص وان اطلق التانيث
 فالمراد تانيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر عند
 الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرح في بيان حكمه وبناءه
 على الفتح لفظا وتقييدا ثلاثا كان اوريا عيا وخماسا
 اوسدا سيبا واليزيد على ذلك وبني على حركة المشابهة
 المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه وحضه بالفتحة
 طلبا للتحفة الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم اخره ضممة
 بناء كضربوا للمناسبة واما نحو دعوا واشتر وافقوا
 اعلل معروف واكان الضمير المرفوع المتحرك فيسكن
 اخره كضربت بثلاث لتاء كراهة توالي اربع مخركات فيما
 هو كالهيئة الواحدة اذا لفاعل كجز من فعله وخرج
 بالمرفع المنصوب وبالحرك الساكن غير الواو وفي
 هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا جرد وقد سئل ذلك
 كعموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بناءه على الفتح
 مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم على حال

قوله لتانيث اللفظ معناه كالتاء
 التانيث في اللفظ ما يبنى ان يدخل التاء
 في هذه الكلمات لتكون لفظها متوافعا
 انما مراد بها معانيها التي لا تنصف
 بتانيث شيخ ياسين

قوله كراهة توالي اربع
 مخركات في ما مر
 هذه اللفظ ما قام في الالف
 التوال الا في الثلاث الصريح وبعض
 الخاسي نحو انطلق وكثير لا تنو
 فيه في هاتين اولى وبيان في الالف
 بدل من مخرج وتخرج وتخرج
 مقصود انا حال ومقتضى لشمس قوله
 دونه ضاربه ويسد باب التانيث
 بالتاء نحو قوله تعالى فاعلم ان الله
 من الفعول نحو امرنا حملت التاء في النون
 على التاء في الرفع والافتعال يتسكن

وجوبها ما من وعينه المص في الواو وعبارة المن
 كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم
 وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء
 ان الضم لا يدخل الفعل كالسكون وقد مر ذلك في امل رضاه كلامه انه مبني على الضم مع واو
 ومنه اي من الماضي نعم وليس لقبولها التاء المذكورة على الواو مع واو الجماعة وبه صرح قريشة في حاشيته
 في الحديث من تومنا يوم الجمعة فيها وثمرت وفيه
 ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها بنيت البطالة
 وكذا عسي وليس لقبولها التاء ايضا نحو عست ههنا
 ان تفتح وليست مفعلة ولا تصالحها بضمها في الرفع نحو قوله تعالى
 ليسوا سواء لست عليهم بمسيطر فهل عسيتم ان
 توليت والحكم على هذه الاربعة بالفعلة انما هو في القول
 الاصح اي الصحيح وقيل ان نعم وبش اسما لدخول
 حرف الجر عليهما في قولهم وما هي بنعم الولد ونعم السير
 على بش المعبر واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف
 اي بمقول فيه بنعم الولد وعلى غير مقول فيه بش
 المعبر وسياتي في باب الفاعل الكلام على اعراب مرفوعها
 على هذا القول وقيل ان عسي وليس حرفان الاول حرف
 ترجي لكل والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتها
 على الحدث والزمان ولان افادة معناها متوقفة على
 غيرها كساخر وخوف واجيب بنع الاول ولو سلم فعدم

قوله فاما ما قد يقال
 من ان التاء في قولهم
 فاعلم ان الله من
 الفعول نحو امرنا
 حملت التاء في النون
 على التاء في الرفع
 والافتعال يتسكن

قوله فاعلم ان الله من
 الفعول نحو امرنا
 حملت التاء في النون
 على التاء في الرفع
 والافتعال يتسكن

قوله فاعلم ان الله من
 الفعول نحو امرنا
 حملت التاء في النون
 على التاء في الرفع
 والافتعال يتسكن

قوله فاعلم ان الله من
 الفعول نحو امرنا
 حملت التاء في النون
 على التاء في الرفع
 والافتعال يتسكن

ولا لهما على ذلك عارض وبان توقفاً عادة معناهما على
ذكر المتعلق بعدها انما هو لشمسهما بالحرف في عدم الضرب
فلما شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض
الكلمات قد تعطى حكم بعض اخر لشابهته بينهما كالمضارع
واشار الى القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله وامر وهو
مستقبل ابداً في المفعول وحصول ما لم يحصل او ودام
ما حصل ويعرف اي يتميز عن قسميه بدلالة على الطلب
اي بنفسه لا بانضمام غيره اليه لينجح نحو لا تضرب فان
الدلالة على الطلب وان فهمت منه هي بواسطة حرف النهي
الذي هو طلب الترك ولا بد مع ذلك من قبول اياء المخاطبة
كلية واشري وقرى غينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد
بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمرة عند سيبويه
والجمهور فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة
او النون فهي اسم فعل كثرال او مصدر كضربانيد او
حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب
فهي فعل مضارع نحو ليسجن وليكونا او فعل تعجب نحو
احسن بريد فانه ليس مراعى الاصح بل على صوابه وانما
قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في
الاسم والفعل والحرف نحو مربي اخي فاكرمي وما فرغ
من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبنائه على السكون

اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تنبيه ولا ضمير
 جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب واغزو واستخرج
 اذا مضارعه يحرم بالسكون الا المقتل وهو ما اخره واو
 والهاء او ياء فعلى حذف اخره بناءه وهو حرف
 العلة لكن يشترط انه لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة
 كاعز واخز وارم لا على حذف الواو واخز على حذف
 الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها والا
 نحو قوم ما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تنبيه و
 نحو قوموا ما اتصل به ضمير الجماعة ونحو قومي ما
 مما اتصل به ضمير المؤنث المخاطبة فعلى حذف النون
 بناءه اذا مضارعه المتصل به نحو اغزو واغزو واغزو
 اغزوي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون
 نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون
 المذكور نحو قن واقعدن واعلم ان المصنف قال كما تو
 في الاوضح وبناءه على ما يحرم به مضارعه لكان احسن
 لكن لما ذكر ان الهماضي ثلثة احوال اراد ان يذكر بان
 التضييع ان لا مركز ذلك ومنه أي من فعل الامر
 هلم في لغة غميم المحققين بها الضمان بحسب من هي
 مسندة اليه نحو هلم يازيد وهلمي يا هند وهلم
 يازيدان وهلموا يازيدون وهلمن ياهندان واما

[illegible]

فان لا تصنع الخيال والاستقبال والعبره با

و هذا كما عرف قال المحقق المراءى قد اشارة الى
عليه اعمد المضارع بتبسيته مضارعا والمضارعة المضارعة

از همان روز
لاست از او
فستجاء

الغائب الذكر مطلقا الى مفردا الى وغيره
بقدره والمراد اللفظ الغائب
الياء تستعمل في الله تعالى تقول
هو منه عن الذكر والتأنيث
صفات الاجسام وعن الغيبة
ها الاختصاص بحجرة دون اخر
خاص هو في كل مكان تسبح

زید و مشاء خو یقو مون
چو خا یقو مون

قوله وفي الخاسر الى دفع هذا سوال
مقدر تقديره قد حكى بان كل مكان
على اربعة ارجح صحة النظر فانقول في
خضم وقتل فانما ستر اخرج وها
مضروبان الاول فذلك تقوى بخضم
ويقتل فالاجاب وان كانا ربا عينا
صورة فهما خاسران حرمت
قوله على الاضمح مقضاه ان الفتح فصيح
وهو كذلك بالنظر الى القياس
حرمت

والا
الذي ان المضاع بين مضاع
لنود اللانث بين مضاع
وذهب طلح والسهبلي لانه مضاع
وان ظله ولسهيلي منع في ظهوره
والعرب متعا مقد / منع في ظهوره
طالع وفي الشبه الماي حروري

ليقع كان اولى ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب
 فيما عدا ذلك ويفتح اخره ففتح بناء ان كان مع نون
 التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة وهي المتصلة به
 من غير حاجز لفظا وتقدير هذا مذهب الجمهور وبه
 جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيب مع ما
 تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون
 فاصل لم يحكموا ببنائه لانهم لا يكونون ثلاثة اشياء ومعنى
 مباشرته انه تقدير ان لا ينوي هناك فاصل وذهب
 قوم الى البناء مطلقا لانها لما الحقة الدت فيه الفعلية وردت
 الى اصله في البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح
 الاول ولم يقيد نون النسوة بما قيد نون التوكيد لانها
 لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة
 نحو لينبذن بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتي
 ويعرب المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عري
 من النون نحو يقوم زيد وما اذا لم يتباشره نون التوكيد
 لفظا وتقدير وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها
 فاصل حسيا كان او مقدرا فالاول نحو لا تتبعنا اصله
 قبل التوكيد والنهاي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل
 الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
 ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف

هذا هو المذهب الجمهوري في البناء
 وهو ان البناء مطلق لا يفتقر الى
 فصل بين الفعل والنون
 بل البناء مطلق في كل حال
 سواء اتصل به لفظا او فصل
 عنه لفظا او تقديره

فيجعلها كالتالي
 الواحد

هذا هو المذهب الجمهوري في البناء
 وهو ان البناء مطلق لا يفتقر الى
 فصل بين الفعل والنون
 بل البناء مطلق في كل حال
 سواء اتصل به لفظا او فصل
 عنه لفظا او تقديره

هذا هو المذهب الجمهوري في البناء
 وهو ان البناء مطلق لا يفتقر الى
 فصل بين الفعل والنون
 بل البناء مطلق في كل حال
 سواء اتصل به لفظا او فصل
 عنه لفظا او تقديره

لنك يلبس بفعل الواحد ولا النون لغوات المقصود منها
 فحركة النون بالكسرة تشبهها بنون التثنية الواقعة بعد
 الالف وتنبئون مضارع بل يلبوا مبني للجمهور مستند
 للجماعة المذكور اصله قبل التوكيد لتنبوون بواو بن والها
 لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت
 الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار لتنبون ثم اكد
 بالثقله فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع للاستتفاء
 لنواي لامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل
 والنون المدغمة وتعدر حذفها فحركة الواو بحركة
 بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار
 لتنبون على وزن تفعون فاما ترين اصله قبل التوكيد
 ترين نقلت حركة الهزة الى ما قبلها ثم حذفت الهزة
 فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاول واسكان
 الثانية فحركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت
 لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف
 نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء
 المخاطبة والنون المدغمة فحركة الياء بحركة مجانسة
 لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين
 والثاني نحو ولا يصدنك اصله قبل التوكيد يصدونك
 فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى

هذا هو المذهب الجمهوري في البناء
 وهو ان البناء مطلق لا يفتقر الى
 فصل بين الفعل والنون
 بل البناء مطلق في كل حال
 سواء اتصل به لفظا او فصل
 عنه لفظا او تقديره

ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو واعتلها و
 لوجود الضمة الدالة عليها وقوله في الشرح اصله قبل دخول
 الجازم يصد وتلك فلما دخل الجازم حذفت نون الرفع انما
 يتاقي على شذوذ وهو تأكيد الفعل التالي عن الطلب و
 قد بين مما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني
 منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهرا اذ هو محذوف
 النون للجازم ^{وقع في الواو} وقع في الواو من انه معرب في الاول
 والثالث تقدير كالثاني وهي تسبون سهوا فلما لم يبين
 فيها على الواو لانتفاء تركيبه لانهم لا يكون ثلاثة اشياء
 فيجعلونها كشيء ^{الواو} الضابط في ذلك انما كان من
 المضارع رفعه بالضمة اذ اكد بالنون بني على النع و
 ما كان رفعه بثبوت النون اذ اكد بالنون بقي على الرفع
 لفظا او تقدير لعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم
 مباشرتها له في نحو هل تضر بنان يا هند ان لوجود
 المعتضى لبنانه وهو ظاهر وانما قدم المص حالة بناءه
 على اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم واما الحرف وهو
 ما دل على معنى في غيره فقط فيعرف اي يتميز عن غيره
 بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها
 ولا شيئا من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها ^{فان}
 يمنع كونه واحدا منهما فتعين كونه حرفا اذ لا يخرج عن
 ذلك

ذلك كما دل عليه الاستفراء نحو هل من حرف الاستفهام
 وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حينها
 فعل لما اذا كان يختص بالفعل ولا منافات بين ما
 ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب نصب
 اذا وقع الاسم بعد المختص به بالفعل كهل والعلامة انما
 في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون مفعلي
 فذكرها في هل اتي على الانسان وقد خصت بالفعل فكذا
 هل لكنها لما تطلعت على همزة الاستفهام انحطت تحتها
 عن قدرها اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان
 في خبرها لانها اذا رأت في حينها تذكرت عمودا بالحجي
 حلت الي الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم
 بينهما واذا لم تره في حينها تسكت عنه ذاهلة وبلى من
 حروف العطف ومعناها الاضراب والحرف ليس منه
مهما لعود الضمير عليه في نحو ما نأتنا به من اية و
 الضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف ولا اذا ما
 بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت انما نقم اقم ويدل
 على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء
 على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان
 المعنى في المثال ان نقم اقم وهو الواو كما في الواو واجب
 عما تقدم بان ^{ان} اذا قد سلب منها معناها الاصل بدخول

فما هو متي نقم اقم

ما يدل ان ما كانت للماء فصار للمستقبل واستعمل
مع ما الزائدة استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه
نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزمه من تغيير
زمانها انسلخا عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع
موضوع للحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم يفت
معناه الى الماضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا بل
منه ما المصدرية وهي السبوكية مع ما بعدها بالمصدر
نحو ودوا ما عنتم اي عنتم وقيل انها اسم ولما الرابطة
اي لوجود شئ بشئ وهي عند س حرف وجود
لوجود وقيل انها ظرف فقال ابن جني بمعنى حين وابن
مالك بمعنى اذ وفيه معنى الشرط واستظهره المصنف
في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي والاضافة الى الجمل
كما هو شأن اذ وعلله بانها مختصة بالماضي وعلله فاعا
ملها جوابها ورد بانها اجبت بما النافية واذا النافية
وما بعدها لا يعمل فيما قبلها ولا خلاف بينهم ان لما النافية
حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الجوابية الا انها تدخل
على الجمل الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به
في المغني والحكم على متهما وادما بالاسمية وعلى ما ولما
بالحرفية انما هو على الاصح من القولين فيهما وقد مر
ان الاصح في ادما انها حرف فقوله على الاصح منظوم
فيه

فيه بالنسبة اليها وما حكاها الخلاف فيما المصدرية
حكاها غيره وحكي ابن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على
من نقل فيها خلافا قال في المغني والصواب مع ناقلة الخلاف
فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها واعلم ان الحروف
ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال
بل يدخل على كل منهما ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص بها
ولكنه يعمل كالحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص
بالاسماء ويعمل فيها الجري كفي والنصب والرفع كان واخواتها
الرابع ما يختص بالاشياء ولا يعمل فيها كلام التعريف
الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او
النصب ككن السادس ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها
كقد والسين وسوف وجميع الحروف مبنية بالاجماع
لاحظ لها في الاعراب لانها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها
عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب
ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولما هو
مبني على الفتح كان وليت وما هو مبني على السكون
الكسر كلام الجرو وبائه وما هو مبني على الضم كمن
في لغة من جربها وقد تقدم ان الاصل في البناء
السكون لما مر فاذا جاء شئ مما الاصل فيه في البناء
مبينا فلا يستل عن سبب بنائه لجيده على اصله ثم ان

واقل تشاؤفه عند النخاة خبرا كانا وانشاء من اسمين
 حقيقة كهذا زيدا وحكما كزيد قائم فان الوصف مع
 مرفوعة المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز
 مع التنبيه والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعة المستتر
 فنسقط ما قبل من ان زيدا قائم ثلثة اسماء لا اسمان
 ونعم العبد ولا يشترط في جزئ الكلام ان يلفظ بهما
 معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الآخر كما سقم
 وقد لا يلفظ بهما معا كما المقدور بعد نعم في جواب من
 قال اقام زيدا ذا الكلام هو المقدور بعدها على العج
 والتاليف وقوع الالف بين الجزئين فهو اخص من التثنية
 اذ هو ظم كلمة الى اخري فاكثر فكل مولف مركب ولا
 عكس بالمعنى اللغوي **فصل** عقدة لانواع الاعراب
 وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا
 وانواع الاعراب الذي هو جنس لها عند النخاة اربعة
 بالاستقلال وهي رفع بحركة او حرف ونصب بذلك
 او حذف وكلاهما يوجد في العرب اسم وفعل فالرفع
 فيهما نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن
 يقوم وجر بحركة او حرف ولا يوجد الا في الاسم
 لخفضه وان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

لا يكون

لا يكون الا اسما نحو مرت زيدا فزيد في المعنى **مخبر**
 مخبر عنه بانه مسرور به وجرم بسكون او حذف
 ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله ويكون
 الجزم فيه اقفل كالعوض من الجر لما فاتته من المشاركة
 فيه فيحصل لكل من صغى العرب ثلاثة اوجه من
 الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم
 لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
 كان باطلا وذلك لان المنون من الاسماء ان جزم التقا
 ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول
 فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول
 عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء
 زيد ثم النصب لاشراك الاسم والفعل فيه ولان
 عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون
 معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه
 بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب
 البصريين من ان الاعراب ما اختلف به اخر العرب
 لانه اختلفا اخر العرب على ما هو مذهب الكوفيين
 وعبر بالانواع دون الاقواب المعين بها بعضهم
 لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق **الاعراب** اللقب
 ان يصدق على ما لقب به كان يقال الاعراب الرفع

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

الاسم
 المجرور
 المخبر عنه
 في المعنى
 والمخبر عنه

وكذا الباقي وامتنع الاستلزامه حمل الاخص على الاصل
ولهنه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات
نابهة عنها اشار الي الاول بقوله فيرفع اي المرفوع
من اسم وفعل بضمه وينصب اي المنصوب بفخه
يجري المجزوم من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من
فعل بحذف حركة فالضمة علم ومساه الرفع وكذا الباقي
وقدم امثلهما هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات
والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف اذا لم يكن
عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل بان
تتعارف المحل لا الثابت سبعة ابواب اعربت بغير ما
ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب النواقع فيها لا
عن الاصل ووجه الاختيارها في سبعة ان الثابت في
اما حرف عن حركة وهو باب الستة وباب المثني وباب
جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالهاء
وتاء وباب ما لا ينصرفا وحرف عن حركة وحذفه عن
حركة وسكون وهو باب الامثلة الخمسة او حذفه عن
فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم
الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق عن
المثني والجمع وابتدعه بالثني لكونه يليه ثم اتى بجمع
المذكر السالم قبل الموث السالم لشرف المذكر ثم بما لا

الاسماء الستة علم بالعلية على هذه الامثلة كلفظي
العبادة والعشرة بالنسبة الى الصحابة وان اطلقت
على غيرها فتوسع ولحم اقارب الزوج ابا كانا وابنا
او غيرها فلم يذات الضمير وقد يطلق على اقارب
الزوجة والهن هو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس و
قيل مختص بما يستفح التصريح به وقيل عن الفرج خاتمة
ومثل ذوا مال المضافة الى اسم جنس ذوا المضافة الى
علم نحو انا الله ذوبكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم
عليه او جملة نحو اذهب بذي تسلم كما فلو قال كما في العمدة

ينصرف لشبهه بالفعل ثم الامثلة الخمسة قبل المعتلة
لصحة اخرها في غالب الاحوال لكن الاول ان يبدأ بما
تاب فيه حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب
الي الاصل وحدث بدأ باسماء الستة وكان ينبغي ان يثنى
بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين
ما يعرب بالحرف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله
الا الاسماء الستة وما عطف عليها من المثني وغيره
مما سياتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو
الباب الاول مما خرج عن الاصل وهي ابوه واخوه و
حموها وفوه وهنوه وذوا مال اي صاحبه وبعضهم
عدها خمسة بنقص الهن منكر جواز اتمامه كما سياتي
والاسماء الستة علم بالعلية على هذه الامثلة كلفظي
العبادة والعشرة بالنسبة الى الصحابة وان اطلقت
على غيرها فتوسع ولحم اقارب الزوج ابا كانا وابنا
او غيرها فلم يذات الضمير وقد يطلق على اقارب
الزوجة والهن هو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس و
قيل مختص بما يستفح التصريح به وقيل عن الفرج خاتمة
ومثل ذوا مال المضافة الى اسم جنس ذوا المضافة الى
علم نحو انا الله ذوبكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم
عليه او جملة نحو اذهب بذي تسلم كما فلو قال كما في العمدة

ودوا العرب كان احسن والتقييد بالعرب لاخراج
 ذوالطائفة فان المشهور بناؤها وقد تعرب فحري
 بحري ذي العرب كما قال ابن مالك فالاسماء سبعة
فتفتح بالواو يناية عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير
 وتنصب بالالف يناية عن الفتحة نحو ابانا لفي ضلال
 مبين ونجر بالياء يناية عن الكسرة نحو ارجعوا الي ابيكم
 ولاعرابها بهذه الحروف شروط اربعة ان تكون
 مفردة فلو ثبتت وجمعت عربت عراب المشي والجمع
 وان تكون مكبرة فلو صغرت عربت بحركات ظاهرة
 وان تكون مضافة لغير ياء التكلم ولو تقدير كقوله
 خالط من سلمي خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها فلو
 اضيفت الي الباء عربت على الاصح بحركات مقدرة و
 كلها نضاف الي الباء الا ذوا وان عربت منسوب اليها
 فلو نسب الي اليها كانت معربة بالحركات بنه عليه ابن
 الصايغ والهوازي وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراك
 الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط عربت بالحروف
 واستغنى المص عن التصريح بذكرها في النطقه
 بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذوا بمعنى صاحب
 وفوا بالخلو عن اليم فان لم يخلوا منها عربت بحركات
 ظاهرة مع تضعيف يمه ودونه منقوصا وبحركات

مفردة

مفردة مقصورا كعصي ولك تثليث فانه قصر و
 نقضا واتباعا ليمه فمذه عشر لغات افصحها فتح فانه
 منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع وانما عربت بال
 الحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها
 اقوي منها لان كل حرف علة لحركتين فكره استبدال
 المشي والجمع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوي
 فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف
 ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة و
 بالاقوي وهي الحروف وخصوصا هذه الاسماء لشابهتها
 المشي والجمع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب و
 في استلزام كل منهما اذا انا اخري كالواو والواو والاب
 للابن وخصوصا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك
 اللام الزائدة فتقوي المشابهة وفضلت على المشي و
 الجمع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتهما بالافراد
 وما تقدم من انهما معربة بالحروف هو المشهور من
 من اقوال عشرة وروى بان الاعراب زائد على الكلمة
 فيؤدى الي بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا
 ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل
 الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في
 المشي والجمع من نفسها وهو علامات التثنية

والمقصود من هذا ان يبين ان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...

فان لم يلحقها به وجعل اعرابها بحركات مقدرة على الخ
المقصود نظر الى اعراب الالف واللام كقول تعالى كلتا
كلتا الجنين انت اكلهما ولما كان الاعراب بالحروف
فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى الضمير فرع
عن الاضافة الى المطهر جعل الفرع للفرع والاصل
للاصل ولفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله
وكذا اثنان واثنان مطلقا اي سواء اضيفا الى
ظاهرا ام الى مضمرا لم يضيفا لان وضعهما وضع
المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما
مفرد فيعر بان اعرابه وان ركبنا مع العشرة كجاء في
اثنى عشر واثننا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما
الى كل مضمرا وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير
التثنية نص في الاثنان فاضافة الاثنان اليه من اضافة
المثنى الى نفسه بانه عليه في شئ تنبيه لا لم
يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه
كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع
الاي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجري وينصب
بالياء ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعر ب
اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
واذا دخل عليه لجزء بالاكسرة كقوله الا يا راي الحي

فلذا

فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...

والمقصود من هذا ان يبين ان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...

فان لم يلحقها به وجعل اعرابها بحركات مقدرة على الخ
المقصود نظر الى اعراب الالف واللام كقول تعالى كلتا
كلتا الجنين انت اكلهما ولما كان الاعراب بالحروف
فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى الضمير فرع
عن الاضافة الى المطهر جعل الفرع للفرع والاصل
للاصل ولفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله
وكذا اثنان واثنان مطلقا اي سواء اضيفا الى
ظاهرا ام الى مضمرا لم يضيفا لان وضعهما وضع
المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما
مفرد فيعر بان اعرابه وان ركبنا مع العشرة كجاء في
اثنى عشر واثننا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما
الى كل مضمرا وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير
التثنية نص في الاثنان فاضافة الاثنان اليه من اضافة
المثنى الى نفسه بانه عليه في شئ تنبيه لا لم
يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه
كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع
الاي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجري وينصب
بالياء ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعر ب
اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
واذا دخل عليه لجزء بالاكسرة كقوله الا يا راي الحي

والمقصود من هذا ان يبين ان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...
فان الالف واللام هما حرفان متساويان في القوة والضعف...

بالسبعان والمحق بالجمع المذكور السالم في اعراب اربعة
 انواع احدها اسماء جمع وهي ما لا واحد له من لفظها
 فيها اولا بمعنى صياح اسم جمع لا واحد له من لفظه بل
 من معناه وهو ذواته قوله تعالى ولا ياتلوا ولو الفضل
 منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى وخوان في ذلك
 عبرة اولي الباب وعشرون اسم جمع وليس مفردة
 عشرة واللجان اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق
 الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجبان يقال عشرون
 بفتح العين والشين واخوانه وهي من ثلاثين الى تسعين
 بادخال الغاية وعلمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمعا
 له لا اختصاصه بمن يعقل والعالم فيه عام وفي غيره
 والجمع لا يكون اخص من مفردة وكذلك ابن ان يجعل
 الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والباديين
 والاعراب خاص بالباديين هذا قول ابن مالك ومن
 تبعه وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف
 الشروط لان عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وقد
التالي والثاني جمع تصحيح الشروط منها اهلون
 جمع اهل وابلون جمع ابل وهو المطر الغزير لانها
 ليسا علمين وثانيتين والثالث جمع تكسير وهي
 ما لم يسلم فيها بناء واحد منها ارضون بفتح ال

اصحاب

سبوت

لم يستوف

جمع

جمع ارض بسكونها وجمع هذا بفتح لانه ربما يورد في
 مقام الاستعظام كقوله لقد رجت الارضون اذا قام
 من بني هذيل خطيب فوق اعواد منبر وسينون بكسر
 السين جمع سنة بفتحها ولامها واوا وهاء لقولهم في الجمع
 سنوات وسنات ولجئ الفعل على سائت وسائت
 واصل سائت سائوت فقلت الواو ياء ولجاء وزها
 متطرفة ثلاثة احرف وبابه وهو كل ما كان جمعا
 لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم
 يكسر كغزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو ثمره
 لعدم الحذف وخوعدة وزنة لان الحذف والغاء
 نحو يد ودم لعدم التعويض وشذايون واخون
 وهنون كذلك ونحو اسم وبنت لان العوض غير
 الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرا على شياه وشفاه
 وبنون جمع ابن وقياس جوه على السلامة ابنون كما يقال
 في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعله
 تصرفية ادت الى حذف الهزة والرابع ما سمي به
 منه او مما الحق به فمزه عليون اسم لاعلى الجنة وهو
 في الاصل جمع لعلى بكسر العين واللام مع تشديد اللام
 والياء وزنه فاعيل من العلو وشبهه مما سمي به
 كزيدوه ن علما فمزا وما قبله من الانواع كالمجمع المذكور

مجمع

السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجرى
 غا غيلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة
 على النون منونة ان لم يكن اعرابا فان كانا اعرابا كقنشرين
 امتنع التنوين واعرابا عراب ما لا ينصرف وما تقدم
 من ان المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور
 من اربعة مذاهب فيهما وكلمها مستشككة ومذهب
 الخليل وسن ان هذه الاحرف محال للاعراب كاللال
 من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم
 هو اقوي المذاهب ومع ذلك فقد ورد مما هو
 المذكور مع جوابه في المطولات وذهب الزجاج
 الى انها مبنيان لتضمنهما واوال عطف خمسة عشر
 وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة
 مستأنفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره ورده
 الرضي ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعرب
 بحركات مقدرة على الالف كالمفصور ومنهم من يلزم
 الالف دائما ويعرب به بحركة ظاهرة على اجراء مجري
 المفرد والاولات بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد
 له من لفظه بل من معناه وهو ذات ^{مفرد} نظير اولاد
 من كونه اسم جمع الا ان اولوا مختص بالعاقل ولم يذكر
 هنا مما حمل على المؤنث السالم غيره ومثله ما سيجي

حمل

منه او ما الخقية كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما
 وبعضهم يحذفه من اعراب للعلية والتاينث وبعضهم يعرب
 هذا النوع اعراب ما لا ينصرف من اعراب للتسمية و
 قد روي بالاول وجه ثلاثة قول من القيس تنوينها
 من اذرعات واهلها بيشربا دني دارها نظر على
 وما جمع بالالف وتاء مزيدين على مفردة وعديل عن
 تغيير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب
 كما قال الخنيسري الى ما قاله تبعا لابي حيان ليشمل ما كان
 مفردة مذكر كالحامات وما سلم فيه بناء الواحد كما
 ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان
 الذي جمع بالالف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة
 ويحجب بما قاله ابن مالك الصايغ ان الذي جمع بهما
 معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما
 فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره
 اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء مزيدين
 احترازا عن خوف ضلالة ^{مؤنث} وايضا اذا لالف في الاول و
 التاء في الثاني اصلتان وقال جدي في شرحه على اللزوم
 ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت
 قولنا ما جمع بالالف وتاء ^{مزيدتين} اذ المتبادر من ذلك
 ان تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا

نحو ما سيجي به منهما فيجب بالكثر
 هذات وما سيجي به منهما فيجب بالكثر

انما يابى على ما هو من حيثية و
مما جازى وقلها

قال ابن مالك على قوله وما بتا والف قد جمعا والذي
يجع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء
مطلقا وعلم الموث كذلك الا ما استثنى منها وصفة
مذكر لا يعقل نحو ايام معدودات ومصغره وهي
اسم جنس موث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف
له التاء فان كان قبلها الف او هزة فكالتيثنية وتجمع
حروف المعجم فما كان فيه الف جان قصره ومده با
لاجماع فينصب بالكسرة وجوبا حلا للنصب على الجر
قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه
ان ينصب بهما وان تحذف واللام كنية ولغة وهو
مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان تحذف
اللام اذ لم ترد به لامة في حال الجمع يكون نصبه با
لفحة وفي التسهيل ان ذلك لغة وجري عليه في الاصل
وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وحج يعلم
استواء جرعه ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما
تختلف الفرع في الاعراب عن الاصل بالحروف لعله مفتوحة
في الاصل وهو ان ليس في اخره حروف تصلح للاعراب
كخلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على
المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند
الجرجاني والرخشي وبن الحارث ورجحه في الغني
بان

تخذف باء و غير

بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
ثم وقع به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل
فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود
للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق
الله العالم واصطفي البنات افاد بذكر المثالين ان هذا
الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع
كسموات في جمع سماه وان ما فيه تاء التانيث اذا ريد
جمعه هذا الجمع تحذف تاءه هي يا من اجتماع علامتي
تانيث في كلمة واحدة والاما لا ينصرف وهو الاسم
العرب الفاق للصرف الذي هو التنوين وحده
لوجود عشرين فرعين فيه من عل تسع او واحدة
تقوم مقامهما كما سيأتي في اخر الكتاب واما الجر
فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر
الى صرف المتنوع نونه وانما تحذف تبعا لحذف التنوين
لانه لو جرح بعد حذف التنوين بالنصب بالمبني على الكسر
كزال ودراك فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة جملا
للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب
منها الى الضمة فخلت على الاقرب وذلك نحو مرت بافضل
منه وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه الا مع
الاربعة سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام

منه في اسما في انما في
منه في اسما في انما في
منه في اسما في انما في
منه في اسما في انما في

والعلم ان او ان صيغة
الجموع سبعة افعال نحو
اقارب واقارب نحو
اقارب واقارب نحو
اقارب واقارب نحو

موتها وادخلها في

صدره ان شئت من مجرد
بريقا قاتقا
استراح

صرف كالمعلم فان تزول منه
العلمية بالاضافة ودخول
ال

ثالثة نحو مرت بالافضل وبالزيد ونحو قوله ثبت
بليلا ام ارملا اعتادا ولغة او مع الاصنافه ولو تقيلا
نحو مرت بافضلكم وقوله ابدأ بذا من اول في رواية
الكسر بلا تنوين على ينة المضاف اليه فانه ح مجر با
لكسرة لفظا او تقدير على الاصل لان الكسرة انما
حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال
لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما المستثنى
حذف الجرو ظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع
لكن مجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة افعال صرف مطلقا
بناء على ان الصرف هو الجرح والرفع مطلقا لفقد التنوين
والنفصل ان زالت عنه احدي العليتين بالاضافة
ودخول ال والافلاكا لوصف وهو المختار وسكن
عن رفعه ونصبه لانها على الاصل فتح يعلم ايضا
استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر
الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالاعمال والتابع والاعمال
الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعمال
كما ان الاسماء الستة اسماء اسماء باعمالها وانما هي
امثلة يكتفي بها عن كل فعل كان بمنزلة انما فان يفعلان
كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك
الباقى وسميت خمسة على ادراج مخاطبتين تحت

المخاطبة

المخاطبتين والاحسن ان تعد ستة قاله المص في شرح
النسبة وهي كل فعل مضارع اتصل به الفاتحين او
واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلون بالياء الخيبة
للفاتحين وتفعلون بالياء الفوقية للمخاطبتين وتفعلون
بالياء كذلك للفاتحين وتفعلون بالياء كذلك للمخاطبتين
وتفعلين بالياء كذلك للمخاطبة لا فرق بين ان تكون
الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان و
الزيدون يفعلون او علامتين على لغة طي نحو
يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء
المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت لهذه
الامثلة كانت ثمانية كما قال المكودي وكلها خرجت
عن الاصل في جميع الاحوال فتلغ بنبوت النون
المكسورة بعد الف غالبا المفتوحة بعد اخيها
نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو
من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف المجازم ومجرم
وتنصب مجزما نيابة عن السكون والفتحة نحو
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكره بين ان
يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر ومعتلة
وان لم يشئ من الحذف والتغير كما في نحو انت تدعي
فلعله نصر بنية وقدم الجزم على النصب لان النصب

الواو والواو

الواو والواو

محول على الجزم كما حمل على الجري في الشئ والجموع على حده
 لان الجزم نظير الجري في الاختصاص واما نحو الخجوف
 فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لان نون الرفع لفقد
 الناصب والجازم وما قبله من ان حذف نون الوقاية
 مفوت للغرض الذي جئ بها لاجله منظور فيه اذ هو
 حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذوذ و
 عكس في الاصح فصح ان المحذوف نون الرفع بتعالي
 مالك وقد تقدم انما نحذف ايضا لتوالي الامثال
 واما حذفها الغير ذلك فساد نثرنا ونقلا كقوله
ابيت اسري وتبتي تديكي وجهك بالعنبر والمسل
 والالفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما اخوه الف
 او واو وياء وسيتا حرف علة لان من شأنها ان
 ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشئ
 عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان
الواقع لا الاحتران اذ لا يعرب من الافعال سواه
 فيجزم بحذف آخره وهو حرف العلة نيابة عن السكون
 لان احرف العلة لضعفها يسكونها صارت كالحركات
 فتسلط عليها العامل كتسلطه على الحركات نحو زيد
لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات والله
 عليهم واما نحو قوله الربايتك والانباء تنهي
^{بما لا اول} ^{بما لا راء} ^{بما لا ياء}

بملاقاة ليون بن زياد

فترض ورة عند الجمهور ولة عند ابن مالك والجزم
 مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وموحمل
 الاعراب ظاهرا ومقدرا وقوله تعالى انه من يتقى
 ويصبر على قرالة قبل مول وقد يحذف حرف العلة
 لغير جازم نحو ومح الله الباطل وسندع الزبانية
 تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصلها
 واما الفارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن
 عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم و
 جري عليه في الاصح ^{لأن} وما ذهب اليه من ان علامة
 الجزم وجري عليه في الاصح ^{لأن} وما ذهب اليه من
 ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتشبه
 على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر
 فيها الاعراب في حال الرفع والنصب لان انما قدرنا
 الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي فتجب المحافظة عليه
 وفي الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره وجعل الجازم
 كالنداء المبهم والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم
 ان وجد فضلة ازالها والاخذ من قوى البدن
 وذهب من الي تقدير الاعراب فيها فعلى قولنا
 دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما
 صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا

بما لا ياء

بينهما بحذف حرف العلة فحذف العلة محذوف عند الجازم
 لانه على قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه
 فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجازم
 حذف حرف الاخير ومن يقول بالتقدير ان الجزم ليس
 بحذف الاخير بل بحذف الحركة وحذف الاخير للفرق
 بينه ^{عليه} المتص وغيره قوله هنا ان الجزم بحذف الاخير
 لا يناسبه ما سياتي فريبا من ان الفعل المضارع بقدر
 فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار
 في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان
 المقدري في الاعراب العرب اما جميع حركاته وبعضها
 فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته
 شيان هما المضاف الي باء التكلم وليس مثني ولا جمع
 جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لا اشتغال
 المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين
 في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدري في الاسماء
 هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه وور
 بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر به
 استقلالها وتقد جميعها ايضا في نحو الفتي ^{سما}
 اسم معربا خروفا لازمة قبلها فتحة لتعذر خروفا
 الالف مع بقاء كونها الفا ويسمى هذا مقصورا

هذا هو المقدر في الاسماء
 وهو ما يقدر فيه جميع حركاته
 شيان هما المضاف الي باء التكلم
 وليس مثني ولا جمع جمع سلامة
 لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا
 لا اشتغال المحل بكسرة المناسبة
 والمحل الواحد لا يقبل حركتين في
 آن واحد ومذهب ابن مالك ان
 المقدري في الاسماء هو الضمة
 والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة
 فيه وور بانها مستحقة قبل
 التركيب وانما دخل عامل الجر به
 استقلالها وتقد جميعها ايضا
 في نحو الفتي سما اسم معربا
 خروفا لازمة قبلها فتحة لتعذر
 خروفا الالف مع بقاء كونها
 الفا ويسمى هذا مقصورا

مدده اوله قصص عن بعض الحركات فيه اي منع منها
 ومثله المدغم والمجكي من واعرابه بالحركات الثلاثة مخصوص
 بالمنصرف منه ايقا غير المنصرف منه كوسي فالمقدر
 فيه الضمة والفتحة فقط ورون الكسرة لعدم دخولها
 فيه ^{بها} ومذهب ابن فلاح ان التقدير ها ايضا فيه لانها انما
 استغنت فيما لا ينصرف كاحمد للنقل والثقل فيه مع
 التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه
 بعض حركاته هو الاسم المنقوص وقد اشار اليه بقوله وهو ^{المشتر}
 والضمة والكسرة في نحو الفاضل من كل اسم معرب
 اخره ياء لازمة قبلها كسرة لتقلها على الياء ^{هنا} هـ
 ماله يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه
 ح الضمة والفتحة كجوار كما مر في المقصور وانما لم تظهر
 الفتحة فيه حالة الجر لبيانها عن حركة ثقيلة ففوملت
 معاملةها ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض
 الحركات ولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل
 هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال
 فاشار الي القسم الاول منه وهو ما يقدر فيه جميع
 حركاته بقوله والضمة والفتحة في نحو زيد يخشي
 ولكن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها و
 الي الثاني منها بقوله والضمة في نحو زيد يقضي

هذا مذهب
 الجمهور

وايضا في الاسم المنقوص وقد اشار اليه بقوله وهو المشتر
 والضمة والكسرة في نحو الفاضل من كل اسم معرب
 اخره ياء لازمة قبلها كسرة لتقلها على الياء هنا هـ
 ماله يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه
 ح الضمة والفتحة كجوار كما مر في المقصور وانما لم تظهر
 الفتحة فيه حالة الجر لبيانها عن حركة ثقيلة ففوملت
 معاملةها ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات
 ولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر في
 الاسماء واما ما يقدر في الافعال فاشار الي القسم الاول منه
 وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله والضمة والفتحة في
 نحو زيد يخشي ولكن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر
 تحريكها و الي الثاني منها بقوله والضمة في نحو زيد يقضي

نحو قولك قتل داود
 جازم ومنه الثاني
 والاعرابيات خبيث

ويدعو من كل فعل معتل بالواو والياء لتقلها عليها
وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالياء
والواو نحو ان القاضي لن يقضى ولن يدعو لحقهما
تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل
يرى ان جرته بحذف الحركة ومن يقل بعد تقديره
اي الحركات فيه يرى ان جرته بحذفها فآخره والمصر
جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم
وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم ان تضارعه
الحركات يوهما اختصاص التقدير بها وليس كذلك
الحروف ايضا بل تقدر كالواو وفي جمع المذكر السالم
الياء في نحو مسلمي كافر والنون نحو ان تضربا
ايضربن وتضربن مطلقا وتضربن وتضربن
ايضربن وصلوا فيه عليه في الجامع ومن ذهب الى
ان الاعراب في الاسماء الستة والثني والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقدير **فصل**
في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه
وجزئه يرفع الفعل المضارع اخاليا من ناصب ان
جازم جرته نحو يقوم زيد باجماع النخاة واما
قول علي رضي الله عنه محمد ^{مناذره} تفقد نفسك كل نفس
فالجازم فيه مقدر اى لتفقد وقول بعضهم

هذا هو الوجه في قوله
ايضربن وتضربن
ايضربن وتضربن
ايضربن وتضربن
ايضربن وتضربن

وتماثل اذا اخففت
بعضها من تبا لا
اصد
لتفدي

وقرر صدر ولا اشخاص الله ولا واغفل

ليوم اشرب غير مستحب فضرورة ورافعه تجرده
من الناصب والجازم عند الغراء وموافقيه وهو
الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدي والرفع و
جودي والعدي لا يكون علته للوجودي ممنوع بل
هو الايمان بالمضارع على احواله وهذا ليس
بعدي ولو سلم فلان انه لا يعمل في الوجودي
بل يعمل فيه لانه هنا علامة لاموش وقيل رافعه
حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما راجع عامل
النصب والجرم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل
لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي
وينصب المضارع بحرف واحد من اربعة بذا منها
بلن لملازمها النصب وهي حرف نفى ونصب و
استقبال ولا دلالة لها على تايد النفي ولانا كيد
خلافا للرخشي في ذلك قال في الفصل هي لتاكيد
نفي المستقبل وفي الامور نفي المستقبل على التاكيد
ومحل الخلاف في انما هل تقتضي التاكيد ام لا فيها
اذا اطلق النفي او قيد بالتاكيد اما اذا قيد بغيره
نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انما
للتاكيد فقد ظهر ان من رد على الرخشي في قوله
فيها بيدي النفي ليس على تحقيق في المسئلة حول نبح

هذه الآية وشبهها مما قد فيه من غير ما يفيد
التاكيد صح

ورد ما ذهب اليه المحشي بان لا دليل عليه قال
 ابن مالك والحا مل له ان لن التابيد النفي اعتقاده
 الباطل من ان الله لا يري في الآخرة جعلنا الله من
 اهل الرويا واما استفاد التابيد في نحو لن يخلقوا
 ذبابا ولن يخلف الله وعده فن خارج كما في قوله
 يتمونه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف
 الظاهر وهل تاتي للدعاء ام لا فيه خلاف اختار
 في المفتي الاول قال فيه وتاتي لن للدعاء وفاقا لجماع
 والجهة في قوله لن تزلوا كذلك ثم لازلتم كما في الدخول
 الجبال لكنه صرح في الشرح وفاقا لا وضح بخلافه والاصل
 انها بسيطة لكونها على وضعها الاصيل ولا يفصل بين
 وبين معمولها الا في ضرورة كقوله لما رايت ابا برك
 مقاتلا ادع القتال واشهد الهجاء وانبعها بكي
 المصدرية لمشاركتهما في العمل من غير شرط و
 علامة المصدرية تقدم اللام عليهما لفظا نحو كذا
 تاسوا في الجوزح كونها جارة لان حرف الجر ياتي
 مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لي كما استعملت في المثال
 وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتكم كي
 ان تكررني واللام بعدها نحو جئتكم كي لتكررني
 لا يجوزح جعلها مصدرية اما في الاول فلو

وهو ان خلفه
 وعدم مخالفة الوحدة
 مختص بالله تعالى

ما
 اعله
 لهما
 واهله
 ان في ما
 في بعض
 القول

ان المصدرية بعدها والحرف المصدرية لا يباش
 مثله واما في الثاني فلن لا يلزم الفصل بين الحرف المصدرية
 وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان
 بعدها نحو كي لا يكون دولة ا وظهرت معا كقوله
 اردت لكيما ان تظهر بقرتي فجاء الامر ان اي كذا
 مصدرية مؤكدة وكونها جارة والثاني ارجح عند
 بعضهم بالنسبة لظهورها معا وقد يكون مختصة
 من كيف كقوله كي يخون الي سلم وما تترت قتلكم
 ولطفي الهجاء تضطرم اي كيف يخون واتي باذن
 قبل ان لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وخاء
 فاذا قلت لمن قال ازورك غدا اذا اكرمك فقد
 اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيادته ومجيبها لهما
 نص س واختلف فيه فحمله الشلوبيني على ظاهره عليه
 فقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخرج ما خفي فيه
 ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتحقق عنده
 للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذا تصدق فقد
 اجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف و
 عليه فالاصح انها بسيطة وانما ناصبته بنفسها و
 كان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ولكن اعلموها
 حملها على ظن لانها مثلهما في جواز تقدمها على

وتعذر فستر كنهها شينا
 ببديهة بلقع

الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيهما كما حملت
 ما على ليس وإن كانت غير مختصة بشرط اعماها
 ثلاثة أمور الأول أن تكون مصدرية في أول الكلام
 فإن وقعت حشوا فيه بأن كان بعدها معتمدا على
 ما قبلها أهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع
 الأول أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا إذا
 أكرمت الثاني أن يكون خاء للشرط الذي قبلها نحو
 إن تاتي إذا أكرمت الثالث أن يكون جوابا للضم الذي
 قبلها نحو والله إذا لا خير حتى وقوله لن عادي عبد
 العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقبلها ولا يقع المضارع
 بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما
 قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل
 إذا زيد عمرو وأليس الرجل إذا زيد انتهى نعم إن
 تقدمها واو أو فاء جازا نصب بها على فلق الشرط
 الثاني واليه أشار بقوله وهو أي المضارع الذي يليها
 مستقبل فإن كان حالا أهملت كما إذا كان الإنسان
 يحدتك فقلت له إذا صدقت لأن نواصب الفعل
 تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما
 أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤل الثالث واليه
 أشار بقوله متصل ذلك المضارع بها أو منفصل

امام بعد طا

عنه

عنها انما بقسم او بلا النافية كما في المغني والشدوذ
واشار الى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله
خو اذا كرمك واذا والله نرهم بحرب على طريق
اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية
نحو اذا لا افعل واعتذر الفصل بالقسم لانه زائد
جئني به للتوكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في
قولهم ان الشاة ليجتن فتسمع صورة والله رهما و
بلا النافية لان النافية كالجزء من النفي فكانه لا فاصل
واعتذر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور
الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم حيث
قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة اعمل اذن
اذا اتكنا ولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحد اذا عملتها ان تفصلا لا بجلف او نداء
او بلا وافصل بظرف او بحرور علي راي ابن
عصفور رئيس النبلاء وينصب ايضا بان المصدرية
اي المشككة مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب
لعملها ظاهرة نحو والذي طمع ان يغفر لي ومضمرة
كما سياقي والتقييد بالمصدرية مخرج للفسرة و
الزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول
دون حروف المناخرة عنها جملة ولم تقترن بجار

وتمت
بشعب الطفا
من قبل المكتيب

و احمد طاهر ابنه
احمد بن بابشاه و صفح
بابشاه المولى المولى المولى

وتمام الابدیت

نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك والثانية قال في
 اوضحه هي الثانية لما خوفنا ان جاء البشير والواقعة
 بين الكاف ومجروها كقوله كان طيبة تعطوا الى
 وارق السلم او بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو
 التقينا وانتم وزاد في المعنى والواقعة بعد اذا
 كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معا طي يد في لجنة
 الماء غامر وحمل النصب بان المصدرية ما لم ينسب
 بعلم اي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ
 العلم فان سبقت به اهلته وتسمى بحقيقة من
 الثقيلة نحو علم ان سيكون فلا يرون ان لا يرجع
 فان سبقت بظن اي بلفظ دال عليه وان لم يكن
 بلفظ الظن كما تقدم فوجهان الرفع والنصب نحو
 وحسبوا ان لا تكون فتنة فري بالرفع اجراء له على
 افضل للظن مجري العلم وبالنصب اجراء له على اصله
 من غير تاويل وهو ارجح ولهذا اجمعوا عليه في
 المراحسب الناس ان يتركوا ومن العرب من يحرم بان
 كقوله ادنا عندونا قال ولدان اهلنا تعالوا الي
 ان يا سنا الصيد خطيب ومنهم من اهلها حملا على
 ما اختمها اي المصدرية كقوله ان تقبل ان على اسماء
 ويحكماني السلام وان لا تشعرا احدا كما

كان الثاني من
 النسخ مقلد

عز و

علمت

عملت ما المصدرية قليلا حملا عليها على ما روي
 في الحديث كما تكونوا يول عليكم ومضمرة واضمارها
 اما جوازا او وجوبا اما الجواز ففي موضعين احدهما
 بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء وثم واو
 مسبوق ذلك العاطف باسم خالص من تاويله
 بالفعل مثاله بعد واو نحو قول ميسون زوج
 معاوية ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من
 لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة بعد جوازا
 بعد الواو وان الفعل في تاويل مصدر مرفوع
 بالعطف على الاسم الخالص من التاويل بالفعل والتقدير
 ولبس عباءة وقر عيني وربما وقع في بعض النسخ
 للبس باللام مكان الواو والعاطفة على قولها قبله
 لبست تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف
 وهو تحريف بنه عليه المص في شرح بلانت سعاد
 ومثاله بعد الفاء قول الشاعر لولا توقع معتر
 فارضيه ما كنت اوترا تريا على ترب وبهم ثم
 كقوله اني وقتلي سليكا ثم عقلت وبعد او كقوله تفل
 او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع عطفا
 على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب
 الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر في غضب زيد الذباب

ما عطفه بقية
 ما عطفه بقية

منه

وجوبا لان الاسم العطف عليه مؤل بالفعل لوقوعه
صلة لاي الذي يطير والثاني بعد اللام الجارة
سواء كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر للعاقبة
المسمات بلام الصيرورة ولام المآلى وهي التي يكون
ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ال
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم له انما
كان لرافتهم عليه لما القى الله من المحبة فلا يراه
احدا الا احبه فقصده وان يصير قوة عين لهم قال
هم الامر الجان صار عدوا وحزنا ام للتأكيد وهي
الآية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين
فان مضمرة جواز الا اذا اقترن الفعل بعدها
بلا سواء كانت مؤكدة كالتي في نحو لئلا يعلم اهل
الكتاب ام نافية بعد اللام نحو لئلا يكون للناس فتظهر
وجوبا لا غير كراهة اجماع لامين والاي نحو ما كان
الله ليعذبهم مما هو سبق بكون ماض ولو معني
منفي بما اوله فقط مسندا لما اسند اليه الفعل
المقرون باللام كما في المعنى فتضمن وجوبا لا غير و
تسمى هذه اللام لام المحذور من تسمية العام بالخاص
واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب

الكوفي

ام

ما يلحقه

الكوفي الجان خبر كان واللام للتأكيد وجري عليه
ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب ضمائر
للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري
الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بهما على
الاصح في موضع جر والتقدير في نحو كان الله ليعذبهم
ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع
ما يليق به على حسب ما سياق الكلام والدليل
على هذا التقدير انه قد جاء مصرح به في بعض
كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو فخرج
بالجر الذي هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل
بعدها وفي كلامه استعمال لا غير وقد صح
في المعنى بان قولهم لا غير لحي وفي الشذوذ وبانه
لم تنكلم به العرب وقد مر ما فيه واما ضمائر ان
وجوبا ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني
اشار بقوله كاضمارها اي ان وجوبا بعد حتي
لجاءة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا
فهي فيه بمعنى الي نحو حتي مطلع الفجر وان كان
مؤلا مزان والفعل فتارة يكون بمعنى الي وذلك

وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لا سيرن
 حتى تطلع الشمس ونارة تكون بمعنى كي وذلك اذا
 كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة
 وتحتلها نحو حتى يقضى الي امر الله هذا مذهب الجمهور
 وابنت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى
 الا واستظهره المص في قوله ليس اعطاء من الفضول
 سماحة حتى نجود وما لديك قليل مع ان احتمال
 الغاية متنازع وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها
 بان مضمرة لايها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب
 نسبة العمل هنا لان لما تقر من ان عوامل الاسماء
 لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص
 وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبته بنفسها قال ابو
 حيان لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل
 الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها وامكن حمل
 ما انتصب بعدها على ذلك بما قد منا من الاضمار
 والاشتراك خلافا لاصل ولائها بمعنى واحد
 في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل
 وخلصت للاستقبال ولا ينصب المضارع بان
 بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
 سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن
 التكلم

وهو

التكلم خولن نبرج عليه عاكفين حتى يرجع اليها
 موسي ام لا نحو وزلوا حتى يقول الرسول يا
 لنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان
 كان ما ضيا بالنظر الى زمن التكلم وقد تظهر ان مع
 المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون عزير في
 نفوسهم وان يتبين جميعا وهو مختار قال ابو حيان
 وفي هذا دليل على دعوي البصريين من ان ان
 مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف
 لان التواني تحتمل ما لا يحتمل الاوائل والتقييد بالجار
 مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضها على كل كما
 سيأتي والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها
 غاية لشيئ قبلها كقوله حتى ماء وجلة اشكل
 وقولهم شربت الابل حتى يجي البعير بحرطنة ولا
 يكون الفعل الذي بعدها الا جالا او مؤلا به بخلاف
 الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم و
 قد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب
 النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك
 ان يكون الفعل الذي بعدها مسببا عما قبلها فضلا
 نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والموضع الثالث
 مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعدا و

زمن التكلم لكنه مستقبلي بالنظر الى

وقبله وعن تكلمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم انه جارة

بيته لجزر ومدره فمالا التر القليل في دماها

العاطفة الصالح في موضعها الي والا فالاول نحو قول
 لك لا زمنك وتقصي بني حقي ي الي ان ان تقصيني
 حقي وكقوله لا يستهين الصعاب وادرك المني والثاني
 نحو قوله وكنت اذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها
 او تستقيم اي الا ان تستقيم والفعل في هذه
 الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر
 منسبك من الفعل المتقدم اي ليكون لزوم مني
 او قضاء منك ويكون كسر مني كعوبها واستقامة
 منها وشار الي الرابع والخامس بعد بقوله بعد فاء
 السببية وهي التي قصد بها الجاء او وا والمعية و
 هي المفيدة معني مع حال كونها مسبوقتين بنفي
 محض اي خالص من معني الاثبات فخرج نحو الماتنا
 فنكر منك وما نزال تاتنا الا فتحدثنا او طلب بالفعل
 لا غير لا صالت في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر
 نحو حسبك حديث قيام الناس وبالمصدر نحو سفي
 فيرويك وباسم الفعل نحو صر فنكر منك فلا يجوز
 النصب بعد شي منيها وخرج بقيد السببية والمعية
 العاطفتان علي صرح الفعل والمستانفتان وشمل قوله
 بنفي محض النفي بالحرف نحو لا يقضي عليهم فيموتوا
 ما تاتنا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو ليس زيد

وتما
 فما انقاد الامال ان الصابر
 وقد
 وكنت اذا غمرت قناة قوم

حاضر فيكلمك وبالا سم نحو انت غيرات فتحدثنا
 والنفي مع الواو كذلك نحو ولم يعلم الله الذين جاهدوا
 منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي وشمل قوله او
 طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام و
 العرض والتمني والتخفيف فهذه سبعة مع النفي
 المتقدم تصير ثمانية اشياء وهو المعبر عنها بالاجوبة
 الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك
 لثبوت ذلك سماعا فتصير علي هذه تسعة وقد
 جمعها بعضهم في بيت وهو من وانه وادع وسل و
 اعرض لحضهم ممن وارج كذلك النفي قد يكمل مثال
 النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول
 الشاعر يا ناق سيري عنقا فسيحا الي سليمان فتشكا
 وقوله فقلت ادعي وادعوا ان اندي لصوت ان
 بنا دكي واعيان وفي جواب النهي قوله تعالى ولا
 تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقوله لا تاكل السمك
 وتشرب اللبن وقول الشاعر لانه عن خلق دنائي
 مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وفي جواب الدعاء
 قولك اللهم رب علي فاتوب وقولك اللهم ازرني
 بعير واج عليه وفي جواب الاستفهام نحو قوله تعالى
 هل لنا من شفعا فيشفعوا لنا وقوله ابيت ريان



من الغنة

المعقول من الكري وابت بليلة المصوغ لكن بشرط
 فيه ان لا يكون بادات يلها جملة اسمية خبرها جامد
 فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب
 العرض قوله يا ابن الكرام لا تدنوا فتبصر ماء قد حركت
 في ما راى كمن سمعا وخوالا تقوم وفي جواب التمني نحو
 يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما وخويا ليتنا
 نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في
 قراءة النصب وفي جواب التخصيص نحو هلا تقيت
 الله فيغفر لك او يعفو عنك ويغفر لك وفي
 جواب الترتي عند القائل به نحو اعلني ابلغ الاسباب
 اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص
 عن عاصم وخوالا ارجع الشيخ فيفهمني ولم يسمع
 النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة
 الامر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه الخويل
 في الباقي شرح لذلك في شرح الشذور تنبيه نواب
 المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها وتبقى هي ولو
 لدليل فلو قيل لك ان تريد ان تخرج لم يخرج ان تجيب
 بقولك اريد ان وتخذ فخرج واجازه بعضهم
 محججا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كهما فيعود
 ظاهره طبقا واحدا يريد كهما يسجد وهذا كفولهم
 جئت

جئت ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف
 الفعل بعد ما لدليل جاز منقول في فصح الكلام
 ولم ينقل من نحو هذا شئ في كلام العرب فان
 فان سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب
 ولو بلفظ الجزاء وقصد به الجزاء للطلب السابق
 عليه بان قدر مسببا عنه جزم ذلك المضارع
 وجوبا بادات شرط مقدرة هي وفعل الشرط نحو
 قل تعالوا تلقاتل فاتل تقدم لا طلب وهو تعالوا
 قصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو
 فالمعنى تعالوا فان تا تو في اتل فالتلاوة مسببة
 عن مجيئهم ومثله ان بينك ان زورك وحسبك
 حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي وتشيكي
 وكذلك يجزم المضارع بعد الترتي اذا سقطت الفاء
 عند من احان نصبه قال ابو حيان في الارشاف
 وقد سمع الجزم بعد الترتي واستشهد له في شرح
 التمهيد بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحو
 ميتسر يمل منك بعد العسر عطفك للسر
 قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين
 فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الحسن الميت
 والنفي او بعد الطلب ولم يقصد بها بعدها الجزاء

وقال في كلام جليل رجا شئ
 وصوره

وهو كلام جليل
 لا يشتر

عطف

وجبا الرفع وما ذكرنا من ان المضارع بعد سقوط
 الفاء مجزوم بالاداة المقدرة وهو مذهب الجمهور
 وهو الاصح كما في المعنى وقيل انه مجزوم بنفس الطلب
 لتضمنه معنى الشرط كما ان اسماء الشرط انما جازمت
 لذلك وهو مذهب الخليل وس وجرى عليه في
 الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن
 الشرط كما ان النصب في قولك ضربا زيدا لنيابته
 عن اضرب ^{بمعناه حرف شرط} لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي
 والسيدي في وشرط الجزم بعد الامر صحة حلول
 ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن
 الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك وبعد النهي
 عند غير الكسائي صحة حلول ان الشرطية مع لا
 النافية محله اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة
 الاقضية ان لا هذه نافية بالهاء لا بالفاء وشرحها
 على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك نحو لا تدن
 من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال ان لا تدن من
 الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو
 بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك اذ لا يصح
 ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك بالجرم لان
 الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن

الدنو

سبب الدنو في قوله لا تدن من الاسد تسلم
 لان السلامة مسببة عن عدم الدنو

الدنو ولهذا الشرط اجعت السبعة على الرفع في
 نحو ولا تمنن تستكثر ونحو قوله من اكل من هذه
 الشجرة فلا يقرب مسجدنا فيحصل يؤذنا بفتح التثنية
 فالجرم على الابدال من يقرب بدل الاستئمال لا على
 الجواب لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الابداء
 انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه واما الكسائي
 فلا يشترط ذلك وجوز الجزم في لا تدن من الاسد
 ياكلك بتقدير ان تدن يغير نفى محجبا بالسماع
 والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف
 الكسائي في مسئلة الامر وجرم المضارع ايضا لم
 وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم
 يلد ولم يولد وقد تهمل حملا على ما اولاه فيرفع
 المضارع بعدها كزهل هو ضرورة اولغة فيه
 خلاف والنصب بها لغة حكاهما الا لحياني ^{في قوله} وقرئ
 نشرح ولما اختمها وهي مركبة من لم ويقال ^{وما}
 فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا
 نفيه مستوقفا بثبوته نحو لم يقض ما امره ويشتركان
 في الحرفية والاختصاص بها بالمضارع والنفي والجرم
 والقلب وجوز دخول هزة الاستفهام عليهما وتنفرد
 لم بمصاحبة ادات الشرط نحو ان لم ولولم ويجوز

عليه الصلاة والسلام
 السبعة

باب نصب المضارع من يقول
 لا تجزئكم هذه الاية
 حتى يبين
 في قوله لا تجزئكم

انقطاع ففي منفيها نحو هل اني علي الانسان حين من
 الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم
 كان وامتنع لما يكن ثم كان قال الدما ميني لما فيه من
 التناقض لان امتداد النفي واستمراره الي زمن التكلم
 يمنع من الاخبار بانه سيكون في المستقبل صحيح ولا
 ينا في استمرار النفي في الحال وتنفرد لما يجوز حذف
 مجزومها اختيارا تقول قارب البلد ولما اي لما
 ادخلها واما قوله احفظ ود بعثك التي استودعها
 يوم الاعياب ان وصلت وان لم فضرورة ويتوقع
 منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن
 ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة الجمع
 وتوقع المستقبل محال ويجزم المضارع ايضا باللام
 ولا اطلبيتين اي الدالتين علي الطلب فدخل في
 ذلك لام الامر نحو لينفق ذوا سعة من سعة
 ولام الدعاء ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو
 لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤخذنا
 ان نسئنا واخطانا وجزم فعل الغائب والمخاطب
 بلا كثير قال الربني علي السواء ولا تختص بالالف
 كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما اجزئها فعل
 المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول

لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الي زمن التكلم يمنع من الاخبار بانه سيكون في المستقبل صحيح ولا ينا في استمرار النفي في الحال وتنفرد لما يجوز حذف مجزومها اختيارا تقول قارب البلد ولما اي لما ادخلها واما قوله احفظ ود بعثك التي استودعها يوم الاعياب ان وصلت وان لم فضرورة ويتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة الجمع وتوقع المستقبل محال ويجزم المضارع ايضا باللام ولا اطلبيتين اي الدالتين علي الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذوا سعة من سعة ولام الدعاء ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤخذنا ان نسئنا واخطانا وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الربني علي السواء ولا تختص بالالف كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما اجزئها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول وما

بلا كثير قال الربني علي السواء ولا تختص بالالف كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما اجزئها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول وما

وما
 في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما
 اللام الطلبية فجزئها فعل المخاطبة المتكلم مبنيا للفاعل
 وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان
 قلنا ان الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا
 وبقية الادوات الاليتة تجزم فعلين متفيين ومختلفين
 فان كانا متفيين كضارعين فالجزم للفظهما نحو وان
 نعود وانعد وما ضيئين فالجزم لمحلها ه نحو وان
 عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارع
 وعكسه فكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرثا لا
 خرة نرذله في حرثه ونحو من يقيم ليلة الجمعة ايمانا او
 احتسابا يغفر له ما تقدم من ذنبه ونحو ان واذما
 وهما موضوعان للدلالة علي مجرد تعليق الجواب با
 لشرط واي بالشد يد وهو موضوع بحسب ما
 يضاف اليه فهو في خواهم يقيم اقم معه لمن يعقل
 وفي خواي الدواب تركب لما لا يعقل وفي
 خواي يوم تضم اصم للزمان وفي خواي مكان
 تجلس لجلس المكان واي وهما موضوعان
 للدلالة علي المكان ثم ضمنا معني الشرط وبيان
 ومتي وهما موضوعان للدلالة علي الزمان ثم ضمنا
 معني الشرط ومهما وما وهما موضوعان للدلالة

قليل واوله منه جزئها فعل المخاطبة المتكلم مبنيا للفاعل لفظا على صحتها

القدر

على ما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ومن وهو موضوع
 لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما وهو كائنا
 واني ومثال الجزم بان نحو ان يشاء الله يعلم وبادما
 نحو وانك اذا ما تات ما انتا مربية تلف من اياه
 تا من آيتا وباي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
 الحسنى وبان نحو انما تكونوا يدرككم الموت و
 باني نحو خيل لي ابي تاتاني تاتانا خا غير ما ير ضيكا
 لا يحاول وبان نحو ايان نو منك نو من غير ناء ولا
 لم تدرك الا من منا لم تنزل حذر او بهتي نحو متي
 تاتت يمشوا الى صنوء ناره تجد خيرا ر عندها
 خيرا موقد وبهم ما نحو قوله تعالى ومما تاتنا به
 من اية لتسخرنا بها فما نحن لك بمومنين وبمن نحو
 من يعمل سوء يجز به وبما نحو ما نسخ من ايتار
 نسخها نات بخير منها او مثلها وبجيثما نحو حيثما نسقم
 بقدر ذلك الله نجاحا في غابى الارمان فاعلم ان هذه
 الادوات بالنظر في موضوعها ستة اقسام الاول
 ما هو حرف بانفاق وهو ان الثانى ما هو اسم بانفاق
 وهو الباقي ما عدا ادما ومما الثالث ما فيه خلاف
 استحسان والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف
 ايضا والاصح انه اسم وهو مئما ثم ما هو اسم انون

وهو ما لا يعقل
 وهو ما لا يعقل
 وهو ما لا يعقل
 وهو ما لا يعقل

على زمان او مكان فظرف او وقع على حدث فمفعول
 مطلق والافان وقع بعده فعل لازم فمبتدا خبره
 جملة الشرط على ما صححه في المغنى ومتعدد واقع
 عليه فهو مفعول به او على ضميره او على متعلقه
 فاستغفال وكذا القول في اسماء الاستفهام ويسمى
 الفعل الاول من الفعلين المجزومين باحد هذه
 الادوات شرط متعلق الحكم عليه ويسمى الثانى
 منها جوابا لانه مترتب على الشرط كما يتنبى الجواب
 على السؤال وجزء ايضا لان مضمونه جزء لمضمون
 الشرط وتسميته جوابا مجازا وكذا جزء لان الجزء
 هو الفعل المترتب على فعل اخر جوابا كان وعقبا
 وهذا مفقود هنا واسقطه من الجواز ما ذكره
 بعضهم وهو اذ وكيفما ولولا ان المشهور في اذ انها
 لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله وان تصيبك
 من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيبة فستجلى وفي
 كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واتجاز
 الكوفي الجزم فيها قياسا على غيرها وكذا جاز الجزم
 بها دون ما واما لولا فاصح انها لا تجزم اصلا و
 من اجازة خصه بالشعر كقوله لو يشاء طار بها
 ذوا ميعاة لابق الاطال نمد ذو خصل وفهم من

المتن في المغنى
 البسيط

الاصح الفرس

الاصح صر

كلامه ان الجرم بحيث واذا مخصوص باقتضائهما
 بما كما لفظ به وهو الصحيح واما غيلهما فهو قسمان
 فمهم لا تحقه ما هو من وما ومهما واي وقسم
 يجوز فيه الامر ان وهي ان واي ومتي وايان واين
 وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط و
 الجواب معاهو مذهب سن ومحقق اهل البصرة
 واعتزى بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين
 كما ان الجار لا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعداه
 عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان
 الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف
 الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
 كفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم
 بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك
 في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما جزم للجواب
 كما قيل ان الاستدعاء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر وقيل ان
 الشرط والجواب نجاز ما كما قيل ان المبتدأ والخبر توافقا
 واذا لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة اي ادات الشرط
 بان كان جملة اسمية او فعلية فعلمها طليي او جامد
 او منفى بحرف نا فغيره لا ولم او مقرون بقداو
 بحرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا ليحصل الربط بين

الجواب

الجواب وشرطه ونصت الفاء بذلك لما فيها معني
 السببية ولما نسبتها للجزاء معني من حيث ان معناها
 التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط
 كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان
 كان مضارعا مثبنا او منفيا بلا فيه وجهان
 كافي الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما
 ذكره قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفاء
 وقد سبقه اليه ابن مالك وقال ابو حيان و
 هذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا
من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو
وان يمسسك الله ينجي فهو على كل شيء قدير
 والفعلية التي فعلها طليي نحو ان كنتم تحبون الله
 فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطب
 المتقدمة والتي فعلها جامد نحو قوله ان ترن انا
 اقل منك مالا وولدا فوسى ربي والمنفي نحو
 ما تفعلوا من خير فلن يكفروه ونحو وان توليتهم فما
 سئلتكم من اجر والمقرون بقدا نحو ان يسرق
 فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان
 خفتكم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد
 تحذف الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات

الاشعار

الله يشكرها أو تدور أقوله عليه الصلاة والسلام
 فان جاء صاحبها والاسم معهما ولا يختص حذفا
 بها اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث
 وقوله ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى هسيلى
 على طول السلامة ناد ما والربط فيها متعين
 في غير الجملة الاسمية وما فيها فيكون الكلام بها
 كما تقدم او باذا الغاية لشبهها بالغاء في كونها
 لا يبتدأ بها ولا تنفع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها
نحو وان نصهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون لكن لا بد في الجملة المقترنة بها اي باذا
 ان لا تكون طلبية نحو ان طاع زيدا اذا سلام عليه
 ولا مقرونة بادات نفي نحو ان قام زيد فاعمر و
 فاعم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمر واقم فان
 كانت احده هذه الثلاثة وجبت الغاء واستغنى عن
 ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشرط الثلاثة
 فظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان
 جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه بالشرح
 وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد
 ان وغيرها من ادات الشرط ووقع في بعض نسخ
 التمهيل تخصيص ذلك بان يجري عليه المص

في ادنى

في اوضحه والمعتد الاطلاق كقوله تعالى فاذا اصاب
 به من بستان من عباده اذا هم يستبشرون ولكن قال
 ابو احسان السماع انما ورد في ان واذا من ادوات
 الشرط فيحتاج الى اثبات ذلك في غير ان واذا الى
 سماع وقد جمع بين الغاء واذا الغائية لمجرد التوكيد
 خوفا اذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه
 بعضهم لانها عوض عن الغاء فلا يجمعان فعلى الاول
 كلمة او في عبارته فيه لمنع الخلوا وبناء على الغالب
 كما يشعر به لفظة قد قولنا وقد يجمع فصل
 في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة الاسم بحسب التنكير
 والتعريف ضربان فقط نكرة وهي الاصل لان دراج
 كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشئ من اول
 وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض لها بعد
 فلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد يسمى ذكرا
 او انثى وانسانا او مولودا او رضيعا وبعد
 ذلك بوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي
الاسم النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج
 تعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق
 على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده
 في الخارج موجود مشاهدا ومقدرا وجود

من

تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق على متعدد
 لانها موضوعه للكوكب النجدي الناسخ ظهوره
 وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد
 الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا
 وجود المتعدد واما جمعها كما في قوله فكانت لعلان
 برفا و شمع شموس فبا اعتبار تجديد الشمس
 في كل يوم وخاصيتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتغير
 او تقع موقع ما يقبلها وانكرات تتفاوت في بعضها
 كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شيئا ثم مؤثرة
 متحين ثم جسم ثم نام ثم حيوان ماش ثم ذوارجلين
 ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل
 غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم
 وبالاضافة الى ما تدخل تحتها اخص والضرب الثاني
 معرفة وهي الفرع الخامس وهي ما وضع يستعمل في
 معين وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة
 والموصول والمحل بال والمضاف الي واحد منها
 وذا ابن مالك سابعاً وهو المنادي المقصود
 تبعه المص في الاوضح ولعله انما تركه لذكره في
 باب المنادي كما سيبا في الاول الضمير ويقال له
 المضمرا ايضا والكوفي يسميه كناية ومكينا لانه ليس

من علامات
النكرة

وتمت خلاصتها
غيرها فهي
انكر النكرات
فان دخلت تحت
غيرها ودخل
غيرها تحتها

سبح

من علامات
النكرة

بصر

من علامات
النكرة

بصر والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف
 المعارف على الاصح بعد اسم الله ويليه العلم ثم الذي
 يليه وهكذا الى اخرها كما يؤخذ من كلامه فيها بعد
 حيث عطف بعضها على بعض ثم والضمير وهو ما
 دل وضعها على متكلم كانا او مخاطب كانتا وغائب
 كهو ولا بدله من مفسر فان كان المتكلم او مخاطب
 نفسه حضور من هوله او غائب ففسره اما
 معلوم اي متعقل في الذهن خوانا انزلناه او مذكور
 متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقر قدناه
 او لفظا لارتبة نحو واذي ابلي ابراهيم ربه او رتبة
 لالفاظ خوفا وحس في نفسه خيفة موسى ومناخر
 لفظا ورتبة وهو مخصص في سبعة ابواب ذكرها
 في الغني والشدور واعلم ان ضمير الغيبة ان
 كان مرجوعه مختصا فهو معرفة والافيه ثلاثة مذنب
 قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي
 الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجوعه مختصا
 فهو معرفة جازئ التنكير فمعرفة خو جاءني رجل
 فاكرمه او واجبة فنكرة خو ربه رجلا ورب
 رجل واخيه وعنه جري في شرح الشذور وهو
 اي الضمير اما مستتر ولا يكون الامر فوعا وهو

ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر
 اما وجوبا وهو ما لا يخلف ظاهر ولا ضمير منفصل
 وذلك في ثمانية مواضع احدها ثانيها المضارع
 المبدوء بالهمزة والنون نحو اقوم ونقوم وثالثها
 المضارع المبدوء بتاء خطابا الواحد نحو يقوم ركبها
 فعل اللام رابعها من المسند الى الواحد نحو استقم خامسها
 افعال الاستثناء كخلا وعدا وخوفا وما
 خلا زيدا وما عدا عمر واسادسها افعال في التعجب نحو
 ما احسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كاوه
 ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله
 نحو ضربا زيدا وعد في الاصح مما يجب فيه الاستدراك
 افعال التفضيل نحو هم احسن انا ثانيا فاعلى هذا تكون
 تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر كما
 سيأتي في مسألة الكل وجوارا وهو ما يخلف ذلك
 كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة في خوزيد يقوم
 وهند تقوم وبالصفات المحضة خوزيد قائم
 او مضروب او احسن وباسم الفعل الماضي خوزيد
 هيما فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوارا
 بدليل جوار زيدا يقوم ابوه او ما يقوم الا هو
 وكذا الباقي وبارز عطف على مستتر فهو قسم

ما احسن زيدا

الضمير

له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو اما متصل بامله
 وهو ما لا يندبه ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم
 الى مرفوع كثافت والى منصوب ككافا كرتك والى
 مجرور نحو غلامه وينقسم ايضا بحسب مواقع الاعراب
 الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء
 كفت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن
 وما هو مشترك بين محل النصب والمجرور وهو ثلاثة
 اقسام ياء المتكلم نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو
 ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه و
 هو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا
 خاصة نحو ربنا انتا سمعنا وكاعرف بنا فانتا لنا المنخ
 او منفصل عطف على متصل فهو قسم له وهو ما
 يندبه ويقع به الاختيارا وينقسم الى مرفوع كانا
 للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره او للمعظم
 نفسه حقيقة وادعاء وانت للخطاب وفرعه انت
 للخاصية وانما للخاصيتين مطلقا وانتم للخاصيتين
 وانت للخطابات وهو للغائب وفرعه هي للغائبة
 وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات
 والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرعه
 ايانا له ومعه غيره او للمعظم نفسه واياك للخطاب

المراد

وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا و
 اياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب و
 فروعه اياها للغائبة واياها للغائبين مطلقا و
 اياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير
 المنفصل محجورا للتلازم بتقديم المحجور على الجار
 والضمير على المختار في ذلك هو ان وايا وما عداها
 حروف بين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير
 وتانيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان
 كلا من المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبني الضمائر
 على الاختصار والمتصل اخضر من المنفصل والضمائر
 كلها مبينة لشبهها بالحرف وضعا كالقاء في ضربت
 والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية الضمائر على الا
 خضرار والمتصل اخضر من المنفصل كخن مجراها
 طرد الباب وقيل لشبهها به في احتياجها الى الفاعل
 اعني المحصور في المتكلم والمخاطب اخضر من ضمير الغائب
 واذا اجتمع الاخضر وغيره غلب الاخضر تقدم او
 تاخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار
 والمتصل اخضر من المنفصل قال ولا فصل للضمير
 في الاختيار مع امكان الايقان بالضمير الانقياد
 نحو قمت واكرمك لا يقال فيها قام انا ولا اكرمت

والمتصل احد براسه
 وذهب بعضهم الى ان
 المتصل صح

وتقدم الذكر في الغائب كما
 حقيق الحرف في لفظ ينهم
 معناه الافراد وخصها
 اعرفها فضمير التكلم اعرف
 من ضمير الخطاب وهو صح

اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذا ذكرهم الا
 يزيد هم حبا اليهم فضرورة الا في صورتين يجوز
 فيها الانفصال مع تاني الاتصال احدهما ان يكون
 عامل الضمير عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم
 عليه غير مرفوع وذلك نحو الهاء من قولك لشخص
 في عبد سلينه فيجوز فيها الانفصال بوجوبه و
 منه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو
 وصل لقان ملككم وهم لكنه فرض الثقل الحاصل من
 اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان
 لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل الا
 به قال تعالى ان يسألكموها انلن مكوها اللهم لان
 يكون ذلك العامل اسما فالمنفصل ارجح نحو عجبت
 من جبي اياها وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن
 نحو غلبته وطننتك فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور
 لانهم خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
 الناسخ ومنه قوله اخي حسبك اياه وعند الجمهور
 جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء
 التنزيل قال الله تعالى اذير يكهم الله وورد به
 الشعر بلغت صنع امرء بر اخالكة وابن مالك
 اضطرر كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة فافهم

ورد على ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك
 يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما
 افضى الى الممتنع ممتنع وصورة الثانية ان يكون
 الضمير منصوبا بكان واحدا في اخواتها سواء كان
 قبله ضمير او لا وبذلك فارتقا لاولي ذلك نحو
الصدق ككنته وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال
 برجحان كظننتكه عند الجحور ومنه قوله لن
 كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانس قد
 يتغير وعند جماعة الوصل رجع ومنه الحديث
 ان يكدن فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم و
 يتعين الانفصال ان حصر بالاول وانما ارفع بمصدر
 مضاف لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها
 او اضمر عامله واخر عنه او كان معنويا او حرف
 نفي او فصله متبوع او وليا او مخبر مع او اما
 او اللام الفارقة او نصبه عامل في مضمير قبله غير
 مرفوع ان اتخذ رتبة وربما اتصل غيبة ان
 اختلفا لفظا واتخذ رتبة ثم الثاني من العارف
العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج با
 لعين النكرات وبما بعده بقية العارف فان الفاعل
 صالح لكل متكلم او مخاطب او غائب وليس موضع

او لا

تقرير
كقوله العرف

نحو قوله

لان
العلم

لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره
 لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشاركه احد
 فيما استعمل به واسم الاشارة صالح لكل مشار
 اليه فاذا استعمل في احد لم يشاركه فيما اسند
 اليه والصالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا
 استعملت في واحد عرفته وقصته على شئ بعينه
 وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
 وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين
 لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا
 لا يتناول غيره من حيث الوضع كزيد وبشبهه
 فدخل العلم العارض للاشتراك كمر ومسمي به كل
 من جماعة وهو شمان مرتجل وهو ما استعمل
 من اول الامر علما كسعاد وفقعي وموهب و
 منقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلية
 في غيرها كاسد وزيد وحارث وشمر ويشكر
 واصمت وشاب قرناها وزيد منطلقا وجنسي
 وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظة الوجود
 فيه كاسامة علم للسبع اي لما هيمة الحاضرة
 في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعروف بلام
 الحقيقة كقولك اسامة اجر من تعال بمنزلة قولك

الاسد اجري من الثعلب ودليل اعتبار اليقين
في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية التي لعلم الشخص
عليه كنهه من ال والاضافة والصرف مع سبب
اخر كالتاثير في اسامة وفعالة ويجيى الحال منه
لهذا اسامة مقبلا وعدم نغته بالنكرة واما اسم
الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما
وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم للماهية
الاسد يقال اسد اجري من ثعلب كما يقال اسامة
اجري من ثعلب ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن
الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة
على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا ومع
قيده الوحدة السابقة سمي نكرة ومثلها في الالهام
المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان ذلك
الاسد اي فردا ففرد منه ثم استعمال علم الجنس واسمه
معرفا او متكل في الفرد المعين واليه ان كان من
حيث اشتمال على الماهية حقيقة والافخاذ ومن
العلم ما كني به عنه كفلاذ وفلاذ وكذا بعض
الاعداد المطلقة والاصح ان اسماء الالهام اعلام و
لامها للصفة وان التفسير مطلقا لا يبطل
العلية والعلم هو باعتبار ذاته شخصا كان او
جنسيا

ب
اللفظين
والاشارة

جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللفظ كما
مثلنا من زيد واسامة اولقب وهو ما اشعر
برفعه المسمى كزين العابدين وبضعة كبطنة وقفة
او كينة وهي ما صدر بابا وام كابي عمرو وام عمرو
قال الرضي والكينة عند العرب قد يقصد بها التظيم
والفرق بينهما وبين اللقب معني ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكينة
فانه لا يعظم المكني بعناها بل بعدم التصريح بالاسم
فان بعض النفوس تانفت ان مخاطب باسمها فائدة
ليس في الكلام كلامهم بصرح بتقليب الالفاظ وانما
صرخوا بكينتهن ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم
غالبا اذا اجتمعا ويجعل تابعا له في اعرابه بدلا او
عطف بيان مطلقا اي سواء كانا مفردين كسعيد
كرزام مركبين كعبد الله زين العابدين ام مختلفين
افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرام
وكما يجوز الابتاع بجوز القطع عن البقية اما برفعه
غير مبتدأ محذوف جواز او بنصبه مفعولا
لفعل محذوف او مخفوضا باضافته اي بالاسم
الي لقب جواز المراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم
ان فردا وذلك كسعيد كرام فيجوز فيه الابتاع

للاول وهو الاقرب والقطع عنه كما لو كان مركبا
والاضافة حيث لا مانع فيها وهي الاكثر وجهور
البصريين يوجبونها اخذ من اقتصار رس علي ذكرها
ووافقه ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل
واعند في شرحه عن س بان الاضافة لما كانت على خلاف
الاصل بان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من
اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج
الي تاويل الاول بالسمي والثاني بالاسم حتي يخلص
من اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول
بالسمي والاتباع والقطع ولا يجوز ان الى تاويل
ولا يوفقان في مخالفة اصل بين س استعمال
العرب للاضافة اذ لا مسند لها الا اسماء بخلاف
الاتباع والقطع فانها على الاصل واستغني بالتنبيه
عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية
واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويلي
الاخر معربا باعرابه مع حوان قطعه نعم اذا اجتمعت
الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جي باللقب
فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من
كلامهم وان لم ار في ذلك نقلا ثم الثالث من العارف
الاشارات علي حذف مضاف اي اسماءها حذف

نلف

للقربنة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة اليه
والاشارة اما المفرد مذكرا وموثا والمثنى الجمع
او الجمع كذلك فمذهبة ستة الا انهم اکتفوا بالاسماء
الاشارة الي الجمع المذكر والموث بلقط واحد فصارت
الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي
خسة وان تعددت الفاظ بعضها كما ينبغي وهي
ذا المذكر المفرد وذو وذو وفي وفيه باسكان
الهاء وذو وفي وفيه وتاوذه وفيه بالاختلاس و
ذات بالضم للموث المفرد وذات وتان وبشار بالا
ول منهما للمثنى المذكر والثاني للمثنى الموث ويعربان
بالالف رفعاً وبالياء جراً ونصباً عند القائل
بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبتدأتان
جئتا بهما على صورة المثنى وليس امتثليتين حقيقة
والاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير كما قد روا
اسماء الاشارة ملازمة للتعريف في حالة الرفع وصفا
علي صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجروضا
علي صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح
عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قول يقال باعرابهما
مع عدم تثنيتهما ولا قابل به كما نبه عليه العلامة
خالد واولاء ممدودا ومقصودا لجمعهما اي المذكر

والموت والمدافاة اهل الحجاز وهي القصي وبها جاء
 التنزيل نحو هو لاء بناني من اظهر لكم والقص لغة اهل
 نجد من بني تميم وقيس وبيعة واسد ذكر ذلك الفراء
 في لغات القرآن ولم يخصه تميم كما هو صريح عبارة
 الاوضح والاكثر بحمده للعقلاء وقد نجى غيره كفوله
 والعيش بعد ذلك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة
 في المشار اليه القريب واما البعيد فيشار بها اليه كمن
 ملحقه وجوبا بالكاف الحرفية في الاخر لتدل على البعد
 ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجردة من اللام في جميع
 اسماء الاشارة مطلقا اي سواء كان المشار اليه مفردا
 ام مثنى ام مجوعا وهذه الكاف تنصرف في الكلام تنصرف
 الكاف التسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد
 وتشبية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت
 اسما فتفتح للذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة
 التشبية والجمع فلان خمسة احوال وان كان اصلها سنة
 وقد تقدم ان المشار اليه خمسة فذلك خمسة وعشرون
 صورة بحسب التقسيم الوصفي وانما حكموا بحرفية الكاف
 في ذلك لعدم محل لها في الاعراب لانتفاء الرفع والتثنية
 والحرف الجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا
 تضاف لانها لا تقبل التثنية والمضاف لا بد ان يكون

ربكم الله اعلم
 بمرادكم

ومنه قوله جئت يارب فوحا واستجبت له في فلك
 ما خفي اليهم مشحونا وقولك من ضرب اخوك شديدا
 والثالث نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
 فجعلتها منذرون حال من قرية لو فوعها في سياق
 النفي وقوله لا يبع امرؤ على امرئ مستنهلا وقوله يا صاح
 هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها
 الاملا والرابع نحو لية موحشا طليل يلوح كأنه خلل
 فوحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ محبي
 الحال منه تاخره عنها او الوصف او هما وقيل حال
 من الضمير في لية وح لا يكون من قبل تاخير الحال عن
 صاحبها والقولان مبينان على جواز الاختلاف بين
 عامل الحال وصاحبها وصحة في الجامع والشهور
 المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه
 الحديث وصلي ورأه رجال قيا ما فلا يقاس عليه
 عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها على صاحبها لانها
 على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة مشبهة
 الالمانع ايضا وقد يجب في ذلك ويجوز حذفها الا
 لما منع كقولها نابتة عن خير كضربي زيدا قائما و
 جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جعلت او منهيا عنها نحو
 لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويجذف عاملها

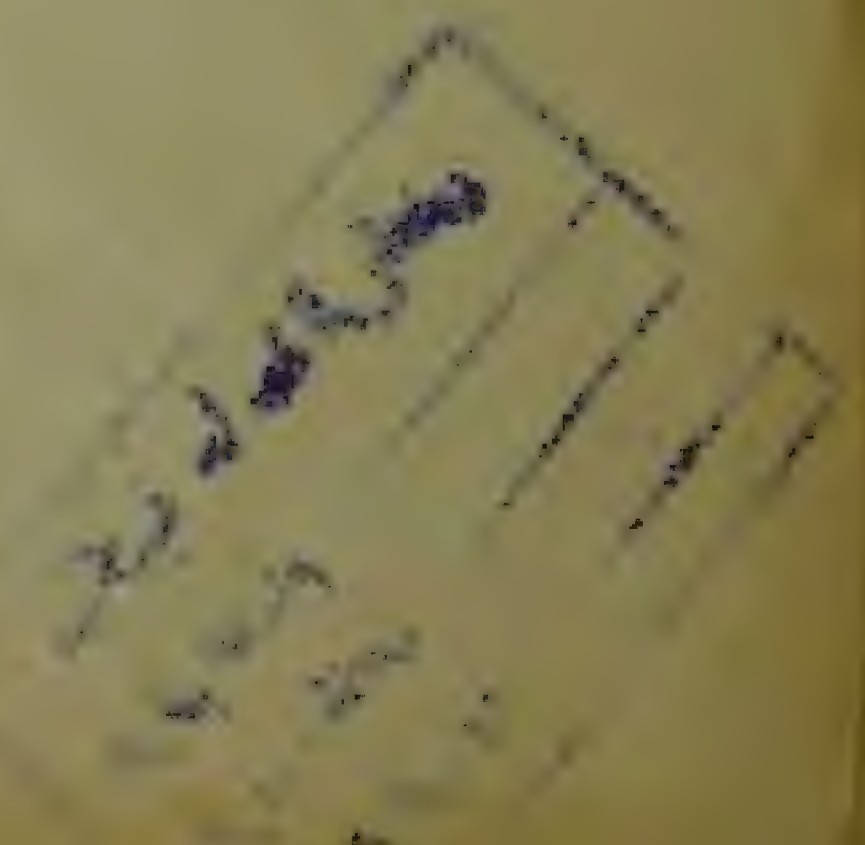
فجتم

تكملة ما في المتن
 من كلام
 من كلام
 من كلام

جواز كقولك للمسافر راشدا مديا اي اذهب و
 جوبا كضربي زيدا قائما وزيدا بولك عطوفا ومن
 المنصوبات التمييز اي المميز بكسر الهمزة على البناء للفاعل
 لكن اشهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير
 الفاظ مرادفة وهو اسم فضلة نكرة جامدة غالبا يفسر
 ما اهتم من الذوات والنسب فخرج بالفضلة غيرها نحو
 زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد
 يأتي بلفظ المعرفة فيقول بكرة معنى كقوله وطبت
 النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا وبما بعده سائر
 الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لا بهام ذات
 ولا نسبت وكالنوت فانه مخصص ومقيد ورفع الابهام
 انما حصل ضمنا لا فصلا ورب شئ يقصد المعنى خاص
 فان لزم منه معنى اخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة
 كونه منصوبا وفضلة ومفسر الابهام الا ان الحال
 ويخالفة من ثلاثة اوجه احدها انها في الغالب
 مشتقة او مؤلفة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا
 ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا ثانيا
 انها لبيان الهيئة وهوتارة لبيان الذوات واخرى
 لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة وظرفا
 بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان تمييز اسمي

وبقية

رايتك كما ان عرفت وجوده



وسبائي و تمييز مفرد وهو المراد بقوله واكثر وقوعه
 بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجرب بخلاوها
 او كيل كقفيز برا او صاع تيرا او وزن كرطل ريتا
 ومنون عسلا والجرب مقدار معلوم من الارض
 ومنون ثنية منابا لتخفيف والقصر كعصا وهو
 الزا وزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد
 يقع بعد ما يشبه المقادير فشيء المساحة نحو ما في
 السماء موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو حبي
 سمناء وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم
 على التمرة مثلها زيدا يحتمل الوزن والمساحة وقد
 يقع بعد ما هو مفعول له نحو هذا خاتم حديد فان
 الخاتم فرع الحديد واكثر وقوعه ايضا بعد العدد
 الصريح وهو من احد عشر فافوقها الى تسعة و
 تسعين بادخال الغاية نحو رابت احد عشر كوكبا و
 بعثنا منهم اثني عشر نقيبا واعدنا موسى ثلاثين
 ليلة الالية وهكذا الى اخر ذلك نحو ان هذا اخي له
 تسع وتسعون نجمة ومنه اي من تمييز العدد
 تمييز كم الاستفهامية بان تكون بمعنى اي عدد و
 يتبعها فزاده وكذا نصبه نحوكم عبدا ملكتا اي
 ماله تجركم بحرف كما سيأتي فبعد منصوب على التمييز

والكمالات
 من التمييز
 من التمييز
 من التمييز

وسبائي

لکم وهي ای کم مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم
 الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبلها فاما
 تمييز کم الحسبية بان تكون بمعنى عدد كثير فمجرد
 ايد باضافتها اليه اجمالا لها على ما هي مشابهة له
 من العدد وهو ح اما مفرد وهو ابلغ واكثر كتمييز
 المائة فما فوقها من المائتين والالوف فانه مجرد
 مفرد فتقول کم عبد ملک بالجر والافراد كما تقول
 مائة عبدا والاف غلام ملک وفي معنى المفرد ما
 يؤدي معنى الجمع نحو کم قوم صدقوني وقد تميز
 المائة بمفرد منصوب كقولنا اذا عاش الفتي ما تبين
 عاما وقد تضاف الي جمع نحو ثلثمائة سنين على فرة
 الاضافة وجمع كتمييز العشرة مفردة فادونها
 من التسعة الي الثلاثة فانه مجرد مجموع الا اذا
 كان بلفظ المائة كقولك مائة او ثلثمائة رجل فمجرد
 مفرد فتقول کم رجال ملک بالجر والجمع كما تقول عشرة
 رجال او ثلاثة رجال جاءوك وقد يكون تمييز العشرة
 فادونها اسم جنس واسم جمع فمجرد وعن في الغالب نحو
 عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد
 يجرب بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون
 خمس صدقة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين

والفصل
 في تمييزه فقد ذهب اليه
 تمامه
 لا فنصف العمر بمضارع

تو قول عليه الصلاة و
 السلام

توود
 اما بل

تميزان وليس كذلك كما في الشذو و قد علم من
 كلامه رحمه الله ان الواحد عشرة والتسعين وما
 بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعنا هم
 اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز محذوف اي فرقة و
 اسباطا بدل من اثنتي عشرة ولكن في تمييز كم الاستفهامية
 اذا كان متصلا بها المجزوءة بالحرف وجران جر
 من مضرة على الاصح ويجوز اظهارها الا بالاضافة كم
 اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل بالجر في ميزه
 فذلك ما كان بمنزلة ونصب على التمييز فتقول بكم
 درهم او بكم درهما اشريت عبدك وقيدها بالجرورة
 لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا
 جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على ان
 كم اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية وبشر كان
 في الاسمية والبناء على السكون ولزوم النصب و
 الاحتياج الي التمييز ويفترقان من عشرة اوجه ذكرها
 الابن ابي في شرحه على الالفية و اشار الي النوع الاول
 بقوله وقد يكون التمييز مفسرا للشبهة في الجمل
 كما سباني وفي الوصف اي مرفوعة كزيد متصيب
 عرفا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كما عجبني طيب
 زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب

تتمييز

اما

وهذا واضح

ابن

دار محمد وهو فثمان لانه ما ان يكون محمولا وهو
 ثلاثة اقسام محمول عن مضاف فاعل كاشتعل الرأس
 شيئا اصلا اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن
 المضاف الى المضاف اليه ثم جيئ بالمضاف بعد ذلك
 تمييزا مبالغة وتأكيدا ذكر الشيء مجازا ثم مفسرا
 اوقع في النفس من ذكره اولا ومحول عن مفعول نحو
 وفجرنا الارض عيوننا اصله وفجرنا عيون الارض فحول
 المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض
 محمول عن مضاف غيرهما كحول عن مبتدأ وذلك بعد
 اسم التفضيل الصلح للاخبار به عنده نحو انا اكثر منك
 ما الاصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم
 ضمير المتكلم مقامه فارفع وانفصل فصار انا اكثر
 منك ثم جيئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك
 ابا واجمل منك وجهها وغير محمول عن شيئي وهذا
 هو القسم الثاني نحو منلاء الماء ولله دره فارسا
 ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع لئلا
 هكذا غير محمول وهو قليل في الكلام والحوال والتمييز
 قد يؤكدان فلا يفسران هيدنة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد
 التوكيد فالحوال المؤكدة وهي ما يستفاد معناها من
 غيرها ثلاثة اقسام لا نهما اما مؤكدة لعاملها لفظا

ومعنى

وقوله تعالى

ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى فقط
 نحو ولا تغشوا في الارض مفسدين لان العشوة هي الغشاة
 معنى ومثله في مدبر فتبسم ضاحكا واما مؤكدة
 لصاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا ونحو
 جاء الناس قاطبة واما المضمون جملة قبلها مركبة
 من اسمين معرفتين بجامدين كزيد ابوك عطوف فافطنا
 حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف
 وجوبا تقليدا لحقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن
 دارة معروف فابها نسبي والتمييز المؤكدة نحو قوله هو
 ابو طالب بن عبد المطلب ولقد علمت بان دين محمد
 من خير اديان البرية دينا قدينا تمييزا مؤكدا كما قال
 ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا
 ماوردوا وافهم في الغني ومنه على القول يجوز
 الجمع بين فاعل نعم وبدش الظاهر وتمييزها قوله
 والتغليبون بدش الفحل فحلهم فخلا وامهم زلا
 منطبق وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء
 به توكيدا كما سبق خلافا لسببويه وموافقيه في
 منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز
 المبين له فخلا حال عنده مؤكدة واعلم ان صاحب
 التمييز مفسره ان كان مفردا والفعل وشبهه ان كان

اشفاقا

محمدا

وهو بدارة يا للناس
من حار

له خبر

نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي و
 المازني والبردي في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل
 والعملة ونص في الألفية على قلته ولك في تمييز المفرد
 جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا والمسا
يتميز النسبة كعشرين رجلا او مضافا كالأرض ذهبها
 وجره ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة
 فلا يحجب بالاضافة ويجزى من اذا كان غير محول نحو ما الحسنه
 رجلا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر منك مالا ومنها
 المستثنى وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا واحدي
 اخواتها مخالف لما قبلها نفيا او ثباتا وهو من حيث
 هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما
 هو على سبيل الاستطراد فاذا تمام القسمة وان
 كان مما الكلام ليس فيه واما الاستثناء فهو الاخراج
 بالا واحدي اخواتها حقيقة او حكما من متعدد
 وهو حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع وادوات
 الاستثناء ثمانية وهي قسم اربعة ما هو حرف وهو
 الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك
 بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وكلما
 هو اسم وهو غير وسوي بلغاتها وبدل بالكلام
 على المستثنى بالالا لانها اصل ادوات الاستثناء
 وغيرها

والله دره فارسا ونهم
 رجلا زيدا بخلاف ما استند
 ادبا

ليس

وغيرها يقدر بها وان كان الاولي البداءة بها هو
 متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون
 كما فعل في الشذوذ ثم المستثنى بالاله احوال لان
 كان من كلام تام بان كان المستثنى منه مذكورا موجب
 بفتح الجيم بان لم يسبق بنفي او شبهه وجب نصبه بها
 على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا نحو فشر بوا
 منه الا قليلا او منقطعا نحو قام القوم الاحمار انا
 المستثنى على المستثنى مما منه كما تقدم مرام تقدم
 نحو قام الازيد القوم فان كان الكلام تاما ولكن فقد
 منه الايجاب بان اشتمل على نفى او شبهه ترجع عند
 البصريين البدل اي اتباع المستثنى للمستثنى منه في
 اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على
 النصب في الاستثناء من المتصل بان كان المستثنى من
 جنس المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل منهم يرفع
 قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن
 عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع
 ارجح اجماع السبعة على قراءة الرفع في قوله تعالى
 ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احد هم اربع
 شهادات بالله وقوله ومن يقنط من رحمة ربه
 الا الضالون ولا يمتنع ترجيح البدل تاخر صفة

المستثنى منه عن المستثنى خلافا لما في كجاسياتي و
 اذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الوضع نحو ما
 جاء في من احد لا زيد ولا احد فيهما الا عمرو وما
 زيد بشئ الاشئ لا يعبا به بالرفع في الثلاثة على البدلة
 جملا على المحل والنصب على الاستثناء و يخرج النصب
 على البديل في المنقطع بان كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه عند بني تميم نحو ما قام احد الاحرار
 بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع على البديل ايضا
 ان صح حذف البديل منه واقامة البديل مقامه
 استدلالا بقوله وبلدة ليس بها انيس الا البعاير
والا العيس ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء
 التنزيل نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب في
 قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزي الا ابتغاء وجه
 ربه الا على بالنصب واجيب عن البيت بان المراد
 بالانيس ما يونس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا
 لا منقطعا وهذا كل ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى
 منه فيهما اي في التصل والمنقطع الكائن في كلام
 تام غير موجب فان تقدم فالنصب واجب كقول
 الكمي ومالي الا احمد شيعة ومالي الامد
 الحق مذهب وانما امتنع فيه الابدال لان التابع

لا يبدل

لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند
 الما في تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو
 ما اتا في احد الابان خير من زيد والراجح ما تقدم
 واما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا
 ما جاء احد فغير جائز وقد التمام من الكلام النفي
 بان لم يصح فيه المستثنى منه فعلى حسب العوامل
 الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لالا فيه
 بل العمل لما قبلها فان اقتضي الرفع رفع ما بعدها
 نحو وما امرنا الا واحدة او النصب نصب نحو
 لا نقولوا على الله الا الحق والحجر نحو ولا تجادلوا
 اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ويسمى هذا
 الاستثناء مفرغا لان ما قبل الاتفرغ للعمل فيما
 بعدها وان كان المستثنى مفعلا مقدرا في التحقيق
 لجواز ما قام الا هند وامتناع ما قام هند وشرط
 صحة التفرغ تقدم نفي او شبهة فلو قال او فقد
 اي التمام والايجاب لكان اولى ويستثنى بغير
 وسوي خافضين للمستثنى دائما باضا فتهما اليه
 معربين اي غير لفظا وسوي تقديم باعراب
 الاسم الذي يقع بعد الا وهو المستثنى بها على
 التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم

لما تقدم في بابا الفاعل

غيرا وسوي زيد وبنرج عند بني تميم في نحو ما
 فيها احد غيرا وسوي زيد ^{جاء} والبدل في نحو ما
 جاء في احد غيرا وسوي زيد وعلى حسب ما
 يقتضيه العامل من فاعل ومفعول وغير ذلك
 في نحو ما قام غيرا وسوي زيد وما رايت غير
 او سوي زيد وما مررت بغيرا وسوي زيد
 وكون سوي كغير فيما تقدم هو مذهب النجاشي
 واختاره ابن مالك لوردوها فاعلا في حكاية
 الفراء انا في سواك ومبتدا في هو قوله ^ف وسوال
 بايها وانت الشري واسماء ليس في قوله اترك
 لي ليس بيني وبينها سوي ليلتي اني اذا لصبور
 انما لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنها الا في الضرورة
 وقال المازني انما تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا
 واختاره في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر
 السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة و
 فتحها ممدودة ويستثنى بخلا وعدا مجردين عن
 ما وحاشا ولا تصحب بالجمودها نواصب المستثنى
 على تقدير كونها افعالا حاملة متعديّة اليه
 استترفا عليها فيها وهو عائد على اسم الفاعل
 المفهوم من الفعل السابق او على البعض المفهوم من

و اذا تابح كريمة او شتر

١٩٤
 الكل السابق وجلة الاستثناء هل هي حال فحلها النصب
 او مستأنفة فلا محل لها قولان صح ابن عصفور ^{منها}
 الثاني او نحو فضل على تقدير كونها حروف جر واختار
 في المعنى انما غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو قام
 القوم حاشا لكون الضمير منصوبا وكونه مجرورا
 فان قلت حاشاي تعين الجر وحاشا في تعين النصب
 وكذا القول في خلا وعدا انتهى واذا ولي حاشا
 مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار
 على جار والصحيح انما حاش اسم منتصب انتصاب المصدر
 الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التزييه فمن
 قال حاشا لله كانه قال تزييها لله واللام حرف مقوية
 للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المعنى ويؤيد
 هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتثنية فهذا كقولهم
 رعيالك ويستثنى بما خلا وما عدا ^{ولا يكون نواصب}
 للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيما وانما وجب
 النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدريّة
 التي لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل انما لا توصل بفعل
 جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بها
 بتقديرها زائدة ورده في المعنى وموضع ما وصلتها
 نصب بلا خلاف لكن هو على الحال والمعنى قاموا بجوارين

قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء
 وللظرف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا
 فقد الاحتواء نحو زيد في البرية او الخير نحو في صدر
 فلان علم او فقد معا نحو في نفسه علم والمصاحبة
 نحو اخلوا في امم والسببية نحو لكم فيما افضتم فيه
 وللاستعلاء نحو ولا صلبكم في جذوع النخل و
 لغير ذلك واللام نحو لله ما في السموات له ما فيها
 وهي للملك نحو المال لرند وللاختصاص نحو الجنة
 للمؤمنين وللاستحقاق نحو النار للكا فربنا عذابها
 وللتعليل نحو واني لعروني لذكرات هرة وللشجب
 نحو لله درك فارسا وللاستعلاء نحو ويخرون
 للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل وللعاقة نحو
 لدوا الموت وابنوا للخراب ولغير ذلك والبناء ولا
 فرق بين ان يكون للقسام نحو بالله لا فعلن وبه لتفعلن
 او غيره من تبويض نحو عينا يشرب بها المقربون
 او استعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو جينا هم
 بسحر ومصاحبة نحو واخلوا بالكفر وسببية فيها
 نفقهم وتعويض نحو بعث هذا بهذا وتوكيد نحو
 فكفي بالله شهيدا وكفي بجسمي ^{فولاني} رجل وبدا نحو
 ما يسرني اني شهدت بدرآبا لعقبة وتعديته نحو

عجزه
 بولامني طيب اياك سم
 ترشي

الله بنورهم ومجازية نحو فاسئل به خبير والصاق
 حقيقة نحو يقبلي غرام اي لصق به بمعنى اقام
 به او مجازا نحو مرتت بزيدا اي الصقت مروري
 بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثاني بقوله او يختص
 بالظاهر اي بخفضه وهو سبعة ايضا رب وهي
 موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاول
 كثير ومنه ربما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين
 وله صدر الكلام من بين احرف الخفض ولا يجر بها
 الا فراد خاص من الظاهر وهو المنكرة لفظا ومعنى
 او معنى فقط نحو رجل واخيه والغالب في هذه
 الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها و
 مضيه وقد حذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد
 الواو كثيرا ونحو قوله وليل كوج الجرار حتى سدوله
 وبعد الفاء قليل فتلك حتى قد طرقت ومرضع
 وبعد بل اقل كقوله بل بلدملا الفجاء قنمة و
 قد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم ما فراده وتذكيره
 وتفسيره بتميزين مطابق للمعنى نحو ربه رجلا
 او امرأة او رجلين او رجالا او نساء ومد و
 منذ ولا يجرهما الا نوع خاص من الظاهر وهو
 الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه

عليه بانواع الهموم ليست

لا ابتداء الغاية نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة او حاضر او ما
 فيه للظرفية نحو ما رأيت منذ يومنا قال في الجامع ولك
 رفع نالهما خبرا عنهما فعناهما الابتداء للاغاية ويردان
 طرفين مضافين للفعلية بكثرة وللأسمية بقلته والكاف
 وهي التشبيه نحو زيد كالاسد وللنعليل نحو واذا ذكره
 كما هديكم وللنوکید نحو ليس كمثل شيء وغير ذلك
 وجها للضمير شاذ وكذلك حتى وهي للنهاية الغاية
 مطلقا ولا تكون جارة الاخرى او متصلا باخر فلا
 يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها
 اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو
 سلام حي حتى مطلع الفجر او لكونه جزء كيوم لم يقع
 الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجرها
 متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخول نحو
 صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز
 العطف فاستدرة متى دلت قرينة على دخول
 الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه فواضح انه يعمل
 به والافاقوال صحها الدخول مع حتى دون الى خلا
 على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في
 الي والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت
 انفاقا لهما بمنزلة الواو والواو اي واو القسم

او الالف
 او الواو

نحو

نحو والله والبنى والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص
 بظاهر معين والهاء اي تاؤه ولا يجربها الا لفظ الله
 ورب مضافا للكعبة وليا المتكلم نحو تالله وترب
 الكعبة وتربي لا فعلن كذا وقولهم يا الرحمن وتحياتك
 نادرو من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد
 من الكلام عليها ومنها ايضا لعل ومتي وكى ولولا
 وانما اسقطها لان الجر بها شاذ تنبيه قال ابن
 عصفور في شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام
 قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما
 وهو منذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل
 حرفا وفعل او هو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا
 واسما وفعل او هو على انتهى وكخلا وعدا كما مر
 وفي الجنبى ص ان اللام جاءت فعلا في قولك لزيدا
 ومن كذلك اذا كان مر من مان يمين والي اسما
 بمعنى النعمة وفي فعل من لموت من وفي يفي وهي
 اسم من اسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول
 اخذ يتكلم على الثاني او با مضافة اسم اي يخفض
 الاسم بما مر وبسبب مضافة اسم اليها والعامل في
 المضاف اليه هو المضاف كما في الاوضح وغيره وهو
 الاعمح لا اتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل

الابعامله لا الاضافة بنفسها كما هو ظاهر عبارته
 خلافا للاختفش ولا الحرفا المقدر خلافا لبعضهم و
 الاضافة اسناد اسم الى غيره بنزيلة من الاول منزلة
 تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف
 اليه من مقامه من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه
 مقامه في خواصا رباريد وتصح بادني ملازمة
 ومرايه بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل
 بدليل العطف الا في الدال على الغايرة فدخل نحو
 كاتب القاضي وا عجبني ضرب زيدا المضاف في
 الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان
 كان عاملا لكنه ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة
 اقسام لانها اما على معنى اللام التي للملك او شبه
 تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد وتقدر
 لا يمكن ذلك كذي مال وعند زيد ومع بكر وان كان
 هذا بان يؤتي مكان المضاف بما يرادفه ويقابره
 نحو صاحب ومكان ومصاحب وعلى معنى من
 البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كالا للمضاف
 وصاحب وصاحب الاخبار به عنه كخاتمه حديد
 وثوب خنولك في هذا نصب الثاني التمييز
 الحال وابتاعه الاول بدلا وعطف بيان ونحو

بتاويله

بتاويله المشتق اي مصوغ من حديد او على معني
 في الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا
 للاول ككر الليل وشهد الدار واختاره ابن مالك
 لكثرة ورودها في الكلام الفصح بالنقل الصحيح واكثرهم
 نفي هذا القسم وما اوهم معني في فهو على معني اللام
 مجازا وتسمي هذه الاضافة المنقضية لما ذكر محضه
 لانها خالصة من تقدير الانفصال ومعنوية لا
 فادتها امر معنوية لانها مفيدة للتعريف اي لتعريف
 المضاف بالمضاف اليه ان كان ككاتب يضارب رجل اس
 قال في المعني والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
 التعريف فان غلام رجل اخض من غلام لكنه لم يميز
 بعينه كغلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في البهام
 كغيره مثل داريد بهما مطلقا للغايرة والمماثلة او
 ولما وقع نكرة لا تقبل التعريف كماء زيد وعده ولا
 اباله ورب رجل واخيه وكه ناقة وفصيلها او
 باضافة الوصف الى معمولة عطف على قوله وباضافة
 اسم فيكون قسيما له اي يخفض الاسم باضافة الاسم
 كما مر وباضافة الوصف العامل عمل الفعل الى معمولة
 بان كان بمعنى الحال والاستقبال سواء كان اسم فاعل
 كبايع الكعبة وضارب زيد الان او غدا واسم مفعول

بتاويله المشتق اي مصوغ من حديد او على معني
 في الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا
 للاول ككر الليل وشهد الدار واختاره ابن مالك

كروغ القلب ومعمور الدار الان واغدا وصفة مشبهة
 كعظيم الامل وحسن الوجه ونسبي هذه الاضافة غير
 محضة لانها في تقدير الانفصال والفظية لا فادتها امر
 لفظيا لانها جئ بها مجرد التخفيف في اللفظ بحذف
 التنوين وما يقوم مقامه او لرفع الفج كما في نحو
 حسن الوجه فان في جره تخلصا من فتح رفعه بخلو الصفة
 لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن فتح نصبه باجراء
 وصفا لغا صرح بحري التنوين فلا تفيد المضاف تعريفا
 ولهذا صح وصف التكررة به في نحو هديا بالغ الكعبة ورو
 فوعه حال الخوتاني عطفه ولا تخصيصا لان اصل
 ضارب زيد ضارب زيد كما توهم فالاختصاص موجود
 قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ^{او بالرفع} والافوا
 تالية للاعراب ولو مقدر لان يدل على الانفصال و
 الاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ولا نونا تالية
 للاعراب وهي نون المثني والمجموع على حده وشبههما
 كضاربا زيد وضاربوا عمر ومطلقا عن التقييد بها
 باق بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان و
 شياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب
 بل هونالها او عليها ولا ما فيه ال لان المقصود
 منها اصابة التعريف وهو حاصل لما فيه ال بغيرها
 ولهذا

لا ضارب ك

بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علمه فلا
 يقال الغلامي ولا زيدكم بل يجب حذف ال من
 الغلام ويقدر في زيد الشيعي ال في نحو الضاربا
 زيد مما المضاف فيه وصف مثني والمضاف اليه
 معموله ونحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف
 بال ايضا ونحو الضارب رأس الرجل مما المضاف اليه
 مضاف لما هي فيه ونحو مرت بالرجل الضارب
 غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير غار على ما هي
 فيه فمذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والا
 ضافة وما عديها لا يجوز فيه ذلك على الراجح و
 التي يكتبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في الغني

الاصول

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها
 يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور
 اسم المصدر والظرف والجور المعتمد في فعله هذا
 تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل
 وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ويدل على اسمية قبوله
 بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة
 اوزانه ووزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل
 وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو
 بمعنى الماضي كهيئات بثلاث التاء وشتان وهو لفظ

قليل وما هو بمعنى الامر نحو صه ودونك وعليك و
هو الغالب وما هو بمعنى المضارع نحو واوه واف
وهودون الاول فيهما بمعنى بعد كقوله فيهما
هيها العقيق ومن به وهيها خل بالعقيق بواصل
وشتان بمعنى اترق كقوله شتان هذا والعناق و
النوم والمشي بالبارد في ظل الدوم وقد تزايد ما قبل
فاعل شتان كقوله شتان ما بين اليزيد في النداء
وصه بمعنى اسكت ودونك بمعنى خذه وعليك بمعنى
الزيمه نحو عليكم انفسكم ووا بمعنى اعجب كقوله وا
بابيات وفوك الاشيب كما نادر عليه الرزب و
مثله وي وواها واوه بمعنى توجع واف بمعنى اتجعر
وهذه الانواع كلها اسماعية والقياسي من اسم الفعل ما
صنع من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كقوله شذوه
من الرباعي كقوله قار بمعنى تفرق وقديو خدمه مثلها
ان اسم الفعل ضربان من تجل وهو ما وضع من اول
الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع للمفعول
ثم نقل اليه كقوله وايلك ثم انه يعمل عمل مسماه
في رفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى المفعول
بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا
الجرد عن العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها
وبها

وبها وجواز كصومه وذلك للتشكيل وان لا
يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف
ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سياتي
ولا يتاخر عن معوله لفصوره رجته عن مسماه بسبب
كونه فرع في العمل خلافا للكسائي ونسكه بقوله تعالى
كتاب الله عليكم وما اشبه ذلك لا حجة فيه لانه متول
علي انه مصدر منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون
الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكانه قال
كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر
او بالعامل المحذوف ويجزم الفعل المضارع في
جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب
الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحديا وتستحي
فكانك بمعنى اثبت وتحدي جزوم بفعل شرط
محذوف فان تثبت تحدي ولكن لا ينصب في جواب
الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا
تقول نزل فحدثك بالنصب على الراجح والثاني
منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل و
يعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل
ويتعدى الى المفعول بواسطة او غيرها وقد
يتعدى الى المفعولين فاكثر وقد مر انه يجوز حذف

عامله وانه لا يغير عند اسناده الى نائب الفاعل
وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة الى
ان المصدر المراد بعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر
مشروط بما مر من احدهما وجودي واليه اشارة بقوله
ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان ماض
او مستقبل كجيت من ضربك زيدا امس او غدا
اي من ان ضربته امس او من ان تضربه غدا ومع
ما اختمها والزمان حال فقط كجيت من ضربك زيدا
الا اني مما تضربه الان فان لم يحل محله ذلك امتنع
عمله كما في ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك
زيدا بغير يا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعل
الثاني في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوب بفعل
محذوف لا بالمصدر والامر الثاني عدي وهو الثاني
اليه بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني
ضربك زيدا لبعده شبهه عن الفعل بالتصغير الذي
هو من خواص الاسماء ولا مضمر فلا يقال ضربك
المبيى حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل
ولهذا لم يعمل محذوف كما سياقي ولا محذوف بالثاء
فلا يقال اعجبني ضربك زيدا لان صيغة الوحدة
ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد

حكم

فلا يقال

حكم بشذوذه ولا منعوقا قبل تمام عمله كقوله عرفت
سوقك الهيف بالليل لانه مع معموله كوصول مع
صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو اني
هجرتك يا اي المفطر المهلك ولو قال ولا منبو عاين
لكان او لي فان حكم سائر التوابع حكم النعت ولا
لعدم وجود حروف الفعل ولا مفصولا من الممول
اي من معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من
الموصول فلا يفصل بينهما ولا متأخر عنه اي
عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا اضربك
لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة وهو لا يتقدم
على الموصول قال التفثاناني والحق جواز تقديم معمول
المصدر اذا كان ظليا لانه مما يكفيه راحة الفعل
وظاهرا اقتضاه على ما ذكرناه لا يشترط في اعماله
ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وهو كذلك لانه
عمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله
ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا
وقد اشترطه بعضهم فنع اعمال المثني والجمع و
جزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ
المصدر الذي هو اصل الفعل فان ظفرتا في كلام
العرب باعمال شي من ذلك قيل ولم يقس عليه

اشبه

ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال ولكن
 اعماله حال كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول او
 تركه اكثر استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبال
 لان الفاعل على عدة فاضافة العامل اليها هم ولان
 نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع
 عليه لكونه فضلة نحو ولولا دفع الله الناس ربنا وتقبل
 دعائي اي دعائي اياك واما اعماله مضافا للمفعول
 مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء
 الخبر ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بقل
 قوله تعالى وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد
 يضاف الي الطرف توسعا فيعمل فيما بعد الرفع والنصب
 نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمروا واعماله حال
 كونه منونا اي مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله
 مضافا او بل لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو والهام
 في يوم ذي بغته يتيها اي ان يطعم يتيها واعماله
مقرونا بال شاذ لبعده عن مشابهة الفعل بافتقاره
بال نحو قوله عجبت من الرزق السيئ الله بنصب السيئ
ورفع الله بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان
الاضافة كالتعريف بال فلا يبعد معها المصدر عن
الفعل واجيب بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع

ومن ترك بعض الصالحين

موقع

موقع الفعل بخلاف المقرون بال تمت يجوز في
 تابع الفاعل المجزوء بالمصدر كعجبت من ضرب زيد
 الظريف الجرحلا على اللفظ والرفع على المحل وفي تابع
 المفعول كما يجزئ المحل اللحم والخبز الجرا يضاف على اللفظ
 والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل
 والثالث اسم الفاعل ولو كان مثني او جموعا وهو
ما اشتق من مصدر فعل لمن قاله على معنى الحدث
ويعمل عمل فعلة المبني للفاعل لازما ومتعديا و
انما عمل لمشابهة المضارع في الزنة والتذكير و
الثاني ودلالته على المصدرية واحتمال احد
الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم
الفاعل بقوله كضارب ومكرم اشارة الى انه يصاغ
من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع
ببدال حرف المضارعة ميما وكس ما قبل اخره ثم
انه ان صغرا ووصف لم يعمل لمباينته الفعل ح اذ
التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر
ولم يوصف فان كان مقرونا بال كالضارب عمل عمل
فعلة مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا
او غير معتمد لو وقع ح موقع الفعل اذ حق الصلة
ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس والان او

عند او كان محررا منها فبشر طين لابلد منها الصحة عمله
 في المنسوب كونه حالا او استقبالا لتحقيق مشاهيرته
 المضارع واعتماده ولو تقدير على بني نحو ما ضارب
 زيد بكر الان او غدا او علي استقهما نحو ضارب زيد
 بكر الان او غدا ومن خالد بشر ام مكرمه اي
 امين او علي مخبر عنه نحو زيد ضارب خالد الان
 او غدا ويختلف الوانه اي صنف او علي موصوف
 نحو مروت برجل ضارب عمرو الان او غدا نحو يا
 طالع ابلداي يا رجلا او علي ذي حال كجاء زيد
 ركبنا فوسا الان او غدا ثم ان وجود هذين الشرطين
 لا يعمل عمله بل تجوز اضافة الى مفعوله وقد فرقنا
 لوجها ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضرره فان
 اقتضى مفعولا اخر تعين نصبه نحو انت كاسي خالد
 ثوبا الان او غدا ولك في تابع المفعول الجبر وباسم
 الفاعل كبتغي جاه وما لا من ثمض الجرع على اللفظ
 النصب على المحل عند بعضهم وباصنار عامل من ومن
 او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا
 كان بمعنى الماضي او كان بمعنى الحال والاستقبال
 ولم يعتمد على عمل وقد خالف في الاول الكسائي فاجاز
 عمله محجا بقوله وكلهم باسط ذراعيه فباسط بمفعول
 الماضي

الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه
 لانه على رادة حكاية الحال الماضية بان يفرض ما وقع
 واقعا الان فيغير عنه بالمضارع بدليل ان الواو
 في وكلهم للحال ولهذا قال ونقلهم وقلبتهم وخالف
 في الثاني الاخفش فاجاز عمله واجج بقوله بنوا الهب
 فلانك ملويا مقالة لهي اذ الطير مروت ولا حجة
 له فيه لجواز عمله على التقدير والناخير يجعل الوصف
 خبر مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار
 بالمفرد عن الجمع قال وتقدير خير كظير في والملاكمة
 بعد ذلك ظير وفعل على رنة المصادر كالصهيل
 والزهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى و
 المجموع فاعطى حكم ما هو على رنته والايع منها المتأني
 ولو مثنى او مجموعا وهو ما اي اسم حول للمبالغة
 والتكثير في الفعل من صبغة اسم فاعل الثلاثي الي
 صيغة فقال بنشد يد العين كضربا وفعل بفتح الفاء
 كضروبا ومفعول بكسر الهمزة كضربا والتحويل
 الي هذه الثلاثة بكثرة ولهذا وافق جميع البصريين
 على جواز اعمالها وفعل بكسر العين وبعدها
 باء كسميع وفعل بكسر العين من غير ياء كحذر و
 التحويل اليها بقلة ولهذا منع بعضهم اعمالها واما

ليرتد وحي
 خبير

لوقوف

الكوفون فمنعوا اعمال الخسة نظرا لجايتها لا تجاري الفعل
 وزادت عليه بالمبالغة فبعد شتمها عنه وقدرها
 المنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها جملا
 على اصلها وهو اسم الفاعل لا فادتها ما يفيد مكررا
 ولو ورد السماع به نحو ما حكاه س اما العسل فانا
 شراب ينصب العسل ذاته لخير بوائكها وقولهم ان
 الله عفو رحيم ذنب العاصين وان الله سميع عليم
 من دعاه وقوله انا فاني انا هم من قون عرصتي والمعلوم
 ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة والخامس منها
اسم المفعول ولو شئنا ومجوعا وهو ما اشتق من
 مصدر فعل المن وقع عليه ومثله بقوله كمضروب
 ومكروم للاشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة
 مفعول ومن غيره على زنة المضارع بيمين مضمومة
 في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللام ثم الابد
 ان تعدي جرفا لجر اذ ليس له مفعول كمرور بهما
 او بهما وهن ولا يثنى ج ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ
 من متعددي ويجعل عمل فعله المبني للمفعول فيرفع
 نائب الفاعل تقول زيد مضروب بهم عبده كما تقول
 ضرب عبده وما سواه مما يتعلق بالرفع ان كان
 منصوبا لفظا او محلا وهما اي المثال واسم المفعول

عجزه

جحا ش الكرم مكن لهم فديرت
 ولد حمارة موصوفه

كاسم

كاسم الفاعل في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى
 في عدم التصغير والوصف ولك في اسم المفعول
 خاصة من اشتهر الى مرفوعه معني ذلول الاسناد
 الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد و
 الاصل مضروب عبده فحولت الاسناد ثم اضيفت
 وهو ج جار مجري الصفة المشبهة والسادس منها
 الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في
 امور سنائي ولهذا عملت عمله نصب وان كان
 الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتهما على التثنية
 ولكنهما ما خوزة من القاصي وهي الصفة المصوغة
 من فعل قاصر لغير تفضيل لا فادة نسبة الحدث الى
 موصوفها على جهة الثبوت فاذا قلت زيد حسن
 فعناه اثبات الحسن له واستمراره في سائر اوقات
 وجوده لانه متجدد حادث ويدل على ذلك تحويل
 الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند
 قصدا لحدث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق
 ضايق قال تعالى وضائق به صدورك ثم اعلم ان
 هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة
 على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتانيث والتثنية
 والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب

هنا على التثنية بالفعول به بخلافه ثمة وتميز عنه
 بامور منها انها تصاغ من الاسم دون المتعدي
 وهو يصاغ منهما ومنها انها للزمن الحاضر الدائم
 اي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه
 ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه و
 سكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن
 وظريف ومجارية له نحو ظاهر وظاهر واسم الفاعل
 لا يكون لا مجاريا ومنها انها لا يتقدم معمولها المنصوب
 عليها لانها في اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه
 ومن ثم صح النصب نحو زيد انا ضاربه وامتنع في
 نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون
 اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير
 موصوفها ولو تقدرا كما في نحو زيد حسن وجهها
 اي منه فلا يقال زيد حسن عمر والا انها مأخوذة
 من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضي ح الا
 ضميره او سببه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها
 ما عملها فيه التثنية فلا يراد زيد بك فتح افعالها
 في الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها
 ان معمولها مشبه بالفعول به ولا يراد محله بل
 لعطف وغيره ومنها لا يفصل بينه وبينها بفاصل
 ونون

ولو ظرفا وانما لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير و
 لا تتعرف بالاضافة دائما وانما نون بالالف وتخالف
 فعلها فت نصب مع قصوره ويجوز اضافتها الي
 فاعلها معني من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان
 ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف
 منها في ذلك كله ولعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث
 حالات احدها ان يرفع على الفاعلية بانفاق بعد
 اخلاها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه
 او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه وهذا
 قال والثاني متعين في المعرفة وثالثها ان يخفف بالاضافة
 اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال
 وهو مجرد عنها والاضافة كالحسن وجهه او مضاف
 للجر ومنها كالحسن وجهه او مضاف للضمير الموصوف
 كالحسن وجهه او مضاف للضمير كالحسن وجهه
 لامتناع اضافة ما فيه الى شيء من ذلك وانما يخفف
 الممول بالاضافة فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة
 لان الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم
 اضافة الشيء الى نفسه اذا الصفة عين مرفوعها
 في المعني وغير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة
 من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها

انما هي في الحقيقة
 افعالها في الظرف
 عديله لما فيها
 من معنى الفعل
 ومنها ان معمولها
 مشبه بالفعول به
 ولا يراد محله بل
 لعطف وغيره
 ومنها لا يفصل
 بينه وبينها
 بفاصل ونون

وتذكرها واضدادها ستة وثلاثون صورة لان الصفة
 اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة او جارة
 فهذه ستة حالات لانها اما بال كالجاء ومضاف لما
 فيه ال كوجه الاباء والضمير كوجهه او لمضاف للضمير
 كوجهه او مجرد من ال والاضافة كوجهه ومضاف
 للمجر ومنهما كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة
 في ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربعة التي استثنيت
 والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا
 فالقبيح اربع صور والضعيف ست والباقي حسن
 وبيان ذلك نطلب من البسوطات والسابع منها
 اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر
 غير مطرد كما ستعرفه وهو الصفة الدالة على التامة
 والزيادة لصاحبها على غيره في اصل الفعل وشرط
 التفضيل ان يكون على وزن افعول سواء صيغ
 من فعل لازم كاكرم ومتعد كاضرب واعلم ولا
 يرد غير وشرفا فهما للتفضيل لان اصلهما اخير
 واشهر فحذفوا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما
 على القياس واما قوله وجب شيئا الى الانسان
 ما صنعنا فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه
 فعل التعجب كما سيأتي في بابها ويستعمل بمنزلة

تقدير اجارة للمفضل عليها اذا جرد من ال والاضافة
 نحو انا اكثر منك مالا واغنى فراء وهي لا ابتداء الغاية
 ارتفاعا وخطا او المجاوزة ولا يفضل بينهما
 وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمه معها
 على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا
 الى اسم استفهام فيجب ح كمن من انت افضل ومن
 غلام من انت اجمل ومضافا لنكرة مطابقة للمفضل
 وجوبا فيفرد ويذكر في هذه الحالة وكذا في التي
 قبلها وجوبا فيفرد ويذكر وان كان للمفضل خلاف
 ذلك فتقول في الحال الاولى زيدا وهذا والزيدان
 والهندان والزيدون والهندات افضل من عمرو
 واما قوله كان صغيري وكبري من ففاقها شصبا
 در علي ارض من الذهب فاما الحسن ولم يقصد حقيقة
 المفاضلة وفي الثانية زيدا افضل رجل والزيدان
 افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهذا افضل
 امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل
 نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كما قرأنا التقدير
 اول فريق كافر ولا يكن كل منكم اول كافر
 يستعمل مقرونا بال فيطابق وجوبا موصوفا
 افراد وتذكر او فرعيهما فتقول زيدا افضل والزيدان

من
 غلام

الافضلون والزيدون المفضلون والافاضل وهذا
 الافضل الفضلي والحمدان الفضليان والحمدات
 الفضليات والفضل ومضافا المعرفة فوجهان اي
 المطابقة اجراء له مجري المعرفة بال نحو كما بر مجريها
 وعدمها وهو الغالب اجراء له مجري المجرد نحو
 لخدمهم احرم الناس نعم ان استعمل فعل لغير
 تفضيل وجبت المطابقة لقولهم الناقص والاشح
 اعد لا بني مروان اي عاد لا هم اذ ليس فيهم عادك
 غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك
 خلافا للمبرد وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل
 بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف
 ولا ينصب الفعول مفعولا ولا المطلق ولا الفاعل
 به على الاصح مطلقا اي سواء كان ظاهرا ام غير
 بل ينصب اليه باللام كزيدا وعي للعلم وابدا
 للمعروف او بالياء كذا عرفت بال نحو واجمل با
 لفقه فان كان فعلة يتعدي لاثنتين نصبت الآخر
 بفعل مقدور كزيدا كسي للفقيراء الثياب اي يكسوه
 الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله
 المص في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم
 ان اول بما لا تفضيل فيه جاز قال الدماميني
 وهذا

وهذا الرأي حسن فينصب حين التاويل كما انه
 يضاف ح الي ما ليس بعينه فيجري حكم النصب والجر
 على طريقة واحدة وكما انه اذا صح حلول الفعل
 محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح
 من حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظوره فيه
 ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع في الغالب
 اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا كونه ليس له فعل
 بمعناه الا في مسألة الكل فانه يرفع ذلك اجماعا
 لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان
 يكون صفة لاسم جنس مسبق بنفي وشبهه
 ومرفوعة اجنبيًا منفصلا على نفسه باعتبارين
 نحو ما رايت رجلا حسن في عينه الكل منه في
 عين زيد وبه عرفت المسألة بمسألة الكل وافردت
 بالتأليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين
 اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال و
 قد يحذف الضمير الثاني وتدخل من ما على الظاهر
 نحو من كل عين زيدا ومحل من عين زيدا وذي
 الحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن
 ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدأ او فعل خبر
 لذلك يلزم الفصل بين الفعل ومن باجنبي وقد يرفع

اما القدر

الظاهر مطلقا في لغة حكاها س نحو مرت برجل
 افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب
باب التتابع وهي جمع تابع وهو المشارك
 ما قبله في اعرابه الحاصل والمجدد غير خبر والطلاق
 التابع على المرف والفاعل الغير المعرب مجازا ذلا
 اعراب فيهما يقع فيه التبعية والعامل في التابع
 هو العامل في المذنب الا في البدل فان العامل
 فيه مقدر خلا فاللهم بدليل ظهوره في بعض
 المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه
باجنبى ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله يتبع
 ما قبله في اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد
 وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد
 جعلها استئا ومن اطلق العطف وجعله شاملا
 للبيان جعلها ارباعا والاولى ان يبتدأ منها بالنعت
 ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق بل قيل
 هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية ربت كذا
 في التسهيل احد ما النعت ويرادفه الوصف و
 الصفة المشبهة والمول به ما اقيم مقامه من الاسماء
 العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي بمعنى
 صاحب والمنسوب كجاءني زيد وهذا اي الحاضر

هذا هو التتابع
 وهو ما يقع فيه التبعية
 وهو ما يقع فيه التبعية
 وهو ما يقع فيه التبعية
 وهو ما يقع فيه التبعية

ورج

ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل دمشقي اي منسوب
 الي دمشق ومن المول به الجملة الخبرية في نحو واتقوا
 يوم ما تهجرون فيه الى الله والقداس على اللبث بسبني
 وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكير في نحو مرت
 برجل عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند
 البصريين وفائدة حقيقة كانه وغيره تخصيص متبوعه
 ان كان نكرة كجاءني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص
 تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح له ان كان معرفة
 كجاءني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع
 الاشتراك في المعارف ومجرد مدح له نحو الحمد لله رب
 العالمين او دم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او ترجم عليه نحو اللهم اغفر لعبادك الضعفاء او توكيد
 لما دل عليه متبوعه كضربته ضربة واحدة لانه علم
 من ضربته انها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد
 التوكيد ومنه قوله مضى مس الدابر وقال بعضهم و
 نعميم ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين وتفصيل
 نحو مرت برجلين عجمي وعرجيا وابهام نحو تصدق
 بصدقة قليلة او كثيرة قال البدل لما بيني عن بعضهم
 او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال
 لك رايت قاضي بلدا فقول رايت قاضيكم الكريم

شجرة
 فمضيت
 يعني

المتطوق

الفقيه وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للخطاب
وهو بالعرض في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه
له ولا للمدح فان غرض التكلم اعلام السامع بانه عالم
بحال هذا الوصف للمجرد التثناء عليه والنعت من حيث
هو يتبع منفعوته في اثنين من خمسة واحد من وجوب
الاعراب لثلاثة الرفع والنصب والجرو واحد من التعريف
والتكسير سواء رفع ضميره ام اسما ظاهرا فلا يتبع متكونة
معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرفة بلام الجنس يجوز
ان يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او
غير منك ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا
للمنعوته في التعريف او دونه فخوبا بالرجل اخيك بدل
ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عايدا على المنعوت تبع
منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاري رجل
حسن وجهه في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير
والثانيث واحد من الافراد وفعليه من ثنية جمع
فيصير هذا مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة
ما لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره
كافعل منه كما مر وتذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعل
بمعنى مفعول كامرأة صبور وخرج او تانيثه كرجل ربة
هزة وامرأة ربة هزة والا اي وان لم يرفع ذلك بالرفع

مدرسة

الثاني

رفع ظاهرا وضميرا بارز فرأى بالنسبة الى الخمسة الباقية
كالفعل الحال محله فيفرد لرفعوه ذلك ويطابق في التذكير
والثانيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمتي
امهما ورجال قائم باؤهم كما في الفعل الحال محله و
يسمي ح سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير
لجربانه مجري المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال
والاحسن جاء في رجل فعود غلمانا بلفظ التكسير ثم
قاعده غلمانا بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول
فقد غلمانا في اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا لا وقد واغلمانا
لجربانه مجري الفعل وقيل ان رفع مفردا او مثني ثم
يلحق افراده باتفاق قاعدون غلمانا بجمع سلامة
وهو ضعيف لانه خاص بلفظة اكلوني البرانيث ويجوز
قطع الصفة ولو تعددت عن التبعية المعلوم
موصوفها بدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل منزلة
المعلوم لا مرمي ما رفا بتقدير هو في حالة الرفع
النصب والجرو نصبا بتقدير فعل في حالة الرفع
والجرو تقديره اعني في نعت التوضيح او مدح في
المدح او اذم في الذم او ارحم في الترحم وغير ذلك
مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدار الا في نعت
التوضيح والتخصيص واذا جرت الصفة على مشار

ان يتبع

اجتماعية

بها وكانت للتوكيد وملتزمة الذكر كالجمل الغفير امتنع
 قطعها كما يمنع ذالم يعلم موصوفها الذبها ولا فرق
 ح بين تعددها واتحادها ولو احتاج في حال
 تعددها الى بعضها فقط جاز فيها عدا ذلك البعض
 القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع و
 في قوله رفعها الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال
 الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل
 لها من الاعراب اذ القطع مقتضى الاستيناف فائدة
 اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة
 اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل و
 كالمضمرات ولو غاب لانها مشابهة للحرف من جهة
 افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولا ينعت به مستحق و
 لا في حكمه لم ينعت وما احسن قول القائل اضمرت
 في القلب هوي شاذ مشتغل بالحو لا يوصف
 وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لارائه
 الاشتراك ولم ينعت به لما من وقسم ينعت وينعت
 وهو اسم الاشارة ونعت مصحوب ال وقسم ينعت به
 ولا ينعت وهواي كررت برجل اي رجل والثاني
 من التوابع التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق
 المصدر مراد به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول

افصح

افصح وعرف ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبع
 على ظاهره وهو قسمان لانها ما لفظي وهو عادة
 اللفظ الاول او موافقه ويحري في جميع الالفاظ و
 فيكون في الاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من لا لعا
 له كساع الى الصبح بغير سلاح ومنه تأكيد الضمير
 المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده وجمع فاعله
 وقد اجتمعا في نحو قوله فابن الى ابن الخات بيفلتي
 اناك اناك اللاحقون احبل حبس وفي الحرف نحو قوله
 لا اابوح بحب بثنتا منها اخذت على موافق وعهودا
 ومنه قوله اجل خير ان كانت ابيت وعاثرة ويشترط
 في الحرف غير لغوي ان يعاد الاعم ما اتصل به كجيت يندى
 منك وان زيدا ان زيدا وما يبرك بخلاف ذلك او
 انه قائم شاذ ولان تقول من ابن لعم ان التاكيد في
 مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون مثل
 هذا لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة
 فلاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وفيه في
 الارشاف والجامع بنم خاصة نحو اولي لك فاردي
 الية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا وضربت
 زيدا اذ لم يحى به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض
 انه لم يقع منك الامرة واحدة وليس منه ما كرر في

صرفان للتصديق

صدره

وقلن على الفزدوس
اولا مشرب لثانة

منه ما كان في العمل قوله تعالى دكا دكا لان لم يوت
 به للتاكيد اذ موداه غير مود الاول وانما هو منصوب
 على الحال والمعنى تكرر عليه ذلك كعلمته الحساب بابا
 بابا وهو ظاهر قول الرمحشري وفي قوله تعالى صفا
 صفا لما مر بل هو على الحال ايضا اي مصطفىنا و
 ذوي صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد
 وعليه كثير من الخات وحري عليه في الشذور في
 دكا دكا والمختار في علمته الحساب بابا بابا ان المكرر
 وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو
 الحال وتظيره في الخبر هذا حلوهامضا ومعنوي
 قسم قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في
 النسبة بان يرفع توهم الاسناد الي غيره وما يقرر امره
 في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص مما ظاهره
 العموم فالاول يكون بالنفس والعين كجاء زيد نفسه
 او عينه فلو اقتضت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل
 ان الجائي خبره او كتابه بارتكاب الجاز فيذكر المؤكد
 ارتفع ذلك الاحتمال عما ظاهره الخفيفة وتكون
 العين مؤخرة عنها اي عن النفس وجوبا ان اجتماعا
 في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة
 عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن
 الجملة

لجيش كذا جمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم جمعون
 والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل
 توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال
 التخصيص واجمع نفع احتمال التفرق وهو مردود
 بقوله تعالى لا غوينهم اجمعين اذا اغوا ولا يختص بوقت
 واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت فهم من كلامه
 ان اجمع وجعل لا يثنان واما ما عداها من الفاظ
 التوكيد معرفة بنية الاضافة واما اجمع فصح في
 الشرح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعاء
 ثم اكدوا بعد اجمع بالكتع فابضع فاستع وبعد
 جمعاء بكتعوا فبضعاء فبتعوا وشذ مجيء ذلك على
 خلاف هذا وتسمي توابع اجمع فنقول جاء القوم
 كلهم اجمعون اكنعون ابصعون ابتعون ولا يجوز
 في الفاظ التوكيد القطع لا الي الرفع ولا الي النصب
 ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها بالكرة بخلاف
 النعت كما قال ويخلاف النعوت المتعددة لواحد
 نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لا
 ختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى
 الامة ولا يجوز ان تتعاطف الموكدات بل تعدد ومتابعة
 دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة

تورد

الشيء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال
 في الجامع فالايح ان يبدأ بالمفرد فالظرف فالجملة و
 والمؤكدات لا يجوز ان تتبع نكرة مطلقا عند البصريين
 لما تقدم من انها معارف بالاضافة ونذكر قوله لكنه
 شاق ان قيل دارجب يا غدة كذا ^{كل رجب} واجاز
 بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادة النكرة
 وصحة في الاوضح وقال بن مالك هو اولى بالصواب
 لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت شهرا قد
 يريد جميعه وقد يسيد اكثره ففي قوله احتمال
 يرفع التوكيد واستند في السماع الي شواهد من كلام
 العرب ووردها ومن الوارد قوله عائشة رضي الله عنها
 وعني ايها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
 شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون
 النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الناحية كما
 في البيت ومن انشد شهرا مكان حول فقد حوثره قاله
 في الاوضح والثالث منها عطف البيان اي معطوف
 البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانت
 رددته على نفسه ولم ينجح الي حرف ^{لانه} عن الاول وهو
 تابع موضع متبوعه ان كان معرفة او مخصصا ان كان
 نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه جامد غير متحرك

زوجه
 به

بمشتق

بمشتق وقد تقدم معني في التوضيح والتخصيص وخرج
 بقوله موضحا ومخصص بقية النواع غير النعت و
 بما بعده النعت فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة
 اشياء تقدمت في النعت كاقسم بالله اولا ^{بمشتق} عطف
 فمشتق بيان لاني حفص ذكر لا يضاهيه وقد تبعت
 في الثلاثة الاول والتكرير وافهم كلامه ان عطف
 البيان لا يخالف متبوعه تقريبا وتكريرا وانه قد
 يكون في التكرات ومنع بعضهم ذلك وخضع بالمعارف
 واجبا البدلية فيما استند اليه المجتزأ بان البيان
 كاسمه والنكرة مجهولة والمجهولة لا يبين المجهول
 ودفع بان بعض التكرات قد يكون اخص من بعض
 والاخص يبين غيره ويعرب بدل كل من كل لما فيه
 من تقدير معني الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار
 العامل وذلك مطرد ان لم يمنع الاستغناء عنه واحلاله
 محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان
 كقولك هندا قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان
 على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو
 من جملة اخري فخلوا الجملة المحب بها عن رابطها
 بالمبتدأ كقوله اي الشاعر انا ابن التارك البكري
 بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان

بيان

البكري لا بدل اذ لا محل محله لانه يستلزم الاضافة الوصف
 المفرد القرون بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها و
 هو غير جائز كما تقدم وقولنا اخوينا عبد شمس ونوفلا
 اعيد كما بالله ان تحدثا خربا فبعد شمس ونوفلا عطف
 بيان على اخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في
 تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفلا لانه مفرد معرفة و
 مما يمنع اطلاقه محل الاول نحو يا زيدا الخارث ويا ايها
 الرجل عليكم زيد وخالدا افضل الناس الرجال والنساء
تثنية عطف البيان فيما ذكر مبني على ان
 البدل لا بد ان يكون صالحا لا حلال محل الاول قال
 المص في حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يفتفرون
 في التواني ما لا يفتفرون في الاول وقد اجازوا
 في انك انت كون انت كنتوكيدا او كونه بدلا مع انه
 لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود
 في كتابه المستوفي في الاجام يقال في نعم الرجل زيد
 ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد
 وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان
 المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتد به و
 مذهب سائر المبدل منه ليس ممددا بالكلية لانه
 قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلاما

رجلا

انتم انما اريدت ان يكونا
 زيدا وعمر

الجملة ويجعان جمع قلة على افعال بضم العين مع غير المفرد
 من اثنين او جماعة لكن ذ ان مع الجملة علا واجب و
 مع الاثنين واجب و بليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد
 وعمر ووكرا انفسهم وابعينهم وجاءت الهندات انفسهن
 او اعيتهن ويختصان بخوان جرهما بباء زائدة ولا يؤكد
 بهما غالبا ضمير رفع متصل الابد يؤكد بمفصل مطابق
 مطابق للمؤكد كجاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما
 وعلم مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز
 على مرجوح جاء الزيدان نفسا هما او نفسهما وانما كان
 نفسا مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع
 تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد وعدل الى الجمع لان
 التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني يكون بكل وكذا
 بجميع وعامة واسقطها لغاية التوكيد بهما الغير
المشئ مفردا وجمع لكن انما يكون يؤكد بهما ان تجري الغير
 اي كان ذو اجزاء يصح وقوع بعضها موقعا اما بنفسه
 كجاء القوم كلهم وجميعهم وعامتهم او بعامله كبعت
 العبد كله وعامته او جميعه ولما كان الغرض من هذه
 الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع المخصوص اشترط
 فيه ما ذكره ليتمكن توهم رادة البعض بالكل فيرفع
 بالتوكيد ويكون بكلا وكلتاه اي للمثنى ان صح و



فقد المفرد موقوفة لم يمكن نوههم رادة البعض بالكل
 كجاء الزيدان كلاهما والزنان كلناهما اذ يصح حلول
 المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واريده
 به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة
 ذلك لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع
 اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما
 ذهب اليه جمع والنقول عن الجمهور الجواز وزو عليه
 ابن مالك محجج بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع
 الاحتمال واتخذ معنى السند الي المؤكد فلا يقال مات
 زيد وعاش عمر وكلاهما لا لاختلاف السند وكما يؤكد
 بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء
 زيد وعمر وبكر كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما
 وجميع الالفاظ المتقدمة يضمن وجوبا لضمير مطابق
 للمؤكد افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً ليرتبط
 به وليدل على ما هو له كما مثلنا واما نحو قوله يا شبه
 الناس كل الناس بالقر فكل فيه نعتا اي الكاملين في
 الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل ويكون باجمع
 للمفرد المذكور وجمعاً للمؤنثة وجمعاً ما فجمع اجمعون
 وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد هذه الالفاظ في الاكثر الا
 بعد كل فلم يكن كانت غير مضافة لضمير المؤنث كجاء

الجيش

رجلا صالحا فلو اسقطه لم يصح كلامك وعليه الرضي
 والسعد وقد ذكرنا فترقا اخرين البيان والبدك
 يطلب من المطولات والرابع منها عطف النسق فتفتح
 السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت
 الكلام النسقا اي عطفت بعضه على بعض والمصدر
 بالنسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
 في الاتباع احد الحروف الاربعة ثم العطف اما على اللفظ
 وهو الاصل وشرطه مكان توجه العامل الي
 المعطوف او على المحل وله شروط ثلاثة امكن ظهور
 ذلك المحل في الفصح وكون الموضع له بحق الاصاله
 ووجود المحرزي الطال لذكر المحل او على التوهم
 وشرط صحته دخول ذلك العامل التوهم وشرط
 حسنه كثرة دخوله هنالك وحروف العطف تسعة
 وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى
 وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو ام
 وما يقتضي التشريك في اللفظ وهو ثلاثة بل و
 لكن والعطف يكون بالواو ولطلق الجمع بين النعائين
 في الحكم لا يفيد ترتيبا ولا معية فتعطف الشئ
 على صاحبه في الحكم نحو فاجئناه واصحاب السفينة
 وعلي سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم

هذا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان تنقطه فينصبه ولا يجوز
 نحو مررت بزيد وعمر وابراهيم
 فيقول الشاعر وما كنت ذائبا في
 ولا تفتش فيهم ولا تفتش فيهم
 فيقولون فيهم ولا تفتش فيهم
 فيقولون فيهم ولا تفتش فيهم

وعلي لا حفة كذلك يوحى اليك والي الذين من قبلك
فلو قيل جاء زيد وعمر واحتمل المعاني الثلاثة المذكورة
وهي مختلفة في الكثرة والقلّة فيجئها للمعجزة أكثر للترتيب
كثير والعكس قليل فقد ظهر لك ان استعمالها في كل
من هذه الثلاثة من حيث ان جمع استعمال حقيقي و
قد ذكرنا لها احدا وعشرين حكما تختص بها من بين
اخواتها وانما بصدور ذكرها فعليك بالمطولات
والقاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكرى و
اكثر ما يكون هذا في عطف متصل على مجمل نحو وناي
نوح ربه فقال ربه ان ابني من اهل الية والتعقيب
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة
لكن في كل شيء بحسبه تقول قام زيد ففمر واذ كان
قيام عمر وقيام زيد وخطت البصرة فالكوفة اذالم
تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له ولد
اذالم يكن بين التزوج والولادة الامد من الحمل مع
لحظة الوطئ ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها
فجاءها باسنا فعناه والله اعلم اردنا اهلكنا فاجاها
وقوله فجعله غنا احوي فعناه فمضت مدة فجعله
او الفاء بمعنى ثم وقد ياتي للسببية فيلزمها التعقيب
وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة
نحو

نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب بنات سعد
فقلبي اليوم مشبول وقد نال الفناء لجر السببية
ولا يلزمها التعقيب ونم للجمع مع الترتيب كما تقدم
والمهلة في التراخي في الزمان ثم اذا شاء انشره ونحو
ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تاتي بمعنى
الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منهن
زوجها وبمعنى الفاء كقوله جري في الانابيب ثم
اضطرب وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها
غاية لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده
وللتدريج بان يقتضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان
يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون
بعضا مما قبلها ولو تقدير كقوله اني الصبي فتي
يخفف رحله والزاد حتى فعله القاها او شبيهها با
لبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى
ولدها وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا
قال المص والضابط ان ما صح استثنائه صح دخولها
عليه وما لا فلا لا للترتيب فلا تفيد بل هي كالواو
للجمع كالفاء خلافا للز محشري لانك تقول حفظت
القران حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظته
ومات كل اب لي حتى ادم ومن ادعي انها للترتيب

هذا يحتمل ان يكون
ابن جبريل في العاقبة
فان السببية هي

صدره
سكن الرتبة في العاقبة

اذ المراد الفاء ما يشق
منه تفهيم

فزاره فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدرج
 كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والحاجي
 في شرح القواعد واذا عطف بها على حجر ور فاللحن
 اعادة الجار فرقا بينهما وبين الجارة وقال في التسهيل يجب
 ما لم يتعين العطف كحبت من القوم حتى ينهم واستحسنه
 المص والدما ميني وجزم به في الاوضح والجامع ورره
 ابواحيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون واو
 لاحد الشيئين نحو لبتنا يوما وبعض يوم والاشياء
 نحو فكفارتها طعام عشرة مساكن الاية مفيدة بعد
 الطلب ما التخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هذا
 او اختها او الاباحة نحو تعلم فقها او نحو والفرق
 بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس
 المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معني او
 بحسب اللفظة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب
 العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم
 كانوا ومفيدة بعد الخبر اما الشك من المتكلم كجاء
 نيدا وبكرا والتشكيك للسامع اي بقاعه في الشك
 ويعبر عنه بالاهتمام نحو وانا اواباكم اعلى هدي اوفي
 ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم نكرة مذكورة او معرفة
 واما قوله لثان لا بد منهما صدور رماح اشعت
 وقالوا
 اولال

بنية

او سلاسل قال بعضهم والاصطراب ضرب نحو و
 ارسلناه الى مائة الف ويزيدون وقد تاتي بمعنى
 الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه
 موسى قدرا فان دنان الاولى بما يعطى باز
 بعد هزة التسوية للتنافي بينهما لانا وتقتضي
 احدا شيئين والاشياء والتسوية تقتضي شيئين
 لا احدهما فان لم توجد الهزة جاز العطف بها بضم
 عليه السيراني في شرح الكتاب نحو سوءا على امت
 او قعدت ومنه قول الفهراء سوءا كان كذا وكذا
 وقراءة اي محيصا ولم تنذرهم واما تخطئة المص
 لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدما ميني الثانية اذا
 انتهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق
 من النخاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيراني
 ووافقه في الغني وصحة ابن عصفور وجوز بن
 كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت
 لا تأخذ دينار او ثوبا جاز عنده ان يكون نهيا نهيا
 عن الجميع وعن احدهما وهذان القولان جاريان
 في نحو جاءني زيد او عمرو وام لطلب التعيين ان
 وقعت بعد هزة داخلية على احدا المستويين في الحكم
 في ظن المتكلم نحو زيد عندك ام عمرو اذ كنت عالما
 كان

انذرتهم

على مقابلة الامر لان
 الامر كان ياخذ احد
 هما صح

لا يقندي احد لها

بان احدهما عنده لا بعيدة وهذا يجب بتعيين احدهما
 لانه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها
 باي وتسمى متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
 احدهما عن الآخر فتسميتهما بذلك لا يخرج عنها
 ويقال لها العارضة لمعادلة الهزة في فادة الاستفهام
 وتسمى بذلك ان وقعت بعد هزة التسوية وهي الداخلة
 على جملة في محل المصدر نحو ما ادرى اتمت ام قدرت
 سواء عليكم ادعوتهم ام انتم صامتون فان وقعت ام
 بعد غير هزة التسوية وهزة يطلب بها وبام التعيين
 كان منقطعة بمعنى بل مختصة بالجل خوام هل تستوي
 الظلمات والنور اي بل هل وقد تتضمن معنى ذلك
 الاستفهام الحقيقي خوامها لا بل ام شاء بل هي شاء او
 الانكاري خوام لا البنات ولكم البنون اذ لو جعلت
 للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال
 والانتقطاع خوام تقولون على الله ما لا تعلمون و
 سميت منقطعة لوفوعها بين جملتين مستقلتين فما
 بعدها منقطع عما قبلها وللرداي رد السامع عن
 الخطا الخطا في الحكم الي الصواب فيه لا في انفي الحكم
 عن تأييدها وقصره على متلوها اما قصرها وقلب و
 لهذا يعطف بها الا بعد ايجابا وامرا ونداء كزيد

افراد

كاتب لا شاعر رد اعلى من اعتقدا تصاف زيد بالشعر
 والكتابة او انصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي و
 الأبيدي ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد
 متعاطفها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
 بخلاف لا امرأة قال في الواضح وهو الحق ومنع الواجب
 العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم
 نفعلك جردك لا كدك ويرد عن الخطا في الحكم لكن
 ويل واقعين بعد نفي ونهي فانها تقرير حكم
 متلوها واثبات نقيضه لتأنيدها نحو ما جاءني
 زيد لكن عمرو وبل عمرو ولا تضرب زيدا ولا تضرب
 زيدا لكن عمرو وابل عمرو رد اعلى من اعتقدا ان
 الجاءي زيد او المضروب عمرو لا عمرو فنهما لقصر القلب
 لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن
 او بل قاعد وشرط العطف بل لكن افراد معطوفها
 ووفوعها بعد نفي ونهي وعدم افتقارها بالواو
 فان تلها جملة او تلت واوا وقعت بعد اثبات
 او امر في حرف ابتداء للاستدراك ولصرف الحكم
 عن المتلو بان ينقل الي ما بعدها ويصير المتلو كأنه
 مسكوت عنه بل واقعة بعد ايجاب او امر كجاء
 زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرو وانفادها

كاتب

نقل الحكم بالمجبي كوالامر بالضرب عن زيد وابثبات
 ذلك امر ووافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد
 الايجاب وهو مذهب البصريين لانهم يسمعون وجوب
 زه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب
 لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزة المبرد كما بعد
 الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدة بالنصب
 على معنى ما هو قاعدة واستعمال العرب على خلاف
 ذلك تبيين يجوز عطف الفعل على مثله ان اخذ
 في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم
 وبالعكس وعطف الاسم على الفعلية وبالعكس والعطف
 على الضمير المرفوع المتصل من غير فاضل ضعيف
 ولا يحبا عادة الخافض اذا اريد العطف
 على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا
 للجمهور قال جدي رحمه الله تعالى والشواهد لما
 قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح لان
 المسئلة ليست قطعية فينبغي المصير اليه ورفض
 القياس اذا بحث لغوي والخامس منها البدل
 هو تابع مقصود بالحكم النسوب الى متبوعه اثباتا
 او نفي بلا واسطة فخرج بمقصود غيره من نفي
 وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود

بالحكم

بالحكم ثم معطوف بلا وبل بعد نفي وبلكن ونفي
 الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف
 العطف والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة
 بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبلها
 لا فائدة لتوكيد الحكم وتقرير ولهذا يقولون البدل في
حكم تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها بدل
كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو مفازل
مخداق وجاء زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل
المطابق لوجوده فيها لا يطابق عليه كل ولا يحتاج الى
ضمير يعود الى المبدل منه كالجمله التي هي عين المبتدأ
وتأنيها بدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله بعض
مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفه ام اقل
ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود
الى المبدل منه مذكورا كالكتا الرغيف ثلثه او نصفه
او مقدر نحو والله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس
لان المستطيع بعض من الناس لا كلهم وقال ابن برهان
بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو علم اريد به
خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنه
ادخال ال على كل وبعض وهو مذهب الجمهور للملائمة

الامانة وهي لا تجامع ال كما مر واجازة الاخفش و
 الفارسي وثالثها بدل اشتمال وهو ما كان بينه وبين
 الاول ملازمة اي تعلق بغير الحزينة والكلية وامره
 في الضمير كما مر في بدل بعض من كل نحو تسئلونك عن
 الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر الملازمة
 له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب ال اخذ و النار اي
 فيه والاصل ناره ثم ثابته ال عن الضمير و شرط صحة
 امكان فهم معناه عند حذفه وهي حسن الكلام
 بتقدير حذفه ولهذا جعل اخوه من خواجيني زيد
 اخوه بدل اضرب اذا لا يمكن فهم المعنى عند الحذف
 امتنع نحو اشريت زيدا وابته لانه وان فهم معناه
 عند حذفه لكن لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وتقدر
 ورود مثله بحمل على الغلط ونحوه ورابعها بدل
 اضرب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره
 ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البدل لان المتكلم يخبر
 بشئ ثم يبدل له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول
 ونفاه بعضهم وادعي انما استدلو به على ثبوت حمل
 على اضمار بل وخامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد
 متبوعه بل سبق اليه اللسان وخضه بعضهم بالشعر
 قال لوجوده في دون النثر وعكس بعضهم لان
 الشعر

الشعر انما يقع عن ثرو وفكر ونفاه بعضهم مطلقا
 وادعي انه تطلبه فلم يحده وانه طالب به من لقيه
 فلم يعرفه ومذهب س والاكثرون مطلقا وسادسها
 بدل نسيان وهو ما يقصد متبوعه ثم يبين
 فساد قصده نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا
 يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم
 قصدا الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه
 الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في
 حكم المتروك فيكون بدل اضرب وهذا معني قوله
 بحسب قصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار
 بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون
 بدل غلط اي بدلا عن اللفظ الذي ذكر غلطا و
 هو المبدل منه وهذا معني قوله والثاني وسبق اللسان
 الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم
 ثم تبين له ان الصواب بالاخبار بالتصدق بالدينار
 لظهور الخطا في القصد الاول فيكون بدل نسيان
 اي بدل بشئ ذكر نسيان وهذا معني قوله والاول
 وبيان الخطا في قصده والاحسن ان يعطف التابع
 في هذه الثلاثة بيل فيكون من عطف النسق تامة
 اعلم ان البدل يوافق متبوعه في واحد من

به

وهذا المعرفة لكن ان التحد
اللفظ في ابد ال النكرة
من مثلها صح

اتبع

او غير الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والازالة
وضديهما ان كان بدل كل من كل يجمع مانع من التثنية والجمع
لكون احدهما مصدرا ^{او} قصد بهما التفضيل وبخالفه في
التعريف والظاهر وضديهما فيقول المعرفة مثلها ومن
النكرة والنكرة من مثلها ^{أو} شرط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كما في بزال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله
ومن المضمرة والمضمرة من مثله وكذا من الظاهر عند
الجمهور ووافقهم في الشذو ولكن خالفهم في الاوضح تبعا
لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر ببدل كل
الا اذا افاد اللاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد
قال المصنف في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع
الفصل نحو ^{في} يفتش من ذلك النار ويجب ان يقع متعددا
ولم ينف به نحو انقوا الموبقات الشرك والسحر **باب**
في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتاينا وهو ما وضع
لكمية احاد الاشياء ^{بالله} ابن الحاجب فالواحد عنده عدد
وهو المناسب لقول النخاعة ان الواحد والاثني و
ما وزن فاعلا مجرهن على القياس العدد من ثلاثة
الي تسعة جار على خلاف القياس لانه يوثق مع الذكر
ويذكر مع الموثق ولو جاريا مفردا كان العدد نحو
ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال وثمانية ايام

او مركبا

او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشر
امراة وكذلك العشرة توثق مع المذكر وتذكر مع
الموثق ان لم تتركب بان كانت مفردة كعشرة رجال
وعشر نسوة فان ركب جرت على القياس واما نحو
ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف
اي عشر حسنات امثالها ولو لا هو ليقبل عشرة
لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفردة في التذكير
والثاني ثبت كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكرنا ذا
لم يحذف العدد وان حذف جار حذف التاء نحو
اربعة اشهر وعشر وفي الحديث واتبعه بسيت من
سؤال وما دون الثلاثة من واحد واثنين وما
وازن فاعل من الفاظ العدد كثالث ورابع الي عاشر
يجريان على القياس فيذكران مع المذكر ويوثقان مع
الموثق دائما مفردا كان العدد او مركبا فتقول
في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث والخامس
عشر والسادس والعشرون وفي المؤنثة واحدة
واثنان وثلاثة والمقالة الرابعة والخامسة عشر
او السادسة والعشرون واسم الفاعل المصوغ
من اثنين فما فوق الي العشرة اربعة احوال اشار
اليها بقوله فيفرد فاعل عن الاضافة فيفيد ح

مع المذكر

الانصاف بمعناه مجزأ والثالث ورابع ومعناه واحد
 موصوف بهذه الصفة قال الناطقة توهت اياتها ففهمنا
 لسنة اعوام وذا العام سابع او يضاف لما استق
 منه فيفيدح ان الموصوف به بعض تلك العدة
 المعينة لا غير كربع اربعة اي بعض جماعة مختصرة
 في اربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كما
 ضافة بعض الى كل ما يضاف لما دونها اي تحت
 من العدد فيفيدح معنى التضييق والتخويل كهذا
 رابع ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله
 تعالى ما يكون من نجوي ثلاثة الا هو رايعهم ولا
 خمسة الا هو سادسهم ويتعين اضافته ان كان يعني
 الماضي والاحاز تنوينه والنصب به كما قال وينصب
مادونه لكونه اسم فاعل حقيقة لكن يشترط الاعتماد
 على واحد مما مر في الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة
 كما يقال هذا ضارب زيد ويستثنى من اطلاقه ان
 فلا يجوز اضافته الى مادونه ولا اعماله نص عليه
س واجاز الكسائي وحكاها عن العرب **باب**
 في ذكر موانع الصرف فاعلم ان الاسم انما يشبه الحرف
 بني ويسمى غير متمكن والاعراب ويسمى متمكنا ثم
 المتمكن ان لم يشبه العلم الفاعل صرف ويسمى امكنا

والاسم

والامنع من الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن
 والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه
 علنان فرعتان احديهما لفظية والاخرى معنوية او
 فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعتين عن
 الاسم احديهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر و
 الاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل
 لا يكون الا اسما فلا يكمل له شبه الاسم بالفعل بحيث
 يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعتان او
 ما قام مقامهما وح يتقل كالفعل فلا يدخله جر
 ولا تنوين موانع الصرف للاسم وتسمى عللا تسعة
 عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع عن وزن
 الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الاخر فاذا
 وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعيا بالنسبة الى
 وزنه والتركيب وهو فرع عن الافراد والجمعة وهي فرع
 العربية لاصالة لفظة كل قوم عندهم بالنسبة الى
 ما ياخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع عن الموصوف
 صلوفا والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف و
 النون وهي فرع المزيدي عليه والتاينث وهو فرع
 التذكير وتسمية كل واحد منهما منا وعلته مجاز اذ
 كل منهما جزء علة وجزء مانع والمانع التام والعلته

التذكير والعدل وهو
 فرع الممدول عنه والوصف
 وهو فرع م

التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقام
 هما وهذه التسع يجمعها جمع ووزن وعدل ووصف
 معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح
 ومن قوله وزن المركب عجمة تعريفا عدل ووصف
 للجمع نزد تانيثا لذكرها كلها بصراح اسمائها من غير
 اشتقاق و اشار الى امثلتها على الترتيب بقوله كاحد
 فيه الوزن والعلمية و آخر فيه الوزن والوصف وعلك
 فيه التركيب والعلمية و ابراهيم فيه العلمية والعجمة و
 عمر فيه العدل والعلمية و آخر بضم اوله وفتح تانيث فيه
 العدل والوصف و مساجد و دناير فيها الجمع اي
 صيغة منتهى الجموع و سلمان فيه العلمية و زيادة الالف
 والنون و سكران فيه الوصف و الزيادة و فاطمة فيه التانيث
 بالتاء والعلمية و مثله طلحة و فائدة ذكر التنبيه على
 ان مسمى التانيث يكون مذكرا ايضا كما ان مسمى اللفظ
 المذكر يكون مونثا كزنب و زنب فيه العلمية والتانيث
 للعنوي و سلما فيه التانيث بالالف المقصورة و صحراء
 فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع فثمان
 فثمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة
 مانع اخر و ما لا بد فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما
 فيه مانعان فثمان قسم بمنع صرفه معرفة فقط وهو
 ما كانت

واحد و موحدا
 اربعة صم

ما كانت العلمية احدي علميه والاخرى التركيب والتانيث
 والعجمة او الزيادة او وزن الفعل والعدل وضم
 يمنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا
 للفعل او معدولا او في اخره الف ونون وقد شرح
 في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال فالف التانيث
 مطلقا لجرخي واصدقاء والجمع الذي لا نظير له في اللغة
 العربية اي لا مفرد على وزنه وهو ما اوله مفتوح و
 ثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة وسطها
 ساكن وما يلي الالف مكسورة لا لعارض كصايح و
 دواب كل واحد منهما على انفراده يستأثر اي يستقل
 بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر لقيامه
 مقام علميتين اما الالف فلا نهى زيادة لازمة لبناء
 ما هي فيه دالة على تانيثه بخلاف غيرها ففي المونث
 بها فرعية لفظية وهي ترفع الزيادة و فرعية معنوية
 وهي دلالة على التانيث و اما الجمع فلان فيه فرعية
 لفظية من جهة عدم النظير و فرعية معنوية من
 جهة الجمع او لفظية خارج عن وضع الاحاد العربية
 واذا سمي به كضاجر منع من الصرف نظرا الى
 اصله وكذا لو طرأ تنكير بعد التسمية لذلك و اما
 منع سراويل فاما لانها عجي حلة على موازنتها في
 العربية عندا و يشبه الجمع اولانه عربي جمع سرولة



اصحاب ال

وحدة لانها اصلية م

تقديره والبواقي من الموانع لا يستأثر كل منهن بالمنع بل لا
 بد في تحقيقه من مجامعة كل علة المناسب مانع منهن
 احدا من اياها الصفة وهي ما وضع لذات مهمتها
 اعتبار معنى معين مقصود بالوضع او العلمية وهي
 المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في
 المنع ان يكون احدي العليتين لفظية والاخرى معنوية و
 الصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية
 وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك
 وتتعين العلمية مع التركيبات المتخيمات بغير روية
 كعدى كربا وهو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه
 وماركب من الاعداد والظروف والاحوال فبني و
 الماضي في فصرف والاسناد في فحكي والافصح فيه ان
 يعرب ثاني جزئية اعراب ما لا ينصرف ويبني الاول
 على الفتح ما لم يكن اخره ياء فيسكن وتتبع العلم
مع التركيبات المتخيمات ومع التانيث اي بغير
 الالف لا استقلالها بالمنع كما مر سواء كان علما لموث
 ام لمذكر زائد على ثلاثة احرف ام لا محرك الوسط
 ام لا اعجمي ام لا منقول من مذكر الى مؤنث ام لا لكن
 شرط ختم تانيث المعنوي في منع الصرف احدا من
 اربعة امار زيادة على ثلاثة احرف كرينب لتنزيل الزائد
 من لنة التاء وتحرك الوسط كسفر لتنزيل الحركة من لنة

الزائد

الزائد والعجمة كالج اسم بلد لتزليلها من لنة الحركة او
 النقل من مذكر الى مؤنث ام لا لكن بشرط كريد لا مرة
 لانه ينقل الى المؤنث حصل له نقل عادل خفة اللفظ و
 ما عد ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما
 واذا سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف
 الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديره فانه اسماء
 القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها و
 منها مبنيان على المعنى الذي يقصده التكلم فان
 اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف
 ذلك واما و قبيلة او بقعنا او سورة او كلمة
 منع ذلك ومع العجمة وهي كون الكلمة من غير او
 صناع العرب وشرط العجمة في المنع علميته في اللغة
العجمة بان تنقل الكلمة وهي علم في العلم الى لسان العرب
 وزيادة على الثلاثة كما يراهم بخلاف الثلاثي فيصرف
 وان كان علما في العجمة كشيث ونوح بخلاف ما نقل
 من لسانهم وهو نكرة كلام وما كان نكرة في لسانهم
 ثم نقل في اول احواله علما كينيد فيصرف ايضا لا
 تتقاء علميته في لغة العجم وتعرف بعجمة الاسم بامور
 منها اخرى وجه عن ابنة العرب كاسما عيل ومنها نقل
 الائمة له بانه اعجمي ومنها ان لا يجتمع فيه ما لا يجتمع

بشيء

سبندار

في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان والقاف كخنيق
والكاف كسكرجه وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام
العجبة الاربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالحا و
شعبا وهو اصلوات الله تعالى عليهم جميعا والحق بها
في الصرف لوط ونوح وشيث فهذه السبعة منصرف
وبجمعها نذكر شعبا ثم نوحا وصالحا وهو داوودا
ثم شيثا محمدا وانهم كلامه ان هذه المواضع الثلاثة
لا يؤثر شي منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك
فيصرف صبغة وقائمة وان وجد فيهما علة اخري
مع التانيث وهو العجة في صبغة والوصف والصفة في
قائمة ويصرفا ذريجانا فانكر وان وجد فيه العجة
والتركيب والزيادة وان غيرهما من العدل والوزن
والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع
مع العلمية تارة ومع الصفة اخري فمثال العدل مع
العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقدير
وطريق العلم بعدل ما جاء على فقل علما سما علة
غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد
مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه
مع العلمية مانع اخر كطوي فان فيه مع العلمية التانيث
باعتبار البقعة فلا حاجة الي تكلف العدل مع امكان

والثانيث

والثانيث هو الذي لا يتغير في الصرف كقوله
والثانيث هو الذي لا يتغير في الصرف كقوله
والثانيث هو الذي لا يتغير في الصرف كقوله

غيره

غيره ومثاله مع الصفة مثني وثلاث وبيع فهذه
معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
تحقيقا وجوز بعضهم العدل الي عشر وموشر و
مثال الوزن مع العلمية احمدمع الصفة احمرا ولا
يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في فعل
بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه
بالفعل كشر وضرب علمين او كونه بالفعل ولي
كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان
وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون
مانعة مع الصفة الا في وزن فعلا ن بخلاف الزيادة
مع العلمية واما احسان وشيطان فان جعلنا من
الحسن والشيطن مدعا او من الحسن والشيطن صرفا
وشرط الصفة اي تأثيرها التي على وزن افعل او على
وزن فعلا ن امران اصالتها بان تكون الكلمة
في الاصل صفة وعدم قبولها التاء اما لانها لا موش
لها كالمكبيرة الكمرة والحيان لكبير اللحية او لها موش
على فعلي بالضم كالفضلي او فعلي بالفتح كسكران و
غضبان وجميع ابنيته فا فعلا ن موشاتها على فعلا
الاربعة عشرة لفظه جاءت موشاتها على فعلا ن
فتصرف وجمعها اجز فعلا ن اذا استثنيت

بفتح الزاوية

في كلام العزيز كقولہ فما صبرهم على النار مصروف
 الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه وله
 كثرة دالة عليه منها ما هو بالقربة نحو كيف تكفرون
 بالله وسبحان الله ان المؤمن لا يخس ولله دونه
 فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ افعل
اقصر منها هنا على صيغتين لا شتھا رھل فقال
التعجب لا صيغتان وضعا لانشاء احدهما ما
افعل زيد نحو ما احسن زيد وهو اللفظ اعلم
 ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد
 اليها وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب
 وهي عند س نكرة تامة بمعنى شئ وسوغ الله
 بها تضمها معنى التعجب وافعل فعل ماضي غير
 متصرف للزوم مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو
 ما افقرني الى عفو الله تعالى واما قوله يا ماما
 غز لا نأشدك الحنان فشاء وفاعل ضمير مستتر
 مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا
 بدل عائد الى ما ولهذا اجعوا على اسميتها وزيد
 منصوب بافعل على انه مفعول به كنعدي افعل
 لجملة النقل والجملة الفعلية في محل رفع خبرها
 وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي و

تحت
ولا يكون الضال
واشم

الجملة

الجملة صلة لها وانكرة ناقصة بمعنى شئ والجملة صفة
 لها فاعلمها فالخبر محذوف وجوبا اي شئ عظيم
 وعند بعضهم ما استفهامية كانه جهل بسبب
 حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير
 اي شئ احسن زيدا اي جعله حسنا قال ابن الحاجب
 وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الي
 التعجب لانها الآن بهذا المعنى وانما معناها الآن
 انشاء كما تقول في بيعت واشتريت فعل ماض وفاعل
 يعني في الاصل فاكنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك
 هذا والثانية افعل به كاحسن زيد وهو بمعنى
 ما افعله فندلولها من حيث التعجب واحد
 افعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر وليس بامر
 حقيقة اذ لا معنى له واصل عند س افعل بصيغة
 الماضي وهمزة للصيرورة اي صار ذاكذا كذا غدا
 البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت
 وابقل واثرت الشجرة اي صارت ذات ثمر فقير
 اللفظ من صيغة الماضي الى صيغة الامر وزيدت
 الباء في الفاعل قصدا لا صلاحة لان افعل لما
 غيرت صيغة فبح اسناده للظاهر لكونه على صورة
 الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقبال

صدر
كميرة وهدد ان
تهز غاد را

على كرم

فمن ثم اي من اجل ذلك لزمنا البناء هنا فلا يجوز
حذفها الا ان يكون الفاعل ان وصلتها كقوله وقال
امس المؤمنين تقدموا واجبا بنا ان يكون المقدم
بخلافها في فاعل كفي يجوز تركها كقوله كفي الشيب و
الاسلام للمرانا هيا وذهب جماعة الى ان الجرور
بالبناء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه
والبناء للتعدي فاعلى هذا يكون افعلا امر حقيقة
لا خبر وفيه ضمير مستتر ~~عائد~~ هو الفاعل لكن ذلك
الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال باحضر
احسن يزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر
لكل واحد بان يجعل زيد احسنا بان يصفه بالحسن
ثم يجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد
تقول يا رخل ويا هند ويا رجلا ويا رجال احسن
يزيد ولما شارك افعلا التفضيل فعلى التعجب فيها
يبينان منه ضمير اليها حفظا على الاختصار فقال
وانما يبني قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من
فعل متصرف فلا يبني من اسم ولا من فعل غير متصرف
كنعم وبئس وليس ثلاثي مجرد فلا يبني من رباعي مطلق
ولا من ثلاثي مزيد كدحج وتدحج وانطلق و
استخرج مثبت فلا يبني من منفي وان لم يكن ملائما

للمنفي نحو ما ضرب زيد وما عاجل الدوا اي ما انتفع
به متفاوت في المعنى اي قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم
به فلا يبني من غيره كمات وفتي لان حقيقة ما لا تفاوت
فيها تام فلا يبني من ناقص ككان وكاد مبني للفاعل
فلا يبني من مبني للمفعول كضرب زيد خوف البنات
بالفاعل فان من اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول
حان ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه
بزاية وما اعناه بجا جتك من شغل واعجب و
اعني بالبناء للمفعول وجري على ذلك ابن مالك و
ولده ليس اسم فاعله على وزن افعلا ويعبر عن هذا
بان لا يدل على لون او عيب فلا يبني مما هو كذلك
كعور وشمل ثلاثي لئلا يلبس اسم التفضيل منه باسم الفعل الثاني
وقيس عليه فعل التعجب لئلا يلبس اسم التفضيل منه باسم الفعل الثاني
جريا منها مجريا واحدا في امور كثيرة قال ابن ما
لك تنبيه اذا اردت التعجب والتفضيل من
فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليها باشد
او اشدد او شبههما فاجعل مصدرا عادما منصوبا
بعدا شد ونحوه فيهما ومجرورا بالبناء بعدا شد
ونحوه تقول زيدا شديبا واما شديبا واما شديبا
وما اشد بياضه واشدد بياضه وما اكثر ان لا

منه

زيادة

يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجأ مد ما لا يتفاوت
 معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم
 المتعجب منه جان حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وابصرو
 بهم وقول علي رضي الله عنه جري الله عني والبراء
 بفضل ربيعة خير ما اعف واكرما اي ما اعفها
 واكرمها ولا يجوز تقديمه على الفعل وان قيل ان الجوز
 بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفعل بينهما
 بغير ظرفا ومجرور متعلقين بالفعل **باب**
 في الوقف وبعض مسائل الخط الوقف قطع النطق عند
 اخراج اخر اللفظة فيه وجوه مختلفة في الحسن والجل
 وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرور والروم الشاه
 ابدال تاء التانيث الاسمية هاء ابدال الف الحاق هاء
 السكت اثبات الواو والياء واحذفها ابدال الهزة
 التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح
 من اللفتين على نحو رحمة من كل اسم اخره تاء التانيث
 قبلها متحرك ولو تقدير الحياة وقتاه فان اصل هذه
 الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء اي ابدال
 التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل
 ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربته لا لبس
 بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحها

كان

كاخت وبنث وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة
 للفعل والحرف ووقوف في الافصح على نحو مسلمات مما
 هو جمع مونث سالم وان سمي به بالتاء من غير ابدال له
 لولتها على التانيث والجمعية جميعا فكلها ابطال صورتهما
 بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض و
 كسلمات بهمات وايلات وعلى نحو قاض مما هو منقوص
 منون غير محذوف العين رفعا وجرا بالحذف اي بحذف
 الياء لان التنوين باق تقدير وهو الموجب للحذف تقول
 هذا قاض وسرت بقاض وفهم من كلامه انه اذا وقف
 عليه نصب لا تحذف لامه كما سياتي ومثله في الحذف عند
 سكت النادى المقصود منه كما قاض لان باب النداء
 باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا و
 اختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين و
 هو منتف في النادى المقصود وعلى نحو القاضى مما هو
 مقرون بال فيهما اي في الرفع والجر ثانيا اثبات للياء اذا
 لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضى السكون وذلك
 حاصل مع اثباتها واما المعروف منه بالامانة نحو قاضى
 مكة فكلهم قد يشعر بان الحذف فيه راجع من
 الاثبات وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح
 على نحو رحمة بالياء من غير ابدال فيقال رحمت قال

منقوص

كادت

الراجح والله اعلم انما يكفي مسلت من بعد ما وبعد ما وبعد
 مت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان
 تدعي امت قال ابواحيان وعلى هذه اللغة كتبت في المصاحف
 الفاظ بالتاء نحو ان شجرة القوم اهم يقسمون رحمة ربك
 وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناء من المكرمات و
 حكى عن علي كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوان
 وعلى نحو قاض رفعا وجرا باثبات الياء نظرا الى زوال
 موجب حذفها في الوقف وقد روي عن ابن كثير وورش
 في اخرف من القرآن وعلى نحو القاضي فبهما بالحذف فرقا
 بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير
 المتعالي لينذر يوم التلاق وليس لك في نصب نحو
 قاض منونا ونحو القاضي غير منون الا اثبات الياء لكن
 المنون يبدل تنوين الفاء فيقال رايت قاضيا وغيره
 تسكن ياءه فيقال رايت القاضي واماماسقط تنوينه
 لمنع الصرف كرايت جوارى فكالمنصوب المنون فليزيم ياءه
 وقفا ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين فان الاثبات
 اجود ^{ويوقف} على اذن الجوابية بالالف اي بابدال نونها
 الفاتشيمها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتهما متماثلتان
 لفظا وعلى نحو لستغفعا مما اخره نون توكيد حفيظة بالالف
 ايضا لذلك ولذا يكون للفعل على الاسم مزينة وعلى
 نحو

نكرة حتى لو كان معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة و
 في الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تخلف
 لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي الفضيلة الثانية
 افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود
 بها على هذه اللغة لتنبه على مطلق الخطاب فقط
 الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في
 الثانية فلها على هذه اللغة حالتان او مقرونة
 تلك الكاف بهما مبالغة في البعد الا في ثلاثة مسائل
 في المتن مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى ولا
 فرق بين تشية المذكر والمؤنث وفي الجمع في لغة من
 مدته وهم المجازيون دون من قصره من اهل نجد
 كقيس وربيعة واسد واما بنو اميم وان كان لغتهم
 القصر فلا ياتون باللام كاهل المجاز كما نبه عليه في
 اوضحه حيث قال وبنو اميم لا ياتون باللام مطلقا
 وفيما تقدمه من الاسماء الاشارة لها التنبيه بالف غير
 مهموزة كراهة كثرة الزوائد فتقول هناك ولا يجوز
 هذا لك وسميت الهاء التنبيه لانها تنبه المخاطب
 على امشار ابيه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة
 الامر بستان قري وبعودي وهي طريقة ابن مالك وغيره
 من المحققين لكن الجمهور على ان المعروفتين هما له ثلاث

تدوير

مراتب ترفي و الكلبي هي المجردة من اللام والكان
 وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني وبالنون المشددة
 والكاف في المثني ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحده
 لان زيادة الحرف تنعز بزيادة المسافة وعليه المص في
 شرح اللحن وصحها بن الحاجب ثم الرابع من المعارف
الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما اقل مع صلة معه
 ويرجع الى عائد وهو ان وان وما وكي ولو واسمي
 وهو المراد هنا بقريته ذكره في المعارف التي هي قسمي
 الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف
 او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه
 هو قسمان نص ومشارك فالنص ما وضع لعين واحد
 وهو الذي للمفرد المذكور العالم وغيره والتي للمفرد الموثق
 العاقل وغيره والذان للمثنى المذكور واللتان للمثنى الموثق
 وبعريان بالالف رفعاً وبالكاء جرّاً ونصباً عندنا لقال
 بتثنيتهما حقيقة والاصح انها مبنيان جي بهما صورة
 المثني وليس اثنتين حقيقة لما مر وكلام في الاصح
 عند ذكر انواع الشبه يقتضي ما قلناه في ذين ودين
 فكن علي بصيرة في ذلك ولك في نفعها وجهان اثباتها
 محققة ومشددة وحذفها والاصل الخفيف والثبوت
 قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه في الاصح تخصيص

حذفها

حذفها حالة الرفع ولجميع المذكر شيان الذين ويستعمل
 بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً ولذا قال مطلقاً وربما جاء
 في حالة الرفع بالواو كقوله نحن اللذان صبغوا القبا
 وانما لم يعرب كما عرب اللذان واللتان لعدم مجيئه
 على سبيل المجموع من جهة انه خاص من مفردة اذ هو
 خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا
 قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه والثاني
 الاولي بالقصر اشهر من المد ولجميع الموثق شيان
 ايضا اللاتي واللائي باثبات الياء وقد تحذف وقد
 يتعارض الاولي واللائي فيقع كل منهما مكان الآخر قال
 الشاعر نجي جها حب الاولي قبلها اي اللاتي وقال
 الاخر فما اباننا بان من منه علينا اللاتي قدمه و
 لجوراي الاولي والمشارك هو الموضوع لمعان
 متعددة بلفظ واحد فياتي للمفرد المذكور والموثق
 ولتثنية كل منهما وجمعه والياء اشار بقوله وبمعنى
 الجميع من الذي وفروعه من وهو موضوع للعالم
 نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا
 ومن قاموا ومن قمن وقدياتي لغيره في ثلاث مسائل
 احدها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعو من
 دون الله من لا يستجيب له اذ يدعونهم الاصنام

ووجه التثنية في قوله على حواء
 انهم لم يذكروا
 التثنية

قاله ابن مالك

لعمري اني

عنه
 وهو ملكا لم يكن ذلك على قلوبنا
 من

سن

نزلهم منزلة العالم خويد عوا من دون الله من لا
يسجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلهم منزلة العالم
الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من خو
كن لا يخلق لشمولة الادميين والملائكة والاصنام فان
الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة ان يجتمع معه في عموم
سابق فصل بين خوفهم من عيشي على بطنه لشمولة
كل دابة لها في قوله والله خلق كل دابة من ماء و
ما وهو موضوع لغير العالم خو ما عندكم بنفسه
وما عند الله باق وخو عجبني ما اشتريته وما
اشتريتهم وما اشتريتهم وما اشتريتهم وقد باني
له مع العالم خو سجد لله ما في السموات وما في الارض
وللمهم امره كقوله من راي شيئا من بعيد لا يدرك
ما هو نظري ما ظهر ولا انواع من يعقل خو فالكمل
ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث واي خو لنزاع
من كل شيعه ايمهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا
او تقدير الى معرفة ولا تضاد لكثرة خلافا لالان عصب
ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما في الآية خلافا
للصريين وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم
له العلة فقال اي كذا خلقت واجاب غيره بانا يا
وضعت على العموم والابهام والمضارع بهم ففقه

والله اعلم
بما ليس
بالعلم
والله اعلم
بما ليس
بالعلم

لها بخلاف الماضي اذ الابهام فيه فيحصل السابق
التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل
متقدما لمتان عن الشرطية والاستفهامية لانها
لا يعمل فيهما الاستاخر واعلم ان لاي ربيع حالات تعرب
في ثلث متنها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها
خو عجبني ايمهم هو قائم وذكر صدر صلتها ولم نصف
عجبني اي هو قائم ولم نصف ولم يذكر صلتها خو
يعجبني اي قائم وتبني في الرابعة على الضم نشيها با
لغايات وهي ما اذا اضيف للفظ وكان صدر صلتها
عذوفا خو ايمهم اشد وقوله فسلم على ايمهم افضل
ومما ارد على تغلب المنكر لموصولة اي وال في وصف
صرح اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية لغير
تفضيل وذلك كاسمي الفاعل والمفعول كالضارب
والمضروب بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية
كالرجل او على ما غلب عليه الاسمية كالابح والابح
او على ما دل على التفضيل كالافضل والاعلم فان ال
في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة
المشبهة كالاحسن فخرج ابن مالك اليانها موصول اسمي
وجري عليه المص المشبهة كالاحسن من الحسن فخرج ابن
مالك اليانها موصول اسمي في الشرح والوضح في

يقولون بيها هذا اذا اضيفت
تقولون بيها هذا اذا اضيفت

الاسم
الواسع

الاسم
الواسع

الاسم
الواسع

باب ما لا ينصرف لكن قال في الغني وليس يشيئ لانت
الصفة المشبهة للشبوت فلا تقول بالفعل الدال على الخرف
وهذا كانت الال داخلية على اسم التفضيل ليست موصولة
بانفاق وقصيدة لها حرف تعريف وية صرح في
الواضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول واجب
بان الصفة المشبهة تكمل الفعل في الفاعل الظاهر على
الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من
ان الال داخلية على هذا الوصف الصريح موصولة اسمي
هو الصحيح بدليل عود الضمير اليها ^{خوفا} فالحال النقي
وبه وليست موصولة حرفيا لما مر ولا يمكن ان تؤلف مع
صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقديم معمول
مدخولها عليها وجواز عطف الفعل على مدخولها
وايضا لو كانت حرف تعريف لفتح الحائتها في اعمال اسمي
الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود
المبعد له من مشابهته واللازم منتف قاله الرضي
هذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهدا ما اذا كانت له كما
في قولك جاءني ضارب فأكربت الضارب فلا كلام
في حرفيتها وصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال
شاكرا على المعنى بالجملة الاسمية كما في قوله من القوم
الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع

والله و هو كفلكم

محمّد
عمر
فصیح
بیر
خز
محر
لهم
دانش
رق
بنی
معد

كما في قوله ما انت بالحكم الترضي حكومتة على المختار
في تفسير الضرورة وذوا في لفظة طلي خاصة دون
غيرهم من العرب كقوله فان الماء إلى ماء أبي وجدي
وبري ذوا حفرة وذوا طويت والمشهور عندهم
افرادها وتذكرها وبنائها على السكون لا على الضم
كما توهم بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا بل
حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الآخر
ومنه من يعرفها بالحروف اعراب ذي العرب كما
من وخضه بن الصايغ بحالة الجر لانه المسموع كقوله
فحسبي من ذي عندهم ما كافيا واستشكل اعرابها
باز سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما
جرم به هنا من ان ذوا تطلق عند طلي على الموت
ايضا هو الجزوم به في سائر كتب ابن مالك و
خضهم في الجامع ببعضهم فقال وذوا لكل مذكر
وذات لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من
يصر فيهما ويعرفهما ومن يستعمل ذوا للجميع فلي
العموم عن بعض طلي بعد تصديره بالاول ويؤيده
قول ابن الصايغ الافصح امتناع اطلاقها على الموت
وذا حالة كونه بعد ما باتفاق من البصريين و
بعد من الاستفهاميين على الاصح عندهم والمجع

عجوة
ولا لا يجلد ولا
في الامراض والمجذبات
تتم

في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ما اذا انزل
 ربكم وقال الشاعر وقصيدة تاتي الملوك غريبة
 قد قلتم ان يقال من ذا قالها والكوفيون لا يقرسون هذا
 الشرط احتجاجا بقوله انت وهذا تخليص طليق اي
 والذي تخليصه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين
 الاسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة
 بجوز ان تكون عندهم موصولات والبلغ من ذلك
 جعلهم الاسم المحي بال من قبيل الموصولات كقوله العربي
 لانت البيت اكرم اهله واقعد من افتائه بالاصل اي
 لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومحل كون
 ذا موصولة اذ لم تلغ ولم تكن للاشارة فان الغيت
 بان كانت مركبة مع ما او من لم تكن موصولة بل تكون
 مع ما قبلها اسما واحدا لا اعلى الاستفهام لا يعمل فيه
 فعل متقدم ويظهر اثر ذلك في البدل اذا قلت مثلا
 من فاضرت ازيد ام عمر فان رفعت البدل فلا
 غير ملغات وان نصبت كانت ملغات ويدل على
 الغائما ايضا اثبات الف ماع دخول الجار عليها
 في نحو قولهم عما اذا تسال وكذا ان كانت للاشارة لانها
 تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب ^{والله اعلم} ما اذا التواني
 والمفرد لا يكون صلة لغير ال ولما انتهت الكلام على الموصولات
 شرع

وعدده
 من الموصولات
 على ما علمنا
 من غير

شرع في بيان الصلة فقال وصلة ال الموصولة الوصف
الصرح وقد مر الكلام عليه وصلة غيرها من الموصولات
 اما جملة وشرطها اسمية كانت او فعلية ان تكون خبرية
 وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر
 الي قائلها وان تكون معودة للخاطب ليمتن بها الموصولة
 الا في مقام النهويل والتفخيم فيحسن ايهامها نحو قوله تعالى
 فاوحى الي عبده ما اوحى وان لا تكون مستدعية
 كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم لان فيه
 استعمال لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون
 الصلة ذات ضمير غالبا طبق الموصول اي مطابق له
 في الافراد والتذكير وفروعها ليربطا به وهذا الضمير
 يسمى عائدا لعوده الي الموصول وقد يخلف الظاهر
 فيقوم مقامه كقوله سعاد الذي اضناك حب سعاد
 اي حبها واجاز ابن الصايغ خلوا الصلة منه اذ عطف
 عليها جملة بالفاء مشتملة عليه نحو الذي يقوم اخوك
 فيفضله هو الموصول الارتباط بالفاء وصيرورتها
 جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة ومن
 تاخرها عندها لانها من كماله ومثله منزلة جزئية المناخر
 ولهذا سمي ناقضا ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفاصل
 ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها دليل كقوله
^{بالمعنى}

عطف تفسيرا

وغيره
 وعرضا عند استمر
 التي وكان ادوية

نحن الاولى فاجع جموعك ثم وجههم اليها اي نحن
 الاولى عرفوا بالشجاعة تنبيه اعلم ان الموصولة
 ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد لفظا
 او معني وان خالف لفظه معناه بان كان مفرد والنقط
 مذكر واريده غير ذلك كن وما رجاز لك في
 العائد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعات اللفظ
 نحو ^{فوق} من يستمع اليك والثاني مراعات المعني
 نحو من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة
 اللفظ لبس نحو اعط من سلتك ولا يقال من
 سالك اوفج نحو من هي حرا امك فيجب مراعات
 المعني وما لم يعقد المعني سابق فيجوز مراعات المعني
 كقولوا من النساء روضة تهج الرياض نحوها
 وتصوح والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره
 في اللفظ وقد يحذف من فوعا او منصوبا او مجرورا
 فالرفوع ان كان فاعلا او نائباعنه او خبرا مبتدئا
 او ناسخا واسما لم يحذف وان كان مبتدئا
 حذف ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا ادان
 حصرا ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره
 نحو لنز عن من كل شيعة ايهم اشداي الذي هو
 اشد ولا فرق في جواز حذف الرفوع بين صلة اي
 وبغيرها

وهم

امك

اشد

اشد

وبغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها الا ان طالت
 الصلة نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله
 والا فالحذف قليل شاذ الا في قولهم لا سيما زيد بالرفع
 فانه مقبس غير شاذ تنزيلا لاسيما منزلة ^{الاول} **الاول**
 ستنشأ به والمنصوب ان كان منفصلا لم يحذف
 او متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام او وصف
 غير صلة العايد اليها المنصوب جاز حذفه نحو قوله تعالى
 وما علمت ابديهم اي علمت كما قرئ به وقوله والله
 موليك فضل فاحدثه اي الذي الله موليك فضل
 واما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة فشاذ
 حذف منصوب الفعل الكثير والوصف قليل جدا
 وان اشترك في الجواز وليس امتساوين في الحذف كما
 توهم عبارة الالفية والجور ونوعان مجروران بالضا
 وجور بالحر فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف
 وصفا عاما ليس مفعول نحو قاض ما انت قاض
 اي ما انت قاضيه وقوله لعرك ما تدري الطوارق
 بالحصي ولا زجران الطير ما الله صانع والثاني
 يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او
 المضاف للموصول والموصوف بالموصول مجروران
 بمثل ما جربه العائد معني ومتعلقا ولم يكن العائد

عنه فمالذي غيره وقع ولا ضرورة

عنه فمالذي غيره وقع ولا ضرورة

العايد

محصورا ولا ~~لا~~ نابيا عن الفاعل ولا موقعا حذف
 في لبس نحو وشرب مما تشربون اي منه وقوله لا
 تركن الي الامر الذي ركت انينا بقصر حين اضطرها
 القدر وقولك مررت بعلام الذي مررت اي به
 فان لم يتعين العائد للربط كررت بالذي مررت به
 في دارة او جرامعا بغير حرف كجاء غلام الذي انت
 غلامه او لم يجر الوصول اصلا كجاء الذي مررت
 به او جرح حرف مماثل لما جرح به العائد لفظا لا معنى
 كررت بالذي مررت به لان احدا الحرفين للسببية
 والاخرى للالصاق والفظا ومعنى لا متعلقا كررت
 بالذي سرت به او كان محصورا كررت بالذي ما
 مررت الابه او نابيا عن الفاعل كررت بالذي مر
 به او حذف ملتبسا كرخت فيه اذ لو حذف لم يعلم
 انه فيه او عذ فيشبهه الامر المار فيه لم يجر الحذف
 في الصور كلها وان علم ان هذه الشروط التي ذكرناها
 لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصح بها الضم
 واعلم انما تركها احوال على الامثلة فانها جامعة للشروط
 وصلة غير ال اما جملة كجاء او ظرفا وجارا ومجرورا
 تاما ان اي تتم بهما الفائدة كجاء الذي عندك وفي
 الدار فلا يوصل بها الا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا

ليست كقوله اليه

فيما رخت

ان كونه خائلا

صليتين

صليتين متعلقان باستقر وشبهه مما هو فعل حال
 كونه محذوفا وجوبا لا يستقر وشبهه مما هو فعل
~~هك~~ اسم لا فراده وهما في اصطلاح النحاة كالفتير
 والمستكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما يشمل
 الآخر واذا ذكر فكل معني ولذلك نظائر منها الايمان
 والاسلام والمشرق والكافر ثم الخامس من المعارف
 ذوات الادوات اي ادوات التعريف وهي ال بجمعها
 للتعريف عند الخليل وسكن لخليل الهمة اصلية فهي
 همة قطع كهمزة ام وان حذف في الوصل لكثرة
 الاستعمال وسكن خالف في ذلك اصالة الهمة فهي
 عنده همة زائدة لكنها مقيدة بها في الوضع هذا
 ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف
 بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل
 على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال تقريرها و
 نازعه ابو حيان في ذلك وردّها وانكر ان
 يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبها لفق
 ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهمة اصل مقطوعة
 في الوصل كهمزة ام وان لا اللام وحدها للتعريف
 وضعت ساكنة فاجتلبت همة الوصل للتمكن من
 الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام

مقتد

مع اللام خلافا للاخفش وس في احد قوليه المشهور
 عنه ورجح ابن مالك في سبك المنظوم واختاره
 المنص في حواشيه وقال انه من الحسن بكان وجميع ما
 اعترضوا به عليه مقابل بمثلها ومجابه عنه لكنه
 رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي
 الشذور وانما لم يترك الهزة وتحر ك اللام على قول
 الاخفش لانها ان حركت بالكسرة حصل الثقل مع
 كثرة الاستعمال والتبدست بلام الجرو وبالفتح التبدست
 بلام الابتداء او بالنظم فلا نظير لها وعن البرداني
 الهزة التعريف واللام زادت للفرق بينهما وبين
 همزة الاستفهام وتكون الالف المهد وهي التي عهد
 مصحوبها اما ذكر اخوي زاجا جتا زاجا جتا وفاندا
 التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جئ به
 منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذهبا في الغار و
 جاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه
 او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهي
 التي لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كما
 لقي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث
 هي لا باعتبار شيء كاهلك الناس الدينار والدرهم
 اي جنسهما وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء

العرف وقيل المني كل شيء حي وهذه لا يخلفها كل لا
 حقيقة ولا مجازا ولا استفراق افراد وهي التي يخلفها
 كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل فرد
 من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء
 من دخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا
 ولا استفراق صفاته وهي التي يخلفها كل مجاز نحو
 زيد الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحودة اذ
 لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح
 بمعنى انه اجمع فيه ما اختلف في غيره من الرجال
 من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة
 الكمال والاختار جواز نيابتهما عن الضمير المتكلم المضاف
 اليه خوفا من الجنة هي الماي وفيه ابن مالك بغير الصلة
 وجوز الزمخشري نيابتهما عن الاسم الظاهر وابو شامة
 نيابتهما عن ضمير المتكلم قال في المغي والمعرف من
 كلامهما انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تلخص من كلام
 المصرا ان المعرفة اما عهدي او جنسية وكل منهما
 ثلاثة انواع كما حرو وقد تكون الزائدة كاللوني ونحو
 ادخلوا الاول فالاول وقد مر انها تكون موصولة و
 ابدال اللام ميم لغة حميرة كفولهم في الرجل والفرس
 ام رجل ام فرس وقد نطق بها عليه السلام حين

قال السائل من امير امصيام في امسفر فقال ليس من
 امير امصيام في امسفر نقلت هذه اللفظة ايضا عن
 نفر من طي قال اشاعرهم ذاك خليلي وذا يواصلي
 يرمي وراي باسمهم وام سلمة ثم السادس المعارف
 المضافا صانعة محضته الي واخذ مما ذكر من الخمسة
 المتقدمة ولو بواسطه ما لم يكن متوغلا في الابهام
 كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده وهو في
 التعريف بحسب ما يضاف اليه عند اكثر المضاف
 للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة
 الاشارة وكذا البواقي الا المضاف الي الضمير كغلامي
 فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم في رتبة والا
 لما صح نحو مريدت يريد صاحبك اذا الصفة لا تكون
 اعرف من الموصوف وقيل ان كلما اضيف الي معرفة
 فهو رتبة ما تحتها وقال المض ويدل على بطلانه قوله
 كذا روي في الوليد المشقب فوصف المضاف الي العرف
 بال والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد
 على اطلاقه هنا ان المضاف الي العرف معرفة ما لا يتعرف
 بالاضافة كالصفة المضافة الي معمولها والمتوغل
 في الابهام والواقع موقع نكرة في باب الاضافة من
 ان كلامهما لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في باب

بما لا يعرف بها
 قوله

في باب شي كان قيد الحكم الذي يذكر مطلقا في باب آخر
 في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من
 من الاحكام والمبتدأ هو الاسم المحرر عن العوامل
 اللفظية لفظا وحكما بخبر عنه او وصفه او فاعله
 الفصل واغني عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة
 تقع مبتدأ غير الوصف المذكور وبذلك هنا وفي الجامع
 بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى انه اصل المفعولات
 وخالف في الشذور قيد الفاعل نظرا الى انه اصلها
 كما قال ودفع جمع الي ان كلامهما اصل واختاره
 الرضي قال ابوابه وان هذا الخلاف لا يجد في فائدة
 المبتدأ والخبر كلاهما مفعولان باتفاق كالله ربنا
 ومحمد عليه الصلاة والسلام نبينا من يعتقد
 عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعها على اقول
 اصحها ان المبتدأ مفعول بالابتداء وهو الخبر عن
 العوامل اللفظية للاسناد وقد مر ما فيه والخبر
 مفعول بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا
 لان اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب الخبر من حيث
 كونه محكوما به له طلبا لان ما كان فعل الشرط لما
 كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان
 الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من

من حيث
 العمل اصل اللفظية اي من حيث
 العمل المحرر عن العوامل
 اللفظية لفظا وحكما بخبر عنه او وصفه او فاعله
 الفصل واغني عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة
 تقع مبتدأ غير الوصف المذكور وبذلك هنا وفي الجامع
 بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى انه اصل المفعولات
 وخالف في الشذور قيد الفاعل نظرا الى انه اصلها
 كما قال ودفع جمع الي ان كلامهما اصل واختاره
 الرضي قال ابوابه وان هذا الخلاف لا يجد في فائدة
 المبتدأ والخبر كلاهما مفعولان باتفاق كالله ربنا
 ومحمد عليه الصلاة والسلام نبينا من يعتقد
 عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعها على اقول
 اصحها ان المبتدأ مفعول بالابتداء وهو الخبر عن
 العوامل اللفظية للاسناد وقد مر ما فيه والخبر
 مفعول بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا
 لان اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب الخبر من حيث
 كونه محكوما به له طلبا لان ما كان فعل الشرط لما
 كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان
 الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النكرة لا تكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله

الكلام حصول الفائدة والمبتدأ محذوف عنه والخبر
عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام
السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها
احد وانما تجهل الامور الجزئية وورد على الاول محيى
الفاعل نكرة وهو محذوف عنه واجيب بان الفاعل
تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم
لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير
مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد
قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت
ذلك فلا مبتدأ بنكرة الا اذا فادت والفائدة تحصل
في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات
وهي كثيرة وانما بعضها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا
وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص
وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ويقع المبتدأ
نكرة ان عم كل فرد من جنسه او خص نكرة من ذلك
الجنس فالعام نحو ما رجل في الدار لان النكرة في سياق
النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فا
شبهت المعرف بالجنسية ومنه نحو له مع الله
وكل له قانتون ومن يقيم قم معه والخاص نحو ولعبد
مؤمن من غير من مشترك لان الوصف يخص الموصوف

والنكرة لا تكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النكرة لا تكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النكرة لا تكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله

النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف
ويحتمل ان يكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله
عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله على العبد
لتخصيصه بالاضافة وقوله امر بمعرف صدقة ونه
نهي عن منكر صدقة وقولك رجل جاءني لانه معني
رجل صغير جاءني ويقع الخبر مفردا جامدا فلا
يحمل ضمير المبتدأ او مشتقا فيحتمل ما لم يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا ويجب ابرز المحتمل وانا من اللبس
اذا جري الوصف على غير من هوله ويقع جملة لها
اي فيها رابط وجوبا يربطها بالمبتدأ الذي سبقت
له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب
بفعل او وصفا وجزا باسم فاعل او حرف بتعويض
او ظرفية او بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا نحو قوله
تعالى وكل وعد الله الحسين وقوله اصح فالذي
توصي به انت مفردا وروابط الجملة بما هي عنده او
اصلها في المعنى الى عشرة على خلاف قوله في بعضها
اقتصر منها هنا على اربعة اخذها الضمير و
هو الاصل في الربط ومن ثم يربط به مذكور الكريد
ابوه قائم وعمر وقام ابوه ومحمد وفا كما مر و
الثاني الاشارة نحو قوله تعالى ولباس التقوي

غيره

قوله فيها رابط اذا احتاجت اليه لان الجملة
في الاصل كانه مشتق فان اقتصر على خبر المبتدأ
فلا يربطها من واربط يربطها بالجزء الاخر

قوله واقصر هنا على اربعة الخامس اعادة التسمية
تخبر زيد جاني ابو عبد الله انه كان ابو عبد الله كنية له
الساه من ان يعطى لقا السبيبة بجهة ذات ضمير
على جملة خالية منه او بالعكس السابعة ان يعطى بالواو
مثل ذلك الثانية شرط يشتمل على ضمير مذكور
على جوابه بالخبر يجوز ان يعطى ضمير وان قام
التاسعة الثانية عن الضمير العائز كون
الجملة نفس المبتدأ في المعنى

ذلك خبر ان قدر ذلك مبتدا ثانيا والابان قدر
 تابعا للباس على انه بدل او عطف بيان فالخبر مفرد
 والثالث اعادة البتدي بلفظه واكثر وقوع ذلك
 في مقام التحويل والتعظيم نحو الفارعة ما الفارعة
 فالقارعة مبتدا اول وما اسم استفهام مبتدا
 ثاني والفارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير
 الفارعة اي شئني هي كما تقول اي رجل زيدا ذا
 اردت التعظيم والتخيم لثانته والرابع العموم بان
 تكون جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا فيكون
 الخبر داخل تحت خبر زيد فمع الرجل قال في الرجل
 للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها
 فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله فاما
 الصبر عنها فلا صبر للربط بالعموم تبع فيه هنا
 وفي اوصاف جماعة من النخات وذكره في المعنى
 كالمبني منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيدا مات
 الناس وعمر وكل الناس يموتون وخالد دار رجل
 في الدار وخرج النال والبيت بما هو مذكور فيه
 فراجع ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا
 يحتاج الى رابط نبيه على ذلك بقوله لا في نحو
 قل هو الله احد مما الجملة الخبر بها نفس المبتدا في

المعنى

المعنى فلا يحتاج الى رابط الكفاء بها عنه لانها مفسرة
 للمبتدا والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير الثاني
 والابان قدر ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد وهو الله
 واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدما ميني تبعا
 للمراي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
 بل المفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا
 قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا
 ظرفا زمانيا ومكانيا حاله كونها منصوبا لفظا
 بما تعلق به نحو والركب اسفل منكم والرجل عندا
 ويقع ايضا جارا ومجورا منصوبا ايضا محلا
 بذلك كالحمد لله وشروطها ان يكونا تامين بالمعنى
 المتقدم فلا يجوز زيدا مس ولا زيدا بك ولما كان
 الخبر اذا وقع ظرفا او مجورا راجعا في التقدير الى
 المفرد والجملة قال وتعلقهما مح اما بمستقر ونحوه
 مما هو اسم الفاعل وهو اختيار طائفة محكيين بان
 المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد
 صحه في الاوضح ورجح ابن مالك بامور منها ان
 اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت
 لذي مجبوحه الهون كائن ولم يرد اجتماع الفعل
 والظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل

الذي هو اسم الفاعل من كان النافض لهما انه متعلق
 ببيان ان كان في البيت كونه خاص وهو التبع

توهم فانت لذي مجبوحه الهون كائن ولم يرد اجتماع الفعل
 والظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل
 الذي هو اسم الفاعل من كان النافض لهما انه متعلق
 ببيان ان كان في البيت كونه خاص وهو التبع

ما يقضي

ما يقضي

نحو او ملغى ولم يعتبر اعتبار الاول قال لا لما يمتني
 وبعضهم الى ان الضمير لا ينتقل الى الطرف واخيه مطلقا
 قاعدة كل ظرفا و ^{جار} و ليس يراى ولا ما يستثنى
 به لا بد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه او ما اول بها
 يشبهه او ما يشير اليه معناه والتعلق اما ان يكون
 ملفوظا به او مقدرا والمقدرا اما واجبا الحذف
 او لا واجبا الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المعنى
 ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم
 الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت
 جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو في
 شهر كذا وفي زمان طيب وفهم منه ان المكان يجوز
 به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن اسم المعنى يجوز
 عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحذف غير مستتر
 نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة واما نحو
 فوهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر فيه باسم
 الزمان عن الجوهر فهو متناول بحذف اسم معني مضافا
 هو المبتدا في الحقيقة كروية الهلال الليلة فالأخبار انما
 هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر ونيل لانا ويل بل الليلة
 خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث
 في وقت دون وقت ولما كان من المبتدا ما لا يخبر له

لانه

لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يعني عنده عليه
 بقوله ويعني عن الخبر في حصول الفائدة مرفوع
 وصف يكتفي به فاعلا كان او نائبة والراد بالوصف
 اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
 التفضيل والنسب معتمداً ذلك الوصف ليصح الاكتفاء
 بالمرفوع على اذ ان استفهام حرفا كانت واسما او اذ ان
 نفي كذلك او فعلا فلا استفهام بالحرف نحو اقاطن
 قوم سلمى ام نورا ^{نورا} طعننا ان يضعنوا فيجب عيش
 من قطننا وبالاسم نحو كيف جالس العمران والنفي
 بالحرف نحو ما مضى وبالعمران وبالفعل نحو ليس قائم
 الزيدان ومنه قوله غير ما سوف علي من ينقضي
 بالهم والحزن والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما
 قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان يكون
 اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلي ما واف لي
 بعمدي انما اذالم تكونا علي من اقاطن وجعل النفي
 بالفعل والاسم كالحرف فيه نحو الخروج الوصف عن
 كونه مبتدا حقيقة واعتماد ما ذكر شرط لازم عند
 جمهور البصريين وما اوههم خلاف ذلك مؤول عندهم
 ثم هذا الوصف مع مرفوعة اما ان يتطابقا افرادا
 نحو قائم زيد جاز في الوصف وجهان لا بد ان

اولا فان تطابقا

الابتداء

والجبرية الاني نحو اقام اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا
يقدر في قولهم انه متى وقع تقدّم الخبر في الباس المبتدا
بالفاعل وجب تاخيره وان تطابقا تنبيه وجعا
نحو قائمان الزيدان واقامون الزيدون تعين خبرية
الوصف على اللفظة النصية لتحمل الضمير وان لم يتطابقا
تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا ونايبا
عنه مفسيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد
بخبر واحد كما مر وقد يتعدد الخبر جواز على الاصح
لان الخبر كالنوع فجاز تعدده وانما يختلف الجنس نحو
فاذا هي حية تسعي والتعدد على ثلاثة انواع احدها
ان يتعدد لفظا ومعنا لا يتعدد الخبر عنه وعلا
هذا النوع صحة الافتصار على كل واحد من الخبرين
او الاخبار نحو زيد فقيه كاتب شاعر فانا نستعمله
بالعطف جاز اتفاقا وتائها ان يتعدد لفظا لا معني
ليقام التعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا خلق
عامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعهما مبتدا
الخبر الواحد والمعني هذا من خلا فالاي على الفارسي
ولهذا يمنع توسط المبتدا بينهما وتقدمها عليه في
الاصح ثالثهما ان يتعدد لتعدد ساحبه ما حقيقة
نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله يدك

يد

خبرها

قوله

يد يد يحيى واخري لاعدا لها غائظة او حكما نحو انما
الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم و
تكاثر وهذا ما يجب فيه العطف وصرح ابن مالك
في التمهيد بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني و
في شرحه بان التعبير فيها بغير لفظ الواحد لا يقال
الاجاز لما في الشرح من حكاية الاجماع على عدم
التعدد فيهما منظورا فيه للهم لا ان يريد اجماع
ما تقدم فائدة اذا تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان
فخبر عن آخرها وتجعل مع خبره خبرا لما قبله وهكذا ادها ان تجعل الروابط
اي ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف
غير الاول الي ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه
ابوه قائم والمعني ابواخ خال عم زيد قائم والاخر
ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير
فيها آخر الاول وتال المتلو نحو زيد هندا الاخوان
الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعني الزيدون
ضاربون الاخوين عندهن باذن زيد وهذا المثال
ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه
المخات للاختبار والتميز قاله ابو حيان واعلم
ان الاصل في الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه وصف له
في المعنى فحق ان يتاخر عنه وضعا كما هو متأخر

فان كان الخبر
في المبتدات ص

من تقديم

عنه طبعاً ولكنه قد يتقدم عليه حيث لا مانع مما
 جواز الخوف في الدار زيدا وجوبا بان يكون له صدر
 الكلام اما بنفسه كالا يستفهم ومقد ذلك كخوف
 زيدا ذلوا آخر الخرج ماله صدر الكلام عن صدرية
 او بغيره صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تاخيره في
 لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطرا ذلوا آخر
 لتوهم انه صفة للثمرة فالنظم تقديمه دفعا للالتباس
 او يكون المبتدأ محصورا فيه بالا لفظا نحو ماله لنا
 الا اتباع احمد عليه الصلاة والسلام او معني نحو انما
 قائم زيدا ذلوا آخر لا وهم الاختصار في الخبر او
 يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر
 نحو على الثمرة مثلها زيدا او على مضاف اليه الخبر كقوله
 ولكن ملاعين جيبها اذلو آخر للزم عود الضمير على
 متأخر لفظا ورتبة وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر
 جواز العلم به وقد اجتمع حذف كل منهما وابقاء
 الاخر في نحو سلام قوم منكرون وسلام مبتدأ
 والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم
 خبر لمبتدأ محذوف اي انتم قال ابن ابي ابي واذا كان لا
 بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولي
 قال الواسطي الاول كون المحذوف المبتدأ لان الخبر

محط

تتميز

لان الشك في طلب الفخر والمجور
 والجملة لتختص حاشيا فلو تأخر
 الخبر لتوهم انه صفة لان الجملة
 شبهها بعد الذكر من صفات
 فالنظم التقديم لذلك

عجبة نصيب

اهابك اجلا وما يدور
 قدرة على

محط

القائدة وقال العبدى الاولى الخبر لان الجوز في
 آخر الجملة اسهل وفي المحذوف من خوزيد وعمرو
 اقوال ثالثة الخبر وقد يجب حذف كل منهما فيجب
 حذف المبتدأ ولم يبينه عليه هنا اذا خبر عنه
 ينعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترجم كمرت
 بزيدا الكريم او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما كنتم
 الرجل زيدا فاذا قدر خبر او بصرح القسم كخوف
 ذمتي لا فعلن اي يمين او بمصدر جئني به بدلا من
 اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف
 الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله ويجب اي الحذف
 في الخبر في اربع مسائل الاولى والثانية قبل جوابي
 لولا الامتناعية اي الدالة على امتناع الثاني لوجود
 الاول والقسم الصحيح وهو ما يعلم بجرد لفظه كون
 الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمان الله واما نداء الله
 بخلاف علي عهده الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر
 جواب بعده فمذه يجوز فيه الاثبات والحذف وكل
 وجوب الحذف في الاولى ان يتعلق الامتناع على نفس
 المبتدأ كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم
 يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو اولاد زيد لا كرك
 اي لولا زيد موجود فان تعلق نسبة الخبر الى المبتدأ

قائم

جاز الحذفان دل على الخبر دليل والاوجب ذكره نحو
 قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديث عهدي
بالاسلام لهدمت الكعبة والثالث قبل الحال الممتنع
 كونها خبر عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ
 مصدرا عاما في مفسر صاحب الحال كما سيأتي او
 مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شرب السويق
 ملئتوا والى مؤل به نحو اخطب ما يكون الامير قائما
 ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين
 وتوسط معمولها بينهما وبين المصدر ولا توسطها
 بين الخبر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع
 الى اخره الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب
 كضربي زيد شديدا واما قولهم حكيمك مستمطا اي
حكيمك لك مثبتا فتاذا والرابع بعد واو المصاحبة
 الصريحة في معنى المصاحبة بان تكون نصا في المعية
 كما سيأتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمر
 وادرت الاخبار باقتراهما جاز ذكره لعدم التضييق
 على المعية والحذف اعتما على ان السامع يفهم من
 اقتضارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطفا
 وانشار الي امثلة ما تقدم من المسائل الرابعة على طريق
 اللف والنشر المرتب نحو لولا انتم لكننا مومنين

فانتم

فانتم مبتدأ والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل الخ
 صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة
 وقد تقدم ان حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب
 فالاولى التمثيل بان يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما كان
 حذفه واجبا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على
 امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والدليل
 على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لايتكلم بك
 في ان وجوده يمتنع من الايمان فصح الحذف لتعين المحذوف
 ووجب لسد الجواب مسده ونحو لمرك لا فعلن
 لمرك مبتدأ والخبر محذوف ضمني للعلم به ووجب
 لسد الجواب مسده وعمر ك بفتح العين من عمر الرجل
 بكسر الهمزة اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم
 مراد به الحياة ونحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ
 وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال
 من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد
 الخبر والاصل حاصل اذا كان زيدا قائما واذا كان
 قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان
 المحذوفة تامة وهذا الحال لا يصح جعلها خبرا عن
 ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف با
 لقيام وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها

لا مبنى احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربني
 زيدا القيام فلما التزم تنكيره علم انه حال لا غير والثاني
 وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث
 اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وخوكل
 رجل وضيعة بالضاد المعجمة والمثنان التخييه وهي
 الحرفية سميت بذلك لانها اذا تركها صاحبها منعت
 فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدا ورجل متا
 اليه وضيعة معطوفة على المبتدا والخبر محذوف
 اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على الصاحبة
 والافتران ووجب لقيام الواو مقام **مع باب** في
 ذكر ما ينسخ المبتدا والخبر النواسخ لحكم المبتدا والخبر
 ثلاثة انواع من حيث العمل احدها ما يرفع المبتدا
 وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس
 وافعال المقاربة والثاني عكسه اي ينصب ويرفع
 الخبر وهو ان واخواتها وسميت نواسخ لازلها
 حكم المبتدا والخبر اخذا من النسخ وهو المازلة وبدء
 بالرفع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم
 ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
 هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية كان وامسى و
 اصبح واصبح وظل وبات وصار وليس وفي معنى

فوقه
 ما هو
 في قوله
 كان واخواتها
 على ثلاثة اقسام



ساراض ورجع وعاد واستحال وراح ونحو
 والثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعي وهو
 اربعة ما زال ماضى يزال لا ماضى يزول ولا يزول
 فانها تامان الاول منهما متعدي واحد ومصدره
 الزيل والثاني قاصي ومصدره الزوال وما عسى
 وما يبرح وما انفك وهذه الاربعة معانيها متفقة
 بلا خلاف مثال النفي ولا يزالون مختلفين لن يبرح
 عليه عاكفين ومنه تائه تفتو تذكر وقوله فقلت
 بمين الله ابرح قاعدا ومثال النهي قوله صاح شمر
 ولا تزال ذاكر الموت فنيبانه ضلال مبين والدعاء قوله
 ولا زال منهلا بحر عاتك القطر وفيده في الارتشاف
 بلا خاصة كما في البيت القسم الثالث ما يعمل هذا
 العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو
 دام لا غير كاعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة
 دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية
 لانها تقدر بالمصدر والظرف فلوم يتقدمها او كانت
 مصدرية غير ظرفية لم تعمل وان لم يرفعها منصوب
 فهو حال كعبت من ما دام زيد صحيحا اي من دونه
 صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود
 العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات

لولا قطعوا لاسي
 لا يكره واصل في
 لا يكره

صدره

انك يا ابي اسلم يا دار
 على البلاء وشدة

قوله ويشترط في المبتدأ الذي قد قبل
عليه كان وخواتمها ان لا يلزم
التقدير ولا حذف ولا عدم
التصرف ولا عدم الابتدائية
بنفسه او بغيره او لمصوب لفظي
او مفعولي والاول كالم شرط
والثاني كالم خبر عنه بنقل
مقطوع والثالث كالم مفعولي
للمؤمنين والرابع نحو اقد
رجد ذاك الذي لا يزيد والخاص
مصحوب اذا انما انية شرح

مخبر

وفيه دل مساجدة صالح

والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية وانفق النخاة
على ان كان واخواتها افعالا الاليس فان الفارسي ومن
تبعه يذهب الي ضربينها والصحيح فعمليتها لا اتصال
ضمان الرفع البارزة وتاء الثانية الساكنة بها كما تقدم
في فاعن هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدأ اشبهها
بالفاعل ويسمي اسمها من حقيقة ^{وفاعال مجاز}
وينصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمي خبرا من حقيقة
ومفعولا مجازا لكن يشترط في المبتدأ الذي يدخل
عليه ان لا يخبر عنه جملة طلبية ولا انشائية وان
لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا
الابتدائية سواء كانت لنفسه او لمصوب لفظي او
معنوي نحو وكان ربك قديرا واما قوله وكوفي
بالمكارم ذكرني فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه
الشروطا حاله على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه
كلامه من نسبة الرفع الي هذه الافعال هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا
الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كانوا
هم الظالمين والضمير لا يتصل بالبعامله ويلزم على

بالاستفراء

مقاله

مقابلته ان تكون هذه الافعال ناصبة لرافعة وهذا
لا يعمد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم كافي
باب المبتدأ وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع
جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط
جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله و
ليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو
يعجبني ان يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم
الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدرية ولاناخره
عن الاسم لاجل الضمير قال الذماميني واما تمثيلهم
في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس صحيح
اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على
الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا المانع كخص
الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الامكان و
تصديرية وكخفاء اعلم بها نحو كان موسي صديقي
وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهمه اذ
لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه وحسنا
كان زيد وجهه لنرم الفصل بين العامل والمفعول الذي
هو خبره بالاجنبي وقد يتقدم الخبر على الفعل و
اسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهولاء
اياكم كانوا يعبدون فان تقدم المفعول يؤذن بجواز

مخبر

سليم ان جهلت الناس
عنا وعنهم

الاستفراء

تقدم العامل كذا قبل وهو غير لازم فقد يتقدم المفعول
حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليقيم فلا نفوس
وجوازهم زيد لم اضرب وعمر لن اضرب مع امتناع
تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد به بيت
العروض وهو قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهدا
ما كنت او غائبا وقد يجب التقديم كان يكون له صدر
الكلام نحو ان كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم مما
مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه
لا يجوز تقديمه عليها على الصحيح قياسا على عسي و
نعم يجامع الجود وما اخرج به المجيز من قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان
يكون يوم منصوبا بفعل مقدراي يعرفونه لا با
لخبر وان ظرف والظرف يتوسع فيه بما لا يتوسع
في غيره ولذا جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز
ما طعناك زيدا كلال لكن هذا يقتضي جواز تقديم
خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا بمنعه والا
خبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان
معمول الحرف المصدر لا يتقدم عليه ولا على مادام
وحدها لعدم نص فيها فلا يلزم الفصل بين الموصول
الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا

الافطره مجمع

مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع مغل
بعلتين وكل منهما لا ينقض ما يغاها تفاق ومثل دام
كل فعل قارنه ^{حرفا} مصدر ^{يقوم} كيحييني ان تكون عالما
واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمنع
على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسط بينهما
ويتبين الفعل فيجوز ما قاما كان زيد دون قائما ما كان
زيد واعلم ان خبر هذه الافعال خبر مبتدأ في
جواز تعدده ووقوعه مفردا وحمله لها رابط وله
مع الاسم حالة فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم
للخاطب مطلقا فان علمها وجهل انتساب احدهما
الي الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن للخبر
الاخر اسم اشارة اتصل به هاء التنبيه فان لم يكن
احدهما اعرف فالتخير وكذا ان كانا نكرتين وكل
منهما مسنوع فتعين ان يكون هو الاسم وان كان
لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا فغيرا وتنبيل
ولامسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر ولا
يعكس الا في الضرورة وجوز ابن مالك اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن
وروده يكون مزاجها عسل وماء وتختص الخمسة الاول
وهو كان وظل وما بينهما بمراوفة صار الدالة على

له

تحول الموصوف عن صفة التي كان عليها الى صفة اخرى
 اما باعتبار العوارض والحقائق فيصير المعنى واحدا
 في الخمسة نحو كانت هبة منبثورا وكنتم اربابا ثلاثة
 وقوله امست خلاء وامسي اهلها احتملوا وقوله
 تعالى فاصبحتم بنعمة اخوانا وقول الشاعر اضحى
 بمرقايتي ويضربني بعد شيبتي يبغى عندي اللبا
 وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص
 هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما
 بعدها بعدم الدخول على مبتدا خبره ماضي فلا يقال
 صار زيد علم ولا دام زيد قعد وكذا البواقي
 لان هذه الافعال تنهم الدوام على الفعل واتصاله
 بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا و
 يختص غير ليس وفتي وزال من هذه الافعال بجواز
 التهام اي الاستغناء بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل
 حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثر
 الى ان معنى تمامها دلالتها على الصا الحدث والزمان
 فعلى الاول معنى نقصانها عدم اكتفاءها بالمرفوع
 وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في اللغة
 والصحيح انها كلها دالة على الحدث الاليس وبطل
 ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في

عجز
 اخذ عليها الذي اخذ على ليد

شرحه و على التسهيل وفي الاشارة وهذا الخلاف
 عليه خلاف من انهما هل يتعلق بها الطرف والجار والمجرور
 ام لا اي لا يتعلق فمن قال بدلتها على الحدث جان تعلفها
 بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت
 بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان دوا
 عشرة اي وان حصل وامسي واصبح بمعنى دخل في
 المساء وفي الصباح فسبحان الله حين تمسون اي
 حين تدخلون في الصباح ودوام بمعنى بقي نحو خا
 لدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت و
 اضحى بمعنى دخل في نحو ضحينا اي ادخلنا في الضحى
 وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه ما رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بني ابي عرس بها
 وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم واي نزل
 بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك
 اي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع نحو الى الله نصير
 الامور اي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو
 ظل اليوم اي دام ظله وروح بمعنى ذهب نحو واذ
 قال موسى لفتهاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى
 انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي فانفصل واما
 ليس وفتي وزال فانها ملازمة للنقص وما اوهم
 امرنا قوام

حيث تدخلون في
 المساء
 تصحون

خلاف ذلك يؤل ويختص كان بمزاجية لم يزل كثيرا
 فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على شيء
 قد يراو جواز زيادتها متوسطة بين شيئين مثلا بين
 ليسا جارا ومجورا كما لم يتد وخبره نحو زيد كان
 عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك و
 الموصول وصلة نحو جاء الذي كان ضربه والموصوف
 وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطر ديت زيادتها
 بين ما وقع فعل التعجب نحو ما كانا حسن زيدا ومعنى
 زيادتها انها لم يوت بها للاسناد وفهم من قوله كان
 انها تزد بلفظ الماضي وان غيرهما من اخواتها لا يزداد
 وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن
 قوله متوسطة انها لا تزداد في صدر الكلام ولا في
 آخره وهو كذلك لان ما ذكرنا ولا يكون معني بشانه
 وما ذكرنا آخر يكون محط الفائدة وكلاهما يناني
 الزيادة وجوز الفراء زيادتها اخرا قياسا على الفاء
 ظن آخر والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا
تستعمل الا في ما اعتيد استعمالها فيه وتختص بحوان
 حذف نون مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو
 الاصل والمبتدأ وعند الاطلاق فلا يحذف من غير
 المجزوم والحذف المجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف

ويجوز في اليه تسامر
 على ان كان مسبوقة الفاء
 فيه ضرورة او شاذ

اذ لم يكن الحاء من الحذف
 الفوق

فليس يحذف من الحذف

من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم يكن لان الفعل
 الموقوف عليه اذا دخل الحذف حتى بقي على حرف
 او حرفين يجب الوقف عليه بهما والسكر كعه ولم يبعه
 فلم يكن كلم يبع فالوقف عليه باعادة الحذف الذي كان فيه
 اولى من اجتناب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في
 لم يبع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف
 لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف
 النون ان لم يلحقها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن
 لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة العارضة لا لتقاء
 الساكنين خلافا ليويس مستندا الى نحو قوله اذا لم تكن
 الحاجات من همة الفتي وهذا ونحوه محمول عند
 المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله
 ولان استغني ان كان ما وكونه ذا افضل ولا ضمير
 نصب متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن
 تسلط عليه اذا ضمائر ترو الاشياء الى اصولها فلا
 يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط
 واجتمعت جاز الحذف نحو ولم الك بغيا اصله اكون
 بغيا فحذفت الضمة للجازم والواو والتقاء الساكنين
 والنون التخفيف ولا يختص هذا الحذف بكان الناقصة
 بل التامة كذلك فراء وان تلك حسنة برفع حسنة

وتختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها
 معوضاتها بعد الحذف ما التائدة وذلك مطرد
 بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه
 تعليل فعل بفعل في مثل قوله ابا خراشة اما انت
 فنقر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص
 ثم حذفت اللام وكان للاختصار فان فصل الضمير
 اوصار ان انت ذا نقر ثم زيدت ما عوضا عن كان
 المحذوفة وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب
 في الخرج فصار اما انت ذا نقر ويقاس بضمير المخاطب
 غيره وقد مثلت بـ يا ما زيد ذاهبا وانما خص ضمير
 المخاطب بالذكر لان لم يسمع من العرب حذفها الا معه
 ولا يجوز الجمع بين ما وكان لا امتناع الجمع بين العوض
 والمعوض وجوزة البرد وجري عليه في الشرح وتخص
 ايضا يجوز حذفها مع اسمها ضمير كان وظاهر دون
 خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطين كما في مثل
 قول الحريري فان وصلا الذببه ^{فصل} وان صر ما
 فصرم كالطلاق وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان
 خبرا خيرا فان شرفشراي ان كان علمهم خيرا فخرهم
 خيرا وقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خائفا من
 حديد اي ولو ما تلتسمه خائفا من حديد وقول

نحو فان قومهم لهم
 يا كلهم الضبع

الشاعر لا ياب من الدهر ذوا بغي ولو ملكا اي ولو
 كان الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء
 الاسم فيضموعف وعليه ان خير بالرفع وان كان في
 علمهم خير وفي هذا وخوه اربعة اوجه مشهورة
 وان ضمنت اليه ان شرافشراي كان المجموع بالقسمه العقلية
 ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها مع اسمها و
 خبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعول هذا اما لا اي
 ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا هي النافية
 للخبر ولما فرغ من كان واخوانها اخذ ينكلم على ما
 حل على ليس وهو ما ولاه ولات وبدا بما فقال
 وما النافية عند المجازين كليس في رفع الاسم ونصب
 الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف
 والتركات وفي دخول الباء في خبرها وبنوا تميم
 لا يعملون بها بل هي عندهم مهملته وهو القياس لانها
 لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها
 ان لا تعمل قال شاعرهم ومتهفها الاعطاف قلت له
 انتسب فاجاب ما قتل الحرام اي هو نعيم الجحاري
 ولما كان اعمالها على خلاف الاصل شرط المجازيون
 له اربعة شروط اشار الي ذلك الاول بقوله ان تقدم
 الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر على الاسم ما مبسوط من

عجزه
 جنوده فاق حنة السهل والجبل

من اعتذر بطل عملها خلافا للبراء وان كان ظرفا
 او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثاني بقوله ولم
 يسبق الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله بني غلانة
 ما انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها
 محولة على ليس في العمل وليس لا يقترب اسمها بان يبعد
 عن الشبه وروي ذهبها بالنصب واول على ان ان
 نافية مؤكدة لما الزائدة والى الثالث بقوله ولا يعمل
 الخبر فان سبق به نحو وما كل من وا في منا انا عارف
 بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول
 خبرها بالتقديم الا اذا كان معمول ظرفا او جارا او
 مجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي
 انت مقيما لتوسمهم فيها لم يتوسعوا في غيرها
 ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح والى الرابع بقوله
 ولا الخبر بالرفع عطفا على الضمير المستكن في سبق
 اي ولم يسبق الخبر بالالفلو سبق بها نحو وما محمدا
 رسول قد خلت من قبله الرسل بطل عملها لبطلان
 معني ليس وزاد بعضهم شرطيين ان لا تكرر وان لا
 يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيئ الاشياء
 لا يعيابه فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس نحو
 ما هذا بشر وما هن امهاتهم واذا عطفت على خبرها

عجزه لا يفهمه كذا في التمهيد
 ولا يجوز حذف

صدر
 وقالوا يعرفها المنازل من منازل

بلكن

بلكن او بلى نعين في المعطوف بالرفع على انه خبر
 مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعدا او بلى
 قاعدا ولا يجوز النصب لان المعطوف بغيرها فيجوز
 فيها الامران والنصب اجود وكذا لا النافية للوحدة
 او للجنس ظاهر عند المجازين كليس كذا تقدم لكن
 عملها قليل جدا لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط
 له ما تقدم من عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا
 الثاني وزيادة على ما مر تنكير معمولها فلا تعمل في
 معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابتة و
 حلت سوا والقلب لا انا باغيا شواها ولا من جبهها
 من اخيا واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع
 نصرحة في التسهيل بالندود وتاوله المانعون على
 جعل انا امر فوعا بفعل مضمون وباغيا نصب على
 الحال تقديره لا اري باغيا فلما اضمير الفعل برز الضمير
 وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون محذوفا حتى قبل
 بلزومه والصحيح جواز ذكره خوف قوله نعين فلا شيء
 على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وكذا
 يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش وهي لازيدت
 عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركة التلخيص من النقاء
 الساكنين وفخت تخفيفا قال في الواضح وعملها

موجب
 بهما ومالا لا تعمل الا
 في النفي وانما المعطوف

٢٢٥
باجماع من العرب انتهى ولكن لا تعمل الا في الحين نص
عليه س فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على
لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو
ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث
قال تختص بالحين ومرادف وصح في الشذور وروى
بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والا وان بقله و
هذا منه كالتوسط في المسئلة ولا يجمع في الكلام بين
جزئها اي اسمها وخبرها الضعف بها بل لا بد من حذف
احدهما لصحة عملها والغالب في كلامهم حذف اسمها
المرفوع وابقاء المنصوب نحو ولات حين مناصي
ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه
قرء شذوذ ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم
وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي
ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول
على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرف
فيه ما لا يتصرف في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط
في عملها تنكير معموليها ولم يتعوض لان النافية لان
عملها نادرا كما في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذهب الغاء
واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية
كقول بعضهم انا خير من احد الا بالعافية
وقول

٢٢٦
وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على
اضعف المجانين والنوع الثاني من انواع النواسخ
ان المكسورة الهزرة والتشديد وان بالفتح و
التشديد وهما موضوعان للتأكيد اي لتأكيد الحكم
المفترق باحدهما ونفي الشك عنه والادكار له و
من ثم لا ياتي بهما اذا كان السامع خاليا بالذهن من
الحكم والتردد ويفترقان من حيث ان ان المكسورة
لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة نصيرها
في الحكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موضع
الفاعل والمفعول والمجرور فتاويل بمفرد وظاهر
اطلاقه كغيره ان ان لتأكيد الايجاب والنفي و
يشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا و
هو الملازم لقول البيهقي ان زيدا ليس بقائم
فيه تأكيد لكن ذكر في باب التبرئة ما بينا في الاطلاق
ولكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك و
هو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً
شبهها بالاستثناء نقول زيد شجاع فيوهم من
اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من شمة
الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تاتي
بلكن فتقول لكنه خيل وقس على هذا النفي ولا بد ان

يتقدمها كلاما اما منافض لما بعدها نحو ما هذا
 ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا اسود
 لكنه ابيض وخلاف له على الاصح مما قام زيد لكن
 عمر وامشارب ويمتنع ان يكون مماثل له باتفاق
 قال ابو حيان في النكت الحسان وقد ناتي للتوكيد
 نحو لو جاء في احسننا اليه لكنه لم يجئ وكان يفتح
 الهزة والتشديد للتشبيه المؤكد عند الجمهور لثباتها
 مع الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد
 سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كان زيدا
 ففتح اسدا اذا صله ان زيدا كاسد فقد مت الكاف
 على ان يدل الكلام على التشبيه من اول وهله
 ففتح همزة ان للجار وصار احرفا واحدا مدلولا
 بهما على التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان
 الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان تكون لمطلق التشبيه
 ويلها المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فان الذي
 يلها المشبه به او للظن على رأي بعضهم نحو كان
 زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا
 ناتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتخفيف وما اوم
 خلاف التشبيه فهو مؤول به وليت وهي موضوعة
 للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب

يعود

يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب فان عوده
 مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي ما لا فاجح
 منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر وتعلق
 التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون في الوجب
 ويجب في التمني اذا كان متعلقة ممكننا ان لا يكون لك
 توقع وطاعة في وقوعه والاصار ترجيا ولعل
 وهي موضوعة للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب
 حصوله نحو لعل الله يرحمنا والاشفاق وهو توقع
 الكروه نحو لعلك باع نفسك ولا يكون الا في الشيء ^{الترجي}
 الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترا
 واما الترجي فقول فرعون لعلني ابلغ الاسباب اسباب
 السموات فحمل منه وافك قاله في المغني ولو عبر
 في التوقع كما كان اخصر لشموله لما ذكرنا ^{والتعليل} على
 رأي الكسائي والاعفشي نحو فقولاه قولنا لعلنا
 بتذكرنا ونحشي اي لكي يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور
 للترجي وترد الاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله
 تعالى وما يدريك لعل يزكي وقوله عليه الصلاة
 والسلام لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستنجلا
 لعلنا اعلمناك والاية عند المانع محمولة على الترجي
 والحديث على الاشفاق وعقيل يحسن بها المبتدا و

بمنزلة الاسماء

بمنزلة الاسماء
 في التعليل
 في الترجي
 في الاشفاق

لهم في لامها الاولى لاثبات والحذف والثانية الفتح و
الكسر وهي ح غير عاملة عمل ان كما في المعني وكلامه
في الاوضح يشعر بخلافه فيتنصبين هذه الاحرف المتقدمة
المبتدأ اتفاقا بدخولها عليه ويسمى اسمها لهن وترفع
الخبر اي خبر المبتدأ ويسمى خبر لهن لكن بشرط في اسمهن
ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة الرفع الي هذه
الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا
الي ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لان لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيد
ولو كان معمول الجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف
شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر
والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ
والخبر معهن كفعول قدم وفاعل اخر تنبيهها على
الفعولية الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت
اي الاخبار كالعمدة والاسماء كالفضلة فاعطيا
اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقدير العلة
وهي متأينة في ما المجازية ولم يتقدم منصوبها و
يبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع
على اسم ان قبل استكمال الخبر فنسب الرفع لها
منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول
واحد

واحد ومن منع اجاز العطف لا يتفق ذلك وما
افتقناه كلامه من نسبة العمل لهن محله ان لهن تفرق
بين ما الحرفية الزائدة فان افترت لهن نحو انما الله
الواحد وقل انما يوحى الي انما الحكم له واحد و
كما يسمعون الي الموت ولكنما اسعى لمجد موثلي و
اعلموا انما ذلك النار الحمار المقيد ابطال عملهن
وجوب الرفع والاختصاص بها بالاسماء ولهذا سميت
ما هذه كافة لكف ما افترت بها عن العمل ولا يستثنى
عن ذلك الا ليت فيجوز فيهما الامر ان الاعمال و
هو الارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال جلا على اخواتها وقد روي بها
قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قال ابن
مالك في شرح الكافية رفعنا قيس وما افتضاه
كلامه من وجوب الغاء فيما عدليت وجوازها
هو الارجح وقيل يجوز في الكل وهو ظاهر اللغية
وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرج بالحرفية الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن ايمان
ففلان حسن ويحتملها قوله تعالى انما صنعوا كيد
ساحر وليس لك ان تفدرها كافة لان ذلك

اعد نظرا يا محمد قيس اعلم

حجزة
الاحكام متنا او نصفه فقدر

فوالله ما فارقتكم قالوا كرم
ابا غفاه

يوجب نصب كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ
 الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي بما الكاف
 وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما يجوز في ان
 المكسورة ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بان
 سكن نونها لكن الالهة لكثير الزوال اختصاصها بالاسماء وانما عملت قليلا استصحابا للاصل وقد
 قرء بهما قوله تعالى وان كلاما ليوفينهم ويكثر كون
 الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا
 نحو وان كانت كبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
 ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع انذر
 كقولك ان يربيك لنفسك وان يشينك لهم وان
 اهملت ان يربك اللوم في الغالب كما سيبا في التلايتوهم
 كونها نافية واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة
 فتهمل وجوب الزوال اختصاصها بالاسماء بدليل و
 لكن كانوا هم الظالمين وعن يونس انه حكاة عن العرب
 الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاة عن العرب
 واما ان المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما
 اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل
 منها قاله ابن مالك في شرح الكافية ولكن يجب
 في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شأن
 تبع

الخبر

تبع نقلا لابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك
 بل يجوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المص في الشرح
 والاوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية
 لاستتمها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل
 حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شئ
 مما تقدم كقوله بانك ربيع وغيث ربيع وانك هناك
 تكون ثمالا وكون الجملة مفصولة من ان ان بدأت
 بفعل متصرف غير دعاء اما بقدر نحو ونعلم
 ان قد صدقنا او بحرف تنفيس نحو ان سيكون وعلم
 قوله فاعلم فعلم المراد ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا
 وبحرف يي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان ان
 خصوه يحسب ان لم يره احدا ولو لا الامتناعية
 نحو ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم وقل من ذكرها
 من النخاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله علموا
 ان يؤملون فجاءوا واطلق الثاني هنا وقيدته في
 الاوضح بلا و لن ولم فاقضى ذلك انه مقصور على
 احدهما وافهم كلامه ان الجملة ان بدأت باسم وفعل
 جامدا او دعاء لم يخرج الي فاصل بينهما وبين ان نحو
 واخر دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس
 للانسان الا ما سعي والخامسة ان غضب الله عليها

لقد علم الضيف والمملون
 اذا اغبر افق وهيت مالا

عجوه
 قبل ان يسألوا باعظم

في قراءة بعضهم وأما كان إذا خففت فتعمل وجوبا
عند الجمهور استصحابا بالاصل وحملها على أن الفتحة
لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفي أن
اسمها لا يجب كونه ضمير الشأن ولا حذف بل يجوز إظهاره
كما قال ويقال ذكر اسمها في اللفظ كقوله كان ظبية تعطوا
إلى وارق السلم في رواية نصب ظبية وبفصل الفعل
المتصرف الواقع بعدها ولا يكون إلا خبريا
منها بأحد شيئين لا غير أما بلم نحو كان لم تغن بالاس
أو بقدر نحو فخذورها كان قد المأفان كان خبرها
مفردا أو جملة اسمية لم ينجح إلى فاصل كقوله وصدر
مشرق النحر كان ثدياه حقان ويروي كان تذيبه حقان
وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخفان والاصل انما
خفف من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام يجوز الغاؤه
وهو أن المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن
وقسم يمنع الغاؤه وهو أن الفتوحة وكان الملحقة
بها وهذه الأحرف لا توسط خبرهن بينهن وبين
اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وعملن
عمل الأفعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك
كما يفهم بالاولى إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جاريا أو
محجورا فيجوز توسطه لتوسمهم فيها

صدره
رواية
ويوما توافينا بوجه مقسم

صدره
لا يلهو والتك اصطلاح الحركات

محذو
فابصرش وهم يعرف من
التجملان وجدان

مع تأخرها عن العامل نحو أن في ذلك لبرة مثال
للجمهور وإن لدينا انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك
لعارض نحو أن عندهند عبدها وإن في الدار صاحبها
وكذلك لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا
ولا إيلاءه لهن إلا إذا كان ظرفا أو محجورا ويجوز
توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن
إذا علم مطلقا عند سس وقد يجب إذا سدمسده
والمصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد
ليت شعري إذا ردف باستفهام قاله في الكافية
الكبرى وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صحه
ابن عصفور وجزم به في سبب المنظوم ومن جوزه
اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا وأعلم أن للمهمزة
أن ثلاث حالات وجوب الكسر أن لم يسد المصدر
مسدها أو مسد معموليها وجوب الفتح أن سدد
ذلك وجوان الأمرين أن صح الاعتبار أن وعلى الحالة
الاولى اقتصر المص وذكر من صورها أربعة فقال
وتكسر أن إذا وقعت في الابتداء أي ابتداء الكلام
حقيقيا وحكما نحو أنا أنزلناه إلا أن أولياء الله الخوف
عليهم أو لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها
بالمفرد وهو لا يستعمل به الكلام ثم وبعد القسم

اي بان تقع جوابا له سواء وجد معه اللام نحو ليس
والقران الحكيم انك لمن المرسلين ام كما في حم والكتاب المبين
انا انزلناه لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض
ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه
كما في الاوضح وغيره نحو وتخلي بربك العلي اني ابو
ديالك الصبي لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم
بعد القول بان تقع مع معموليها محكية ^{بفتح} قال اي
عبد الله لان محكي القول لا يكون للجملة او ما يؤدي
معناها فان وقعت بعد القول غير محكية به و
جب كسرهما في نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا وفتحها في نحو اخصك بالقول انك صالح و
نحو تقول ان زيدا عاقل وقبل اللام الابتدائية ^{العلقة}
للعامل عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله لوجود
اللام اذ لو فتحت ان لزمكم تسليط العامل عليها و
لام الابتدائية لها صدر الكلام وماله صدر الكلام
لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تاخرت
لفظا لما منع قربتها التقديم على ان وتكسر ايضا اذا
وقعت في اول الجملة المخبر بها عن المعنى وفي اول
الصفة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما
يختص بالجل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحبيب في

تقعون مفعلا لقصة

ص

فاصل

سم

الكافية

الكافية وجوب الفتح بعد ما يختص بالجل كاذ وحيث
قال بعض العلماء والا وجه جواز الوجهين بعد حيث
الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار
كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة
لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه
ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو
في اللفظ لا في المعنى على الكسائي جونا اضافتها وعلى
ذلك ينبغي جوازها ايضا بعد اذ ويؤيده جونا
في اذ الفجائية مع اختصاصها بالجل ^{تتم}
تفتح ان وجوبا اذا وقعت فاعلا او تابعا عنه
او مفعولا غير محكية او مبتدأ وخبر عن اسم معني
غير قول ولا صادق عليه خبرها او مجرورة بحرف
او بما لا يختص بالجل او تابعة لشيء من ذلك وتكسر
او تفتح اذا وقعت بعد اذ الفجائية او فاء الجزاء او اماء
او لاجرم او واو مسبوقه بمفرد صالح العطف عليه
او وقعت في موضع التعليل او خبرا عن قول و
خبرها قول و فاعل القولين واحد وقد بسط
في الاوضح الكلام على هذه الامور ويجوز دخول
اللام الابتدائية عند رادة المبالغة في التاكيد
على ما اي الذي و شئ تاخر من خبر ان الكسوة

اليه ومن ثم قال المرادي
وتخرج الفتح على ما ذهب
الكسائي صحه

او متى الجارة او العاطفة

وان تقدم معموله نحواني لوزر وان زيد لا بوه
 قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان
 مع تاخره منفيما او ما ضيا متضر فا خاليا من
 قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وانما اخرجت
 مع الخبر كراهة اجتماع حرفي التاكيد وتسمى اللام
 المزحقة ورحلت دون ان لئلا يتقدم معمولها
 عليها او من اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك ابرة
 ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا وعن معمول
 خبرها نحو ان فيك لزيد راغب وعبارة بعضهم
 تقتضي ان تاخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام
 عليه وليس كذلك بل الشرطان لا يلي ان لئلا يجزى
 حرفي تاكيد كما مثلنا او ما توسط بين الخبر واللام
 او بين الاسم وغيره من معمول الخبر نحو ان زيد
 لطعامك اكل وان في الدار لزيدك زيدا جالس
 فلو اخرج عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان
 مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر
 كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو
 ما صححه ابن مالك وابو حيان وصح بعضهم المنع
 لان الحرف اذا عيى للتاكيد لم يعد لامع ما دخل
 عليه ومع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة

وقضية

وقضية كلام بعضهم ان توسط الممول بين الاسم
 والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرطان
 يفصل الممول ان انما مثلنا او من ضمير
 الفصل نحو ان هذا هو القصص الحق سمي به لكونه
 فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا
 لانه يعتمد عليه في تادية المعنى اولانه حافظ لما
 بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعما د في البيت
 الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم في قوله
 وانه لا محل له من الاعراب ومن من خبر ان للبيان
تفسير لا تدخل اللام على غير ما ذكر وسمع
 في مواضع وخرجت على زيادتها خوام الخلد ليعجز
 شهيرة وكنتي من جهها العمد قاله البدر بن مالك
 واحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم
 لذيمة وخلاف ظرف لما احقر ويجب دخولها
 مع ان الخففة المكسورة الهزة ان اهملت ولم يظهر
 المعنى لانها لما اهملت صارت بصورة ان النافية
 خفيف اللبس فجي التي بعدها باللام وفعالها
 تسمى اللام الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود
 قرينة رافعة لاحتمال النفي لفظة بان يكون الخبر
 منفيما نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كان يكون

عجزة
 ترسخ من يقظهم الرقيب

الكلام سبق المدح كقوله انا ابن ابات العظيم من الاما
لك وان مالك كانت كرام المعادن يجب دخولها بل
فدجب تركها كما في المثال المذكور وفضية كلامه في
الشرح ان هذه اللام هي لام الابتدائية وصرح في
الارض وهو مذهب شئ واختاره ابن مالك وذهب
بعضهم الى انها لام اخري اجعلت للفرق وثمره اللام
تظهر فيما تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة
والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمننا فمن جعلها الابتدائية
كسهمزة ان ومن جعلها لاما اخري فتحما ومثل
ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية للجنس
لمشابهتهما لها في التوكيد والرفع الصدر والدخول
على الجمل الاسمية وتسمى لا التبريئة لانها تدل على نفي
الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا
الناهيه فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقولها للجنس
لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم
ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى
التعبير بلا المحولة على ان كما قلنا ل ابن مالك في نكتة
على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين اداة الجنس
وغیره بالقراين والاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما

النافية

النافية لكن ورود السماع يجعلها على خلاف القياس
وانما تعمل بشروط اربعة الاولى ان يقصد بها نفي
الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل
عليها جار التثالث والرابع ان لا يفصل بينها و
بين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرين وانها
اشارة بقوله ولكن اعما لها خاص بالثكرات المتصلة بها
فلا تعمل في معرفة وما او هم خلاف ذلك يؤول بما
يناسبه ولا في النكرة مفصلة فاذا وجدت هذه
الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت
ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم ممقوت
او شبهها نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين
درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق
والمراد بشبهه ما يتعلق به شئ من تمام معناه
سواء كان ذلك الشئ مرفوعا ام منصوبا ام
مجرورا وانما سمي ذلك شبهها بالمضاف لاجل
فيما بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف
الى نكرة ولا شبهه بان كان مفردا ومثنى ومجوعا
يبني معها على ما ينصب به لو كان مقربا للنضمة
معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى
ولفظا فقط وجمع تكسير لمذكرا ومونث بني

بغيره
بغيره

بني على الفتح كما في نحو لارجل ولا قوم ولا رجال ولا
 هنود في الدار ومنه لا مانع لما أعطيت ولا معطي
 لما منعت ويبني عليها وعلى الكسر مع عدم التنوين
 عند الجمهور ان كان مما جمع بالفاء وتاء كما في نحو لا
 مسلمات وقد روي بهما قوله نلذذ ولا لذات للشيب
 فالكسر مستحبان بالاصل والفتح نظير للاصل في بناء
 المركبات قال المص وهو ارجح والتميم ابن عصفور
 وبني على البناء على الاصح ان كان مثنيا ومجموعا على
 حده كما في نحو لارجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم
 ان لا اذا كبرت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال
 ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب تكررت
 فيه لا واسمها مفردا فتح الاول من الاسمين واذا فتحته
 ففي الثاني ثلاثة وجمع الفتح على اعمال لا الثانية نحو
 فلا رقت ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام نحو جملتان
 والنصب على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على
 محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم
 ولا خلة بنصب الثاني والكلام نحو جملة واحدة و
 الرفع على اعمالها عمل ليس وزيادتها وعطف ما بعدها
 على محل لا الاولى مع اسمها فان كان موضعها رفع با
 لا ابتداء لانها بالتركيب صار كالشيء الواحد وحق
 الاسم

الحجزة
 اشعر الفرق على الدرا
 ارتق
 ارتق

الاسم المجنس عنه ان يرفع بالابتداء والكلام على
 اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الواجهة الثلاثة
 جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا
 نحو لا غلام رجل ولا امرأة كالصفة اذا كانت مفردة
 منفصلة باسم لا المبني كما في نحو لارجل ظريف ولا
 ماء بارد عندنا فالفتح على ان الصفة والوصف
 ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليها بولان
 صار كما سم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل
 اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها كالصفة
 في ذلك التوكيد اللفظي المتصل واما البدل فان
 كان نكرة فكالصفة المفصلة على ما سياتي نحو
 لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان
 ان اجر بيناه في النكرات وان كان معرفة وجب
 الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها ولك
 فيه ايضا رفع اي الاول على الابتداء وعلى اعمال
 لا عمل ليس واذا رفعته فتمتنع في الثاني النصب
 لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومجلا ومجور
 فيه الفتح على اعمال لا الثانية فيها نحو فلا لغو
 ولانا نائم فيها والرفع على اعمالها عمل ليس وزيادتها
 وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها

حجزة وما فاديه بلا مقم

القائمة

و ص ١١

و ما هو مركب حتى قلنا مكننة

والاجل في جملة التركيب خمسة اوجه وجهان في الاولى
 وثلاثة في الثاني ولوقلت لارجل ولا طالع اجبلا
 امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد وان لم تتكرر
 لا مع المعطوف نحو لاجل وقوة وفصلت الصفة
 من موصوفها نحو لارجل فيها كريما او كانت غير
 مفردة بان كانت مضافة او شبيهها بح به سواء
 كان الموصوف مفردا ام لا نحو لارجل صاحب بر
 عندنا ولا غلام رجل صاحب بر عندنا او كانت
 مفردة وهو غير مفرد نحو لاجل لام سفر حاضر ظريفا
 امتنع في المسائل الاربعة في المعطوف والصفة الفتح لعدم
 لافي الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا
 ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد وجاز فيهما الرفع
 والنصب فلا باب وابنا مثل مروان وابنه بروي برفع
 وابن ونصبه فتحة اذا علم خبر لاجل حذف كثيرا
 عند الجازيين ووجب عند بني عيم والطائيين في نحو
 قالوا لاضير اي علينا ولا اله الا الله اي موجود
 فان جهل ووجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه
 الصلاة والسلام لا احدا غير من الله عز وجل وقد
 يحذف اسم العلم به كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك
 الثالث من انواع النواحي ظن من الظن بمعنى

شكوه

مخبره

اذ هو بالحج والقدرا
وتأزرا

الحسان

مخبره نظر اني
مخبره

الحسان لا بمعنى انهم وقد ترد بمعنى علم وراي
 بمعنى علم لا من الراي وقد ترد بمعنى ظن وحب
 وهو كظن ودري في لغة بمعنى علم والاكثر تعديها
 بالباء لواحد فان دخلت عليه الهزة تعدت لآخر
 بنفسها وخال ماضي يخال وهي كظن لا ماضي يخول
 بمعنى يتكبر وزعم وهي كظن والاكثر وقوعها على
 ان وان وصلت ما فتسد مسد مفعوليهما والرفع
 قول يطلق على الحق والباطل والاكثر ان يقال فيما يشك
 فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الرفع
 في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول
 هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير لكن اذا تأملت
 تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكاً فهو كقوله
 لم بقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر
 انتهى ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب
 ودعوتني وزعمت لك صادقاً ولقد صدقت وكنت
 ثم اميناً ووجد بمعنى علم لا بمعنى خزن او حقد
 وعلم بمعنى يتقن لا بمعنى عرف وخرج بقول القلبيا
 اي القاتم معانيها بالقلبا ما اذا كانت معانيها غير
 قلبية فانها تكون لازمة غالباً كراي بمعنى بصيرة
 الهلال اي بصيرته وحسب بمعنى اجر لونه

ما كنت ادرك قبل عزة ماله
ولا موجه ان القلب لا يتقن

بينة
وتعد علمت ان يتقن
ان المتأخر لا يتقن

سواء تقدمت اداة على المفعول الاول نحو ولنا ادري
 اقربا بام بعيد ما نؤعدون ام كانا المفعول اسم
 استفهام كما سياتي ام اضيف الي ما فيه معنى الاستفهام
 كعلت ابوا من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلت زيد
 ابوا من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به
 ولا مضاف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية بطل
 عملهن اي عمل هذه الافعال في اللفظ دون المحل و
 جواب الوجود المانع من العمل وهو اعتراض ما له صدر
 الكلام ويسمى ذلك تعليقا لانه بطل في اللفظ
 مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمراة المعلقة التي لا هي
 من زوجة ولا هي مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب
 على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام
 بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الخربين احصي ونحو
 علمت متى السفرا وفضلة نحو وليعلم الذين ظلموا
 اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق
 منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله
 لان الاستفهام له صدر الكلام **تمت** ذكر ابوا
 على في التذكيرة ان من جملة العلاقات لعل قوله تعالى
 وان ادري لعله فتنة لكم وجرم به في الشذو و
 شرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجرم به في التمهيل

والص

سهم الجبر

والمصر في الشذو و شرحه ايضا كقوله ولقد علم
 الاقوام لو ان حاتما اراد ثاء المال كان له وفو ولا
 يجوز حذف المفعولين واحدهما لغير دليل لانك اذا
 اقتضت علي طنت مثلا لم يكن فيه فائدة اذ لا يخلو
 الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك تنبيه
 قد يضمن القول معنى الظن في نصب المبتدأ والخبر
 مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع
 مبدوء بباء الخطاب بعد استفهام متصل به ومنفصل
 عنه بظرفا ومفعول نحو اتقول زيدا منطلقا وفي
 الدار تقول عمر ومقيما واجها لا تقول بني لوي
 فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية **باب**
 في ذكر الفاعل واحكامه اما الفاعل هو اسم كارجح او
 ما في تاويله قدم عليه فعل تام او ما في تاويله و
 اسند اليه على جهة قيامه او وقوعه منه وله
 احكام منها انه من فوع بما اسند اليه ويرفوه اما
 حقيقة كقام زيد وعمر وفاطم ابوه ومات عمرو
 وخالد ميت اخوه وحكما كالحجور ومن الزائدة نحو
 وما ياتهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو
 لولا دفع الله الناس ومثل بمثابة تنبيه على ان
 الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من

قوله تعالى

قوله تعالى

الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني
 ومنها انه ولا يتأخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل
 عليه لانها لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل
 عليه كما يمنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل
 ابو البقاء في الباب على انها كالكلمة الواحدة باثني
 عشر وجهها اخذها من سر الصناعة لابن جني فان
 وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب
 تقديم الفاعل عن ضمير مستترا وكون المقدم اما
 مبتدأ كما في خوزيد قام واما فاعلا بفعل محذوف
 كما في نحو وان احد من المشركين استجارك واما نحو
 قول الزباء ما للجمال مشيها وايضا فضرورة او مؤل
 ومنها ان عامله لا تلحقه علامة تنبيه اذا كان الفاعل
 مثنى ظاهرا ولا علامة جمع اذا كان مجموعا ظاهرا
 فلا يقال على اللفظة الفصحى قاما رجلان وقاموا
 رجال ونساء ^نبجريد العامل من علامة التنبيه
 والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال
 الظالمون وقال نسوة كما يقال مع المفرد قام رجل
 وقام نساء ^نبجريد العامل الفعل اذ لو قيل قاما
 رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ والآخر
 وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالنظم

بلى يقال قام رجلان قام
 رجال وقام نساء صح

تجريد

تجريد العامل دفعا لهذا الابهام وحكم الوصف في ذلك
 حكم الفعل وشذ الحاقها بالعامل المسند لما بعدها
 من مثنى ومجموع كقول الشاعر وقد ^نبجريد اسلماه
 مبعود وحيم وقوله يلوموني في اثني عشر الخيل اهلي
 فكلهم اليوم وقوله تج الربيع محاسنا الفخما غل السحاب
 وهذه لغة طي يسميها الخويون لغة اكلوني البراغث
 وعليها جاء ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم يعاقبون
 فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله ايضا لوفية
 ابن نوفل وخرجهم لا بتشددا ليا حين قال له
 ورقة ابن نوفل ليتني اكون معك ان يخرجك قومك
 واصلا وخرجوهم اجتمعت الواو والياء وسبق
 احدهما بالسكون فقبلت الواو ياء وادغمت الياء
 بالياء وكسر ما قبلها فصارا وخرجهم وفهم من
 كلامه ان هذه الاحرف اللوحقة للعامل ليست بضمائر
 وهو كذلك على هذه اللفظة لا تمنع مع المفردين او
 المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان الفصح
 ترفن علامة تنبيه الفاعل وجمعه عكس علامة
 تانيته لان تنبيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما
 بخلاف تانيته فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون
 مقدر التانيث مع ان في الحاق هذان زيادة ثقل بخلاف

صحة
 تولي قال المارقين بنفسه

على ان الفاعل التاني في قائم عند
 ان هذه اللفظة

ثم ومنها ان عامله تلحقه علامة التانيث في اخره ان
 كان الفاعل مؤنثا حقيقيا كان وهو ماله فخرج كقامت
 هند وتقوم وعد وزيد قائمة امه او مجازيا وهو
 بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة
 الشمس فيه من جهة الجنوب والمحاقها له واجبا اذا اسند
 الى ظاهر متصل حقيقي التانيث ولو مثني كقامت الهندان
 او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات والى ضمير
 متصل عايد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ
 قول بعضهم قال فلانة واما قوله ولا ارض بقل
 ابقاها فضرورة ويجوز الوجهان اي الحاق العامل
 بالعلامة وعدمه في اربع مسائل والالحاق ارجح في
 جميعها احدها في الفاعل اذا اسند الى مجازي التانيث
 الظاهر المتصل نحو طلعت الشمس وطلع الشمس و
 المنفصل قد جاءكم موعظة ونحو قد جاءكم بيته
 وكلامه في الشرح يقتضي ان التانيث في هذا ارجح
 وكلامهم صريح في بخلافه كما استمره والثانية في
 العامل اذا اسند الى الحقيقي التانيث المنفصل من العامل
 والثالثة في العامل اذا اسند الى الحقيقي ابيض الاخضر
 قامت اليوم هند وحضرت القاضية امرأة ونحو اذا جاءكم
 المومنات وقوله ان امرئ غرة مكن واحدة وخرج

فلا مزية ودقة ودقهما

عجزة
 بعد ما وجدنا
 في الدنيا الفروقة

بقوله

بقوله الحقيقي غيره نحو طلع اليوم الشمس فنزل العلامة
 احسن اظهار الفضل الحقيقي غيره قال لا الدما مبني في
 شرح التمس بيل نقلا عن النخاعة ثم قال والذي يظهر لي
 خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر الايتان فيها
 لعلامات عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كنبذة
 فاشية فوق وقع فيه من ذلك ما ينيف على ما يتي موضع
 ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصور المذكورة
 نحو خمسين موضعا واكثرية احدا استعمالين دليل
 على ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان ايتان
 بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق
 لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هي المشار اليها بقوله
 او المتصل بعامله كما في باب نعم وبئس وذلك نحو
 نعمت او نعم المرأة هند فالتانيث على مقتضى الظاهر
 والتذكير على ارادة الجنس وليس المراد امرأة واحدة
 بل المراد بالجنس قد حووا وضموه عموما ثم خصوا
 من ارادوا مدحها وضمه مبالغة بذكره مرتين
 والرابعة في العامل اذا اسند الى الجمع سواء كان
 جمع توكسير لمذكر نحو قالت الاعراب او لمؤنث كقامت
 الهند واما اسم جمع كقامت النساء ام اسم جنس كادرت
 الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجماعة و

التذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع الا جمعي
 التصحيح المذكور والمؤنث فكمفرديهما اي في التذكير
 والتاينث فيجب التذكير على الاصح في نحو قام زيدون
 مما هو جمع لمذكر السالم كما يجب في نحو قام زيد لان
 سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة
 حوز الوهمين في نحو جاء السنون لتعين نظم واحده
 وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك
 ويجب التاينث في نحو قامت الهذات مما هو جمع المؤنث
 السالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب البصريين
 وصحة المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون واحده
 مذكرا كالطلمات او مفيرا كبنات فحكمه حكم جمع التفسير
 ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية
 ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال قد مو ان
 الفاعل الحقيقي التاينث المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم
 منعت التاينث في ما قامت الاهد مع انه حقيقي التاينث
 اشار الي دفعه بقوله وانما امتنع في النثر ان يقال
 ما قامت الاهد بتاينث الفعل لان الفاعل في الحقيقة
 ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكور محذوف
 والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه و
 التقدير ما قام احد الاهد وقضية هذه العلة
 امتناع

٢٥٣
 امتناع نحو ما طلعت الشمس وافهم كلامه جواز
 التاينث في النظم وهو مذهب الاخفش كقول
 الشاعر ما برئت من ربة وذم في حزيننا الابلات
 العم وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في
 النثر وصحة المرادي بقلة وصرح المص في الشذور
 بهر جوحيته ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت الا
 صيغة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا
 جائز مطرد محذوفه اذا وقع فاعل المصدر كما في
 نحو وا طعام في يوم ذي مسغبة يتيها فا طعام
 مصدر و فاعله محذوف والتقدير وا طعاما
 يتيها بالاضافة الى الفاعل محذوفه في باب النيابة
 عن الفاعل نحو قضى الامر الله والله اعلم قضى الله
 الامر محذوفه في باب التعجب عند وجود ما يدل
 عليه نحو اسمع بهم وابصري بهم وهذا بناء على ان
 افعل خبر بصيغة الامر واصلة فعل بصيغة الماضي
 وما بعده فاعل كما سياتي في باب لكن لما غيرت الصيغة
 فتح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت
 الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفي
 لا لمعني وفي هذه اللوحة الموضع يطرد حذف
 الفاعل فيهما ويضاف اليهما فاعل فعل الجماعة المؤكدين

بالنون نحو ضربني يا زيدون واضربني يا هند
 كما قرر في محله وجمتمع حذفه في غيرهن لانه عمدة
 وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل ان
 ظهر في اللفظ فذلك واضح والا فهو ضمير مستتر
 راجع اما المذكور فلهذا قامت اولها دل عليه
 الفعل كقوله عليه الصلوة والسلام ولا يشرب
 الخمر حين يشربها ولا يشرب الشارب وحسن
 ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزي في الزاني ولما
 دل عليه الحال المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي
 اي بلغت الروح والاصل ان يلى عاملة وقد قيل
 لانه كالجزء منه ولذلك سكن لمفعول الفعل اذا كان
 ضميرا كراهة توالي اربع متحركات وانما يكرهون
 ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انها كالكلمة
 الواحدة بخلاف المفعول فالاصل ان ينفصل عنه
 ويتاخر عن الفاعل لانه فضلة وقد يجيء بخلاف
 الاصل فيلي المفعول الفعل ويتاخر الفاعل عنه
 اما جواز كما في نحو ولقد جاء ال فرعون النذر
 وقوله جاء الخلافة اذ كانت له قدرا وكما اتى ربه
 موسى على قدر ولا يضر في هذا اتصال ضمير
 الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واما وجوب او
 ذلك

كزبد قام

وهو مؤمن به

ذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل
 ضمير المفعول كما في نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذلوا آخر
 للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا
 يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة واجازة
 ابن جني في النشر بقلة وتبعه ابن مالك قال لا ين
 استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديم الثانية
 ان يكون ضمير متصلا بالفعل كضربت زيدا او
 لو قدم وذلك نحو ضربني زيدا ذلوا آخر والحالة
 هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وهو لا يجوز
 الا فيها استثنى الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو انما
 يحشي الله من عباده العلماء او بالا على الناصح نحو ما ضرب
 عمر والاريد وقد يجب ذلك الاصل الذي هو ايداء
 الفاعل لعامله وتاخر المفعول عنه وذلك في ثلاثة
 مواضع ايضا احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا
 بالفعل كضربت زيدا ذلوا قدم على الفاعل لا انفصل
 مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك ان تاخر المفعول
 انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقدمه
 على عامله جائز كما صرح به في الاوضح واعترض فيه
 علي ابن مالك بان كلامه في الثانية يوهما متناع
 التقديم الثاني ان يخاف التباس احدهما بالآخر لعدم

الضمير

ظهور الاعراب وعدم فنية تميز احدهما عن الآخر
 سواء كانا مقصورين ام اسمي اشار ا م موصولين
 ام مضافين الي باء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى
 عيسى و غلامي غلامي وهذا ذاك او من في الله
 من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الاول فاعلا
 والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب
 حين تضغير عمر وعمر و علي عيسى وبان الاجمال من
 مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الآخر
 وبان تاخير البيا للوقت الحاجة جاني عقلا باتفاق
 وشرعا على الاصح وبان الرجاء في نقل الاتفاق على انه
 يجوز في نحو ما زالت تلك دعوتهم كون تلك اسمها
 ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت
 فنية لفظية او معنوية فلا يجب التاخير بل يجوز
 التقديم كما في خوارضت الصغرى الكبرى وضربت
 موسى سقدي الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو
 انما ضرب زيد عمرو او بالاعلى الاصح نحو ما ضرب
 زيد لا عمرو او قد يتقدم المفعول على العامل و
 الفاعل جواز نحو فريفا هدي وفريفا حق عليهم
 الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين احدهما
 ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فابا اسم
 شرط

زيد وعمر وم

اما

شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا
 مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامل من جنتين
 مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فاعله
 في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم
 نحو فاما اليتيم فلا نتمس ونحو وريك فكسر
 والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تاخره جوازا
 وجوبا ونوسطه وجوبا وتقدمه عليهم ما وجوبا
 وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ وان
 كان الفعل العامل في الفاعل نعم وبش فالفاعل
 اما ظاهرا او مضمرا فالظاهر يجب ان يكون اما
 معرفا بالجنسية على احد القولين او العهدية
 على الآخر والقول بانها الجنس حقيقة او محازا
 او للعهد الذهني او الشخصي المذكور في المطولات
 نحو نعم العبد انه اواب وبش الشراب ومضافا
 لما هي الجنسية فيه نحو ولنعم دار المتقين
 وبش مشوي المنكرين واما مضافا لما هي فيه
 كنعم ان اخا القوم وبش ابي غلام الرجل و
 اشترط كون الظاهر بال او مضافا لما هي فيه
 هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش
 ان الناسا من العرب يسفعون بنعم النكرة

حالات تاخره جوازا
 ونوسطه وجوبا
 وتقدمه عليهم ما وجوبا

للمضاقم

مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما
 لقوله عليه الصلوة والسلام نعم عبد الله خالد
 ابن الوليد وهذا وخوه مما يوههم ظاهرا ان
 الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون
 المرفوع بعدها فاعلا هو عند القائل بفعليتهما
 واما من يري اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي
 ان يكون تابعا لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم
 اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمير فقد
 اشار اليه بقوله او مضمير مفرد مستتر
 جوابا مفسرا لكونه مبهما بتميزه بعده قابل لال
 مذكور غالبا مطابق ذلك التمييز المخصوص بها
 لمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعا نحو بنس
 للظالمين بدلا ونحو نعم امرء هرم ونعم رجلين
 الزيدان ونعم رجال الزيدون والمخصوص بالمدح
 او الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها وتاخر
 والرابطين بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا
 كامر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه
 بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا
 يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز
 حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي

ايوب

ايوب باب في ذكر النائب عن الفاعل وهو
 ما حذف فاعله واقيم بمقامه ويحذف الفاعل
 للجهل به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصريح النظم او
 معنوي كالتعظيم فينبوب عنه في احكامه كلها من
 وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه للوقفا
 به وتاثير العامل لتاثيره وامتناع حذفه وغير
 ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها
 احسن عبارته في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو
 النائب عنه بالاصالة ولا ينبوب عنه غيره مع
 وجوده نحو قضى الامر كما يفهم من قوله فان لم يوجد
 في اللفظ فينبوب عنه بما اي الذي او شئ يختص
 ونصرف من ظرف رما في او مكاني نحو صميم رمان
 وجنس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية
 وغيرها والاختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرها
 او مجرد بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم
 ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجهها ولعل
 في الاستعمال كذا ورب وما خص بقسم واستثناء
 وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو
 ما نقله الارنشا ف عن اتفاق البصريين والكوفيين و
 قال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفي الارنشا

في هذا

انه لم يقل به احد وقال الفراء النابت الجار فقط
وهو بعيدا ذ الحرف لا يحفظ له في الاعراب لا لفظا
ولا محلا او مصدر نحو فاذا نفع في الصور نفخة
واحدة والمتصرف منهم ما فارق النصب على المصدر
والختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد
العدد او كون اسم نوع وافهم عطفه هذه الاشياء
يلو انه لا ولوية لبعض منها على بعض واختار
في الجامع تبعاً لابن عصفوريا ولوية المصدر وفهم
من تخصيصه النيابة بما ذكر انه لا يجوز نيابة لئلا
والتميز ولا المستثنى ولا المفعول له والمفعول معه
ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا
تاتي النيابة ابدونه بقوله ويضم اول الفعل المتصرف
عند رادة اسناده الى النابت لفظا هو تقدير مطلقا
اي ما ضيا كان ومضارعاً ثلاثيا ورباعيا مجزاً
او مزيدا ويشاركه في الضم ثاني الماضي المبدؤ بباء
زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة نحو تعلم وتضروب
وثالث الماضي المبدؤ بالهمزة بهمزة الوصل نحو انطلق
واستخرج ويفتح ما قبل اخره لفظا وتقديران
كان مضارعاً مجزاً او مزيداً فان كان مفتوحاً في
الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله مضموماً في الاصل
ويكرر

ويكرر كذلك ان كان ما ضيا كضرب زيد بضم اوله
وكسر ما قبل اخره ويضرب عمر بضم اوله وفتح
ما قبل اخره واما الفعل الجامد فلا يبنى للنابت
اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف فذهب
للجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل
ان قلنا انها تعمل في الظرفا قيم والاتعين ضمير المصدر
ولم يتعرض لرفع النابتا اذا كان اسما وذكر في الجوامع
انه لا يغير اذا كان مصدرا ويجوز اسم الفاعل الي
اسم المفعول ولك في الفعل الثلاثي المفعول العين نحو
قال مما عينه واروباع مما عينه بآء الكسر مخلصا
نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين
لاستئصالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني
لسكونها بعد حركة تجا نساها وهذه اللفظة العليا و
الكسر مشما ضما تنبها على ان الضم هو الاصل ومعنى
الاشمام هنا شرب الكسرة شيئا من صوت الضمة
ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى ر وما
مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللفظة الوسطى
وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وعيض
والضم مخلصا نحو قول وبيع بحذف حركة العين

عمدة

تختبط الشوك ولا تشاك

الاول

ليست ويصل ينفع ثيابا ليست

وقلب الماء والسكونها وانضمام ما قبلها ومنه
 قوله حكوت على قولين اذا خاك وقوله كبت شبابا
 بوع فاشترت وهذه لغة ضعيفة وظاهر طلاقه
 جواز اللغات الثلاثة في الفعلة العين وان حصل ليس
 وهو مذهب س وخض ابن مالك الجواز بما اذلم
 يكن ليس فان حصل ليس بين فعل الفاعل وفعل
 المفعول باحد الوجوه الثلاثة لا تجنب كعبت وعقت
 مبنيين للمفعول فلا يجوز عند كس في الاول والضم
 في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قالم وباع نحو
 اختار وانقاد مما عل عينه **باب** الاشتغال اي
 اشتغال العامل عن الممول وهو ان يتقدم اسم وينتفع
 عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره او
 ملازمه ولو لا ذلك لعل هو ومناسبه فيه والراد
 بالعامل ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق يجب
 الاعراب على خمسة اقسام ما يترج رفعه على نصبه وما
 يترج نصبه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما
 يستوي فيه الامران هكذا ذكرها الخويون وبنهم
 المص فشرح في بيانها بقوله يجوز في خوزيد ضربه
او زيد مرت به او زيد ضربت اخاه او رجلا بحبه
 رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياج عمل

تقدير

تقدير فالحيلة بعده في محل رفع على انه خبره و
 الرابط بينهما الضمير وجملة الكلام مع اسمية ذا
 وحين ونصبه باضمار عامل على الاصح موافق
 للمذكور لفظا ومعنى او معني فقط مقدم على
 الاسم المانع من ذلك فيقدر في المثال الاول
 ضربت فيقال ضربت زيدا ضربه لعدم المانع
 من ذلك وفي الثاني جوزت فيقال جازت زيدا
 مرت به اذ لا يصل مرت بنفسه وفي الثالث
 اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا
 يحبه لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه
 الامثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف
 لان المذكور عوض عن المقدر فلا يجمع بينهما فلا
 موضع للجملة التي بعده من الاعراب لكونها مفسرة
 وجملة الكلام مع فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحته
 الاسم السابق للابتداء كما لم يصلح كما في نحو
رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي وفتح
 النصب على الرفع في نحو زيدا ضربه او لا تضربه
 مما الفعل المشغول وواطلب ولو بصيغة الخبر
 وانما رجع للطلب الواقع بعد الاسم اذ في الرفع الاخبار
 بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه

في الاسم

الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كما اذا
 الخاتمة كما في نحو خرجت فاذا زيد بضم به عمرو كان
 اذا الخاتمة لا يلزمها الابتداء او خبر نحو اذا لهم مكر
 في اياتنا فلا يجوز النصب بفعل مضمير لا متناعه
 اي لا امتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قد مر متعلق
 الخبر بعدها اسم كما مر في باب المبتدأ وكذا يجب الرفع
 اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر
 الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله ولا يعمل لا ينس
 عاملا وذكره لهذا القسم فائدة لتمام القسمة وان
 كان ليس من هذا الباب لا يعمل لعدم صدق ضابط
 الباب عليه كما قال في الاوضح ويستويان اي الرفع
 والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
 باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجيبة في نحو
 زيد قام وعمر واكرمه لاجله وفمر واكرمه فيجوز
 في عمر والرفع والنصب للتكافي الحاصل على تقدير
 لان الجملة الاولى اسمية المصدر فعيلة العجز فاذا راعيت
 صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبتها فالتكافؤ
 بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح
 وظاهر تمثيله بما ذكرناه لا يشترط في الجملة المعقولة
 وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم

لا كالاتفهام وما انما فيه
 وادامة الشرط نحو زيد
 يهل اكرمه وعمر
 ما صحبته وخالد
 ان رايته فاكرمه لان
 ماله صدر الكلام صح

به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان
 نصبت وفاقا لسبويه والفارسي لكن خالف
 في اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في
 نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعاً للاحتشاش
 والسير في قال وهو المختار وليس منه اي من
 باب الاشتغال وكل شئ فعلوه في الزبر اي
 لعدم صحة تسليط العامل على ما قبله اذ لو صح
 لكان تقديره وفعلوا كل شئ في الزبر وهو باطل
 فرفع كل واجب على الابتداء وجمعت فعلوه في موضع
 رفع صفة كل او في موضع جر صفة لشيء وفي
 الزبر خبر كل والمعني وكل شئ مفعول لهم ثابت
 في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء
 وفاقا لسبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه
 اذ لو سلط العامل على ما قبله لا امتنع اعمال
 النصب فيه فرفع زيد واجبا ما على الابتداء وعلى
 اضممار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم
 يبنه على هذا في الشرح نعم الاشتغال كما
 يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على
 الابتداء او على الفاعلية باضممار فعل وتأتي فيه
 الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك

في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو
خرجت فاذا زيد يكتب ويترج في نحو زيد قام عند
المبرد وجب الفاعلية في نحو ان امرء هلك ليس له ولد
ويترج في نحو ابشر بهذونا ويستويان في نحو زيد
قام وعم وقد **باب** التنازع في العمل وهو ان يتوجه
عاملان متصرفان فاكثريهما احدهما مؤكدا للاخر
الي معمول فاكثريهما مجوز لك اذا تنازع عاملان
اتفقا في العمل كقام وقعد اخوان ام اختلفا كما في
نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول منهما في الاسم
الظاهر واهمال الثاني وهذه الوجه اختاره الكوفيون
لقوته بالسبق فيضم في الثاني المهمل كلما يحتاجه
من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للتنازع
فيه لرجوع الضمير الي متقدم رتبة لانه معمول
للاول نحو قام وقعد اخوان او قام وضربت هما
اخوان او قام ومررت بهما اخوان وقد حذف
منصوبا للضرورة وعن السير في اجازة حذف
غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع
فيظهر او اعمال الثاني في الظاهر واهمال الاول
وهذه الوجه اختاره البصريون لقربه وسلامته
من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وهو الصحيح

١٦٤ ذلا محذوف فيه م

لان

لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر
ذلك سى قال الماردي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الي الاول والثالث قال الشيخ خالد الدهري
وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق الاول لسبقه على
الثالث او بالثاني لغربه من الممول الي الاول ويستوي
فيه الامر ان لم ار في ذلك نقلا فيضم في الاول المهمل
مرفوعة فقط فاعلا كانا وابنه مطا بقا للاسم
الظاهر لا امتناع حذف العدة وان لم يرد منه الاضمار
قبل الذكر لو توجه في غير هذا الباب كباب نعم و
بش بل وفي هذا ^{البشر} نثرا ونظما نحو ضربوني و
ضربت قومك حكاة سى وقوله جفوني ولم اجف
الاخلاء انني كغير جميل من خليلي مهمل واجب الكسائي
حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا لفظا و
رتبة والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثاني منصوبا
لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
والاعمالهما في المرفوع وهو مشكل فان اجتماع
مؤثرين على مؤثر واحد ممنوع في الاصول والنحوين
يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقة قاله الرضي
وافهم كلام المص حذف غير المرفوع وهو كذلك
ان استغن عنه كضربت وضربتني زيد ومررت

بالنسبة

ان في كلام الاصول

مطلوب في قوله تعالى لا يظن انهم لم يسمعون شيئا وهم يسمعون

بان

ومر ي زيد ولا يجوز انضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
 الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بل اوقع
 حذفه في لبس كرجبت ورجيت في الزيدان عنهما
 او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان
 او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني و
 ظننت زيدا ~~فانما اياه~~ وجب انضماره متاخرا
 عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الاول ولكون المصوب
 عمدة في الاصل في الثاني لكن صح في الاوضح جواز
 حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل ومنه اي
 من هذا الباب نحو ما قام وقعد الاريد لانفعك اس
 معني المهمل ولا نحو وعجرة ممطول معني عن يمينها
 لزوال الارتباط قاله في الجامع وقول امرء القيس و
لو انما اسعي لادني معيشة كفا في ولم اطلب قليل
من المال لفساد المعني اذ لو وجه كفا في فلم اطلب
 الي قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو
 لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المبتدئ في
 سياقها وسياق جوابها منفيان والمنفي فيهما مثبتا
 اذا امتناع الاثبات نفى وامتناع النفي اثبات فيكون
 السعي لادني معيشة منفيان اذ هو مثبت في سياق
 لو ولو وجه ولم اطلب الي قليل لكان طلب القليل
 مثبتا

تجرب على الواو عاطفة

مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد
 في المعني فيؤدي الي اثبات الشيء ونفيه في كلام
 واحد وهو باطل فتعين ان يكون مفعولا طلب
 محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد ويدل
 عليه قوله بعده ولكنما اسعي لمجد مؤنث وقد
 يدرك المجد المؤنث امثالي **باب** في ذكر
 المنصوبات وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل في
 النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوب
 ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان
 الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع
 اثنان والفتح اخف فاعطوا الماقل الاثقل والاخف اكثر
 ليكون ثقل الرفع موازنا لثقل الفاعل وخفة الفتح
 موازنة لكثرة المفعول وهو خمسة على المشهور احرها
 المفعول به وقدمه على غيره من المفاعيل لانه اخرج
 الي الاعراب اذالة الالتباس بالحاصل بينه وبين الفاعل
 وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل
 وذلك كضربت زيدا فزيد مفعول به لو فوع
 فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل
 تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد
 تعقل ذلك الشيء فسقط ما قبل من انه غير جامع

الخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمروا اذ
 الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله ما
 وقع عليه فعل الفاعل ببقية المفاعيل اذ المفعول
 المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله
 والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه
 والناصب له اما فعل متعد نحو وورث سليمان
 داود او وصف نحو ان الله بالغ امره او مصلد
 نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعل نحو عليكم
 انفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما
 ونصبهما والبيع لذلك كله فهم المعني وعدم الالتباس
 ولا يقاس عليه شئ من ذلك والضمير المحرور في
 قولهم مثلا المفعول به عائد على ال اي الذي يفعل
 به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوارا
 نحو فالواخير او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب
 على الاشتغال كما تقدم وعلى الاختصاص نحو نحن
 العرب اقرى الناس للضيفا وعلى الاعراض نحو السلاح
 السلاح او على التخذ ير نحو الاسد الاسد او على
 النداء كما اشار اليه بقوله ومنه الاسم المنادي بجميع
 انواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
 ادعوا لفظا ونقديرا فان قولك مثلا يا زيد

اصله

اصله ادعوا فحذف الفعل وعوض عنه حرف النداء
 للتخفيف وليرد على الانشاء وانما وجب الحذف
 لامتناع الجمع بين العوض والعوض منه ثم المنادي
 قسمان معرب وهو ما يظهر فيه نصب وبني وهو
 بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الي ذلك بقوله
 وانما ينصب المنادي لفظا اذ كان مضافا سواء
 كانت الاضافة محضة كما عبد الله ام لا كما حسن
 الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادات
 الا المضاف الي ضمير الخطاب فلا يقال يا غلامك لا
 ستلزامة اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
 من حيث انه منادي وغير مخاطب من حيث انه
 مضاف الي الخطاب لوجود تغيرهما او كان شبهة
 وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما يعمل
 او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل كما حسنا
 وجهه او مفعول كما صار يا زيدا ويا طالعاجلا
 او مجرورا كما خيرا من زيد ويا رفيقا بالعباد
 مثال المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين
 فيمن سميت بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
 لانه من العلم ومن المشبهة به عند المص والرضي
 قولهم يا حليما لا يعمل ويا جوادا لا يبخل او كان نكرة

غني مقصودة سواء كانت جامدة ام مشتقة كقول
 الاممي يارجل اخذ بيدي ويارفيعا انقذني وقد اشار
 الي الثاني بقوله والفرد وهو ما ليس مضافا ولا يشبهها
 به ولا نكرة لم تقصد المعرفة اي المعين سواء كان
 معرفة قبل النداء بعد النداء ينصب محلا لان اعراب
 المبني اعراب محله ويبني لفظا على ما يرفع به من حركة
 او حرف لشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من
 حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه مو
 قوعه وبني على الحركة للاعلام بان بنائه غير اصلي و
 كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المناري
 المضاف الي ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر
 لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها
 او على الفتح لالتبس به عند حذف الفة اكتفاء بالفتحة
 عنها وتعبيره بما ذكرنا ولي من قول بعضهم يبني على
 الضم لشموله للمبني على الضم كياريد والمبني على
 الف نحو ياريدان والمبني على الواو نحو ياريدون
 ومن المبني على الضم النكرة المقصودة نحو يارجل
 لمعين ثم المبني على الضم ان كان صحيح الاخر ظهرت فيه
 الضمة والافتدت نحو ياموسي ويا قاضي وكذا
 ان كان مبني قبل النداء نحو يا حذام ويا س ويا

في قوله يارجل

برق

برق نخره واذا اضطر الي تنوينه جاز ان ينون مضموما
 او منسوبا وهو اقوي واذا كان علما موصوفا بابين
 متصل به مضافا الي علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما
 بعده نحو ياريد بن عمرو **فصل** في الكلام على الثاني
 الصحيح الاخر المضاف الي ياء المتكلم او الي المضاف اليها
 ونقول في نحو يا غلام مر بدي لاضافة الي الياء يا
 غلام بالحركات الثلاث على اليم من غير ياء وبالياء فتحة
 اي مفتوحا ياء عبادي الذين اسرفوا واسكانا اي
 ساكنة نحو يا عبادي الذين اسرفوا واسكانا فاننون
 وبالف نحو يا اسفي على يوسف فهذه ستة لغات
 لكنهما متفاوتة في القوة والضعف فصحها حذف
 الياء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها
 الفاء ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم اليم اكتفاء
 بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادي
 الا ونحو يا مضافا جملا للقليل على الكثير كقول بعضهم
 يا ام لا تفعل بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات
 مشروط بما لا اضافة فيه كما في التسهيل والجامع
 احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا
 ضاري فليس فيه الافتان اثبات الياء مفتوحة
 وساكنة ومثل في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة

اكتفاء

للتخصيص

لا غير المنادي المعتل المضاف الي الياء نحو يا فتاي وقاضي
ولا يجوز حذفها الا لتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي سا
كنان ولا تحريكها بالنظم ولا بالكسر لتقلها على الياء
ونقول في يا اي ويا اي زيادة على اللغات الست يا
ابت ويا امت بفتح التاء وكسر التاء المريدة عوضا
عن ياء التكلم والكسر الكثر في كلامهم لكن الفتح اقيس
وسمع منها تشبهها بنحو ثبة وهبة وهوشاذ وقد
قرئ بهن ولا يجوز الجمع بين ياء التكلم والتاء الا في
الضرورة كما سيأتي فمذه تسع لغات جائزة في الالب
والام مضامين للياء في النداء وسياتي ان فيهما لغتين
اخرتين فالجمع فيهما احد عشر لغة على خلاف
في بعضهما ونقول فيما اذا نودي المضاف بالمضاف
الي الياء وكان لفظا ام او عم يا بن ام ويا بن عم ويا بنت
عم ويا بنت ام بفتح اخر كل منهما للتحفة وقيل على انهما
ركبا وجعلتا اسما واحدا مبينا على الفتح وكسر ذلك
ايضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسر
وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان
لكثرة استعمالهما في التلوة فحذف بالحذف بخلاف غيرها
فحكم الياء فيه حكمها في غير النداء نحو يا بن اخي ويا بن صاحبي
والخاق الالف والياء للاوليين وهما يا ابت ويا امت

فبيع لما فيه من الجمع بين العوض والعوض عنها و
بدله وسبيل ذلك الشعر يا ابتاعك او عسالك
وقوله يا امنا ابصر في ركب يسير في مستحق للجب
وقوله يا ابتي لازلت فينا قائما والخاتمة للآخر بين
وهما ابن ام وابن عم ضعيف لا يكاد يوجد الا في
الضرورة كقوله يا بنت عمالا تلومي واهجعي وقوله
يا بن امي يا شقيق نفسي انت خلفتي لدهر شديد
فصل في احكام تنويع المنادي ويجري ما فرد
او اضيف حال كونه مقرونا بال من نعت المنادي
المبني العلم والنكرة المتصورة وتأكيده وعطف بيانه
وعطف سقته المقرون بال على لفظه اي المبني ويرفع
مراعاة للفظه او على محله فينصب مراعاة للمحل نحو يا
زيد الكريم والكريم الالب بالرفع والنصب ويا تميم
اجمعون واجمعين ويا سعيد كثر وكثرا ويا جبال
اوبي معه والطير قرى بالرفع والنصب فالاول مختار
للليل والمآزني تبينها على انه منادي ثاني والثاني
مختار راي عمر ويونس لان ما فيه ال التعريف فالنصب
وما لا فالرفع فمذه خمس صور يجوز فيها الرفع و
النصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فارت
من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما فرد

الشيء من الذي
من ابراهيم

لا يبي حرف النداء فلم يجعل
لفظه لا لفظ ما ويلييه وفصل
المبرد بين ما فيه الى صم

او اضيف وانما الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد
 في جواز اليمين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها في
 بالمبنى المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان
 ونسق مقرون بال منصوب لا غير ولو كان مفعلا
 نحو يا عبد الله الحسن والحسن الوجه وبابني تميم جمعين
 ويا عبد الله كثر ويا عبد الله والحارث وسياتي حكم
 البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد
 فداشار اليه بقوله ويجري ما اضيف من نعت
 وتوكيد وبيان حال كونه مجردا من ال على محله دون
 لفظه فينصب فقط كما لو كان منادي نحو يا زيد صاحب
 عمرو وباتميم كلم او كلهم جمعين ويا زيدا يا عبد
 الله وانما لم يحذف رفعه لتلك بفضل الرفع على الاصل و
 يجري نعتي وايه في تبعيته لمبتوعه على لفظه
 فرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان
 يا ايها النفس وجوز المازي بنصبه على المحل وفرد
 شاذ قل يا ايها الكافرين ولا تنعت اي الا بما فيه
 ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا اي هذا
 الرجل والبدل والنسق المجرد من ال كالمنادي المستقل
 فيبينان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادي و
 ينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف
 ذلك

الرفع

من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالباس
 لندوره وزواله بالقرائن وترسم الالف المنطوقه في
 الخط ياء عند الجمهور وان تجاوزت الالف الثلاثة الاحرف
 بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء
 كانت زائدة للحاق بحلي ام غير ذلك وسواء كان
 ما هي فيه فعلا كاستدعي واستقصي واسما كالمستقصي
 والمصطفع فان كان ما قبلها ياء رسمت الف كزكريا وحميا
 كراهية اجتماع يائين في الخط الابعي ويبي علمين فيرسمان
 ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا
 لتقل الفعل والصفة وكون الالف اخف من الياء ولم
 تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها الياء بان كانت منقلبة
 عنها سواء كان ذلك في فعل كرمي وهدى ام اسم كالرحي
 والعتي فان اتصل بالالف ضمير متصل فاختار رسمها
 الفا كرماء واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف الفا
 على حالها في غيره اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة
 عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل ام لا وسواء كان
 ما هي فيه فعلا كقفا ودعا ام اسما كلقضا والعصا
 ثم اشار الى ما يتعرف فيه من الواوي من الياء
 بقوله وينكشف من الف الفعل بالتاء اي بانصال تاء
 الفاعل به فمهما ظهر من واصل كرميت وعفوت

ام لثانيه

سقط

سقط

فعلم بالاول ان الف ربي منقلبة عن ياء وبالثاني ان
 الف عني عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المحرك لكان
 اعم لشموله خورمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع
 كيرمي ويعفون لان الناقص اليائي مكسور العين والوار
 مضمومها ويكون الفاء واو كوني لان اللام ح ياء لا
 واو اذ ليس في كلامهم ما فاءه ولا مده واو ويكون العين
 واو اكشوي لان اللام ح ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما
 عينه ولا مده واو امر الف الاسم بالتثنية فهما ظهر
 فيها فهو اصله كعضوين وقيتين فعلم ان الف عصا عن
 واو والف فتى عن ياء وينكشف ايضا بالجمع بالالف و
 التاء كالفتيات والقنوات ويكون الفاء واو العين
 واو الماس وشذخو والقوي والضوي فان جهل حال
 الالف منقلبة عن واو واو ياء بان لم يكن معها شيء من
 العلامات المذكورة فان اصيلت كُتبت بالياء كتي والا
 بالالف ^{نحو الناء} وانما كُتبتا لدى بالياء لانقلاب الف ياء
 مع الضمير في لديك وكلا تكتب بالالف اذ لم تصنف
 الي مضمرا لان الف منقلبة عن واو عند البصريين
 واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلي لانهما
 الفه والي وعلي لانقلاب الفهما ياء مع الضمير في اليك
 وعليك وحتى حملا علي الي لانهما بمعناها **فصل**

في الكلام

في الكلام علي مواضع همزة الوصل من الكلام وبتمامه
 نتم المقدمة فنسأل الله حسن الخاتمة وهمزة سابقة مو ^{هي}
 جوده في الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك
 لان التكلم يتوصل بها الي النطق بالسكان ويسمى بها الخليل
 سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة
 بها قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه
 من تقليل الزيادة ثم لما احتج الي تحريكها حركة بالكسر
 كما هو الاصل وظاهر كلامهم ^{في} انها زيدت من حركة بالكرة
 التي هي اعدل لانها تحتاج الي متحرك لتسكون اول الكلمة
 فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله الفتازاني وقد
 تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا
 ولا ماض ثلثي ولا رباعي ولا في حرف غير ^{محمود} اللام
 لام التعريف ولا اسم غير ما يسبغ به بل تكون في مواضع
 اشار اليها والي بيان حركة الهمزة بقوله همزة اسم
 مبتدأ خبره سياقي واصله عند البصريين سمو افتنو
 لتكسيره علي اسماء وتصغيره علي سمي تحذف لامه
 للشغل بتعاقب الحركات الاعرابية عليهما ونقل سكوت
 اليم الي السين لتعاقب تلك الحركات عليهما ثم الي الهمزة
 في اول بكسرهما وضم وهو قليل والمجور في محل نصب
 علي الحال وهمزة است تفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره

وهو كبر واصله سته

منه
لافا

على استناه وتصغيره على سبعة واثني عشر بفتح اوله
 وثانيه ايضا لتكسيره على البناء نحو وزن افعال حذف لامه
 تخفيفا وسكنت فاوله لتكون الهزرة عوضا عن المحذوف
 ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالسكن واثني عشر هو ابن زيد
 فيه ميم للمبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة
 ليمه في الاعراب كما في امرئ وليست الميم بدلا من اللام
 كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهزرة
 لانهما عوض وابنة اصلها بنوة كشجرة لانها موثقة ابن
 فالتاء فيها للتانيث بخلاف تاء اخوت وبنت فانها بدل من
 اللام للتانيث لسكون ما قبلها لانه لو سمي بهما رجلا
 لصرفا واءا استفيد التانيث من صيغتهما وامرؤ وامرأة
 اصلها امرؤ وامرأة وهما لغة اخرى سكن اولهما ثم زيدت
 فيه هزرة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما
 هزرة ويلحقها التخفيف فيقال امرؤ وامرأة فجزيا مجري
 ابن وابنة وتثنية من اي السبعة المذكورة بخلاف جمعهم
 فان هزرة هزرة قطع واثنين واثنين اصلها ثنيان
 وثنيان كجملون وشجران لانها من ثنيت فحذفت اللام
 وسكنت الفاء وجيء بهزرة الوصل والغلام ونحوهما
 بدلا من التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طي
 وحير واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل
 يقول

يقول

يقول ان الهزرة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال وايمين
 الله بناء على انه مفرد لاجع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر
 هزرة ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سياتي وهو مشتق
 من اليمين بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال
 القسم بيمين الله لا فعلن فكانه قال بركة الله قسمي لا فعلن
 والصغير في قوله يفتحهما عائد الى الغلام وايمين قال
 او بكسر في ايمين وفيه اثني عشر لغة جمعها ابن في قوله
 ايميم وايمين فافتحوا كسرا وام قل او قل ما ومن بالتثنية
 قد شكلا وايمين اتم به والله كلا اصف اليه في قسمه
 تستوف ما نقله هزرة اسم وصل خبر المبتدأ ودخولها
 في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف
 وقمة وفيما ذكره بقوله وكذا هزرة الفعل الماضي المتجاوز
 اربعة احرف من الخماسي والسداسي هزرة وصل كما استخراج
 وانطلق وكذا هزرة امي كما استخراج وانطلق وهزرة مصدر
 تبع الفعل وهو منحصر في احد عشر بناء الافتعال كما
 لاكتساب والافتعال كالانطلاق والاستخراج والاستعانة
 والافعلال كالحرار والافعللال كالحيرار والافعللال
 كالاعشيشاب والافعال كالاجلوز والافعللال
 كالافعنساس والافعللال كالاسلفاء من مزيد الثلاثي
 والافعللال كالحرنجام والافعللال كالافشعرار من

يقول في الغلام كثرة الاستعمال اجاب

ماله

من يد الرباعي وهزة من الفعل الثلاثي اذا كان ثاني
 مضارع ساكنا لفظا عند حذف واو ولا يحتاج
 الهزة كما في هب وعد وقل ويستثنى من ذلك هزينا
 خذو كل ومراذ يصدق عليهما ان ثاني مضارعهما ساكن
 لفظا مع انه يحتاج فيها عند الاكثري الهزة كاقبل واغزو
 واغزي بضمهم اي بضم همزتين مراعات لعين
 الفعل ادفعي مضمومة وان كانت الضمة في الثالث مفعلة
 ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه
 كسر الهزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو
 فنقلت الي ما قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين و
 اضرب وامشوا واذهب بكسراي بكسر همزتين و
 جوبا مراعات لعين الفعل في الاول وكذا الثاني اذ
 ضمة شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على
 الباء فنقلت الي الشين ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين
 واما الثالث فانما تركوا فيه المراعات واجبوا فيه
 الكسر لئلا يلبس بالمضارع المبدوء بالهزة تحالة الوقف
 وفهم من الثل ان الهزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء
 كان عين مضارعة مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة
 وانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم كالباقى اي كما
 يجيء الباقي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف

ومصدر

ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء
 المتقدمة واذا دخلت هزة الاستفهام على هزة الوصل
 حذفت هزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة
 قبل الفاء على الافصح نحو الحسن عندك واين يمينك
 لئلا يلبس الاستفهام بالخبر لا تخاد حركتها وحركة
 هزة الاستفهام وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده
 على هذه المقدمة والمسئول من فضل من اطلع فيه
 على خلل ان يبادر الي اصلاحه ان لم يكن الجواب عنه
 على وجه حسن ليكون ممن يدفع بأ لتي هي احسن
 لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاوريته
 مشاوريته في ذلك اهل فنه فان واصنعه معترف
 بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طعمه في ان يكون من
 الثلاثة الذي اذ مات ابن ادم انقطع عمله الا من قاما
 كشف فضايحه ولا عرض نفسه لتكليم الله السنة الجارحة
 والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت
 علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضيه و
 ادخليني رحمتك في عبادك الصالحين تمت
 وحملته رب العالمين



لحمه دار السلام عند ربه وهو وليهم
 بما كانوا يعملون

سنة ١٢٨٥